الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

الاجتماع الثامن لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)

—

ملف وثائقي

عملية استعراض الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

10 مارس/ أذار 2022

المحتويات

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة:
الشكل والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية

- شبكة الأمم المتحدة للهجرة:
مذكرة بشأن تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة ومتابعته واستعراضه
الإطار المقترح لمساعدة الدول الأعضاء في تنظيم عمليات الاستعراض الإقليمية

- **مذكرة استرشادية حول منتدى استعراض الهجرة الدولية للدول وشبكات الأمم المتحدة الإقليمية والفرق الوطنية للأمم المتحدة (باللغة الإنجليزية):**
IMRF Guidance note for Country and Regional Networks and UN Country Teams

- **خارطة الطريق المقترحة بشأن دعم شبكة الأمم المتحدة حول الهجرة لمنتدى استعراض الهجرة الدولية (باللغة الإنجليزية):**
Proposed roadmap for the UN Network on Migration's support to the International Migration Review Forum (IMRF)

- **الطريق إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية: تواريخ عقد الفعاليات 2021-2022:**
The Road to the IMRF: Calendar of Events 2021 – 2022

- **مذكرة مفاهيمية بشأن مبادرة التعهدات (باللغة الإنجليزية):**
Concept note on a pledging initiative

- **الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بالهجرة**

- **وثائق الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية:**
  1. تقرير حول حوار أصحاب المصلحة (2020/10/27، 2020/11/3)
  2. تقرير حول الحوار مع آليات التشاور ما بين الدول (2021/1/28)
  3. تقرير حول حوار البرلمانات العربية (2021/2/4)
  4. الاجتماع التشاوري مع أصحاب المصلحة: مذكرة مفاهيمية (2021/2/23)

- عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء:
بيان بشأن المشاركة في الاستعراض الاقليمي لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

- المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021:
الجلسة المتخصصة (5): حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: الأولويات والفرص والدروس المستفادة من مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة:

الشكل والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية

الأمم المتحدة

A/RES/73/326

الجمعية العامة

Distr.: General
29 July 2019

الدورة الثالثة والسبعون

البندان ١٤ و ١١٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٩

[*دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/73/L.99)*]

٣٢٦/٧٣ - الشكل والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧١ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ والمعنون "إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين"، وإذ ترحب بالمؤتمر الحكومي الدولي الذي عقد في يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في مراكش، المغرب، وإذ تشير إلى أنه اعتمد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المعروف أيضا باسم اتفاق مراكش بشأن الهجرة، وإذ تشير أيضا إلى القرار ١٩٥/٧٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الذي أقرّت فيه الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية،

وإذا تشير أيضا إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)] وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[(٢)] والإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية[(٣)]،

وإذ تؤكد من جديد أن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الاتفاق العالمي) يُقدِّم إطارًا تعاونيًا غير ملزم قانونًا، ويعزز التعاون الدولي بين جميع الجهات الفاعلة المعنية بالهجرة، ويقر بأنه لا يمكن لأي دولة أن تعالج مسألة الهجرة بمفردها، ويؤيد سيادة الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي،

(١) القرار ١/٧٠.

(٢) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٣) القرار ٤/٦٨.

310719 290719 19-12472 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد أن الاتفاق العالمي يستند إلى المجموعة التالية من المبادئ التوجيهية الشاملة والمترابطة: محورية الإنسان، والتعاون الدولي، والسيادة الوطنية، وسيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، ومراعاة شؤون الطفل، ونهج الحكومة بأسرها، ونهج المجتمع بأسره،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الاتفاق العالمي سينفذ عن طريق تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف وتنشيط الشراكة العالمية بروح من التضامن، والاستفادة من الآليات والمنابر والأطر القائمة لمعالجة مسألة الهجرة بجميع أبعادها،

وإذ تشير إلى الفقرة ٤٩ من القرار ١٩٥/٧٣ بشأن إنشاء منتدى استعراض الهجرة الدولية (المنتدى)، الذي سيكون هو المنبر العالمي الحكومي الدولي الرئيسي للدول الأعضاء لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي وتبادل المعلومات بشأنه، بما في ذلك جوانبه المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة،

١ - *تقرر* أن تقوم المنتديات بما يلي:

(أ) أن تنعقد تحت رعاية الجمعية العامة وبرئاسة رئيسة الجمعية العامة؛

(ب) أن تعمل وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، بحسب انطباقه، ما لم ينص هذا القرار على خلاف ذلك؛

(ج) أن تنعقد خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢، وكل أربع سنوات بعد ذلك، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك؛

(د) أن تنعقد لمدة أربعة أيام[٤]؛

(هـ) أن تُعقد على أعلى مستوى سياسي ممكن، بما يشمل رؤساء الدول أو الحكومات؛

٢ - *تقرر أيضا* أن يُفتح باب المشاركة في المنتديات أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الأعضاء في الوكالات المتخصصة التي لها مركز المراقب لدى الجمعية العامة؛

٣ - *تدعو* المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في أعمال الجمعية العامة والمنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة إلى المشاركة بصفة مراقب في المنتديات؛

٤ - *تكرر تأكيد* أهمية المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المنتديات، وتدعو المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن جميع أصحاب المصلحة المعتمدين لدى العملية التحضيرية للمشاورات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية[٥] أو المعتمدين للمشاركة في المؤتمر

(٤) تُعقد المنتديات يوميا من الساعة ١٠:٠٠ إلى الساعة ١٣:٠٠ ومن الساعة ١٥:٠٠ إلى الساعة ١٨:٠٠.

(٥) القرار ١٩٥/٧٣، المرفق.

الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتشجعهم على التسجيل لدى الأمانة العامة من أجل المشاركة في المنتديات؛

٥ - *تطلب* إلى رئيسة الجمعية العامة أن تعدَّ قائمة بأسماء سائر الممثلين للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والمعرفية، والقطاع الخاص، والنقابات، والمنظمات الدينية ومنظمات المهاجرين والشباب، وجاليات المغتربين، وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة، الذين قد يحضرون كل منتدى ويشاركون فيه، مع مراعاة مبدأي الشفافية والتمثيل الجغرافي العادل، وإيلاء الاعتبار الواجب لمشاركة المرأة بصورة مجدية، وأن تقدم تلك القائمة إلى الدول الأعضاء للنظر فيها على أساس مبدأ عدم الاعتراض، في موعد أقصاه ثلاثة أشهر قبل انعقاد المنتديات[٦]؛

٦ - *تدعو* المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس[٧] إلى التسجيل لدى الأمانة العامة من أجل المشاركة في المنتديات، بما في ذلك جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الآراء بين أصحاب المصلحة الوارد وصفها في الفقرة ١٥ أدناه، وتدعو هذه المؤسسات، وكذلك التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية لمؤسسات حقوق الإنسان، إلى تقديم مساهماتها قبل انعقاد المنتديات؛

٧ - *تطلب* إلى الأمين العام أن يكفل تنسيق خبرات منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج والمنظمات ذات الصلة واللجان الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ذات الصلة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وفقا لولاية كل منهم ومع إيلاء الاعتبار الواجب للخبرة الموجودة في جنيف، من أجل دعم المنتديات المنعقدة بقيادة الدول وتيسير المشاركة فيها؛

٨ - *تشجع* الدول الأعضاء على أن تأخذ في الاعتبار، قدر الإمكان، بنهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره عند تكوين وفودها للمشاركة في المنتديات؛

٩ - *تطلب* إلى المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، بصفته منسق شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة (الشبكة)، مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في إعداد وتنظيم استعراضات إقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي؛

١٠ - *تدعو* العمليات والمنتديات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، إلى استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي، داخل المناطق الخاصة بكل منها، والإسهام في أعمال المنتديات، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

---

(٦) سيُعرض على الجمعية العامة قائمة الأسماء المقترحة والأسماء النهائية. وعندما تعترض دولة عضو على اسم ما، تقوم تلك الدولة، طوعا، بإطلاع مكتب رئيسة الجمعية العامة على الأساس العام لاعتراضها ويقوم المكتب بتقاسم أي معلومات يتلقاها مع أي دولة عضو، بناء على طلبها.

(٧) القرار ١٣٤/٤٨، المرفق.

١١ - ***تدعو أيضا*** المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، بما في ذلك أعضاؤه من المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية وآليات البلديات، إلى توفير حيز للتبادل غير الرسمي للآراء بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي، والإبلاغ عن النتائج وأفضل الممارسات والنهج المبتكرة فيما يتعلق بالمنتديات؛

١٢ - ***تدعو*** المحافل المعنية بالهجرة، مثل الحوار الدولي بشأن الهجرة الذي تقيمه المنظمة الدولية للهجرة، والجهات الأخرى إلى الإسهام في كل منتدى عن طريق تقديم ما يكون مفيدا من البيانات والأدلة وأفضل الممارسات والنهج المبتكرة والتوصيات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق العالمي؛

١٣ - ***تطلب*** إلى الشبكة، في إطار التحضير للمنتديات، أن تجمع كل المساهمات الواردة من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وأن تصمم، كجزء من منبر عالمي للمعارف، في حدود الموارد المتاحة، موقعا شبكيا مخصصا يضم المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى المنتديات؛

١٤ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار التقرير الذي يقدم كل سنتين قبل كل منتدى، مستعينا بالشبكة، إرشادات للمداولات التي تجري خلال المنتدى، بما في ذلك اجتماعات المائدة المستديرة وجلسات مناقشة السياسات المتوخاة، وأن يتيح ذلك التقرير في غضون ما لا يقل عن ١٢ أسبوعا قبل انعقاد كل منتدى؛

١٥ - ***تطلب*** إلى رئيسة الجمعية العامة أن تنظم وترأس جلسات استماع غير رسمية لمدة يوم واحد لتبادل الآراء بين أصحاب المصلحة المتعددين قبل يوم من انعقاد كل منتدى، تضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على النحو المبين في الفقرات من ٤ إلى ٧، وتطلب أيضا إلى رئيسة الجمعية العامة أن تدعو ممثلي المجتمع المدني إلى تقديم موجز لجلسات الاستماع خلال الجزء الافتتاحي من الجلسة العامة؛

١٦ - ***تحيط علما*** بإنشاء صندوق لبدء العمل من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في إطار آلية بناء القدرات؛

١٧ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن ييسر مشاركة ممثلي البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وسائر الجهات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، في أعمال المنتديات، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والمنظمات الأخرى إلى تقديم مساهمات مالية؛

١٨ - ***تقرر*** ما يلي:

(أ) يتألف كل منتدى، يُعقد ضمن حدود الموارد الموجودة، من أربعة اجتماعات مائدة مستديرة تفاعلية لأصحاب المصلحة المتعددين خلال اليوم الأول وصباح اليوم الثاني، تليها مناقشة بعد ظهر اليوم الثاني، تُعرض في بدايتها الموجزات التقنية للموائد المستديرة؛ وتُعقد الجلسة العامة خلال اليومين الثالث والرابع؛

(ب) تُقسّم الجلسة العامة إلى جزء افتتاحي ومناقشة عامة وجزء ختامي؛

(ج) يتضمن الجزء الافتتاحي من الجلسة العامة بيانات يلقيها كل من رئيسة الجمعية العامة والأمين العام والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، بصفته منسق الشبكة، وممثل لأوساط المهاجرين وممثل للمجتمع المدني؛

١٩ - *تدعو* رئيسة الجمعية العامة إلى تقديم ملاحظات في أثناء الجزء الختامي؛

٢٠ - *تشجع* الدول الأعضاء على النظر في تقديم نتائج استعراضاتها للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي، على أساس طوعي، بالاستناد إلى المساهمات المقدمة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، كجزء من بياناتها الوطنية؛

٢١ - *تقرر* ما يلي:

(أ) تتيح اجتماعات المائدة المستديرة الأربعة المجال لإجراء مناقشات تشمل جميع أهداف الاتفاق العالمي الـ ٢٣ بغية استعراض التقدم المحرز في تنفيذه على جميع المستويات، مع مراعاة أن الاتفاق العالمي يستند إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية الشاملة والمترابطة؛

(ب) تُناقش جميع أهداف الاتفاق العالمي الـ ٢٣ بالطريقة الإرشادية التالية:

'١' اجتماع المائدة المستديرة الأول: الأهداف ٢ و ٥ و ٦ و ١٢ و ١٨؛

'٢' اجتماع المائدة المستديرة الثاني: الأهداف ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ٢١؛

'٣' اجتماع المائدة المستديرة الثالث: الأهداف ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢؛

'٤' اجتماع المائدة المستديرة الرابع: الأهداف ١ و ٣ و ٧ و ١٧ و ٢٣؛

(ج) يتولى رئاسة كل اجتماع من اجتماعات المائدة المستديرة اثنان من ممثلي الدول الأعضاء، تعينهما رئيسة الجمعية العامة بالتشاور مع المجموعات الإقليمية، مع مراعاة التوازن الجغرافي والجنساني على النحو الواجب؛

(د) ينبغي أن يخصص حيز كاف في كل اجتماع مائدة مستديرة لمشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين وممثلي السلطات المحلية، فضلا عن العمليات والمنتديات والمنظمات الإقليمية؛

(هـ) يمكن أن يضم كل اجتماع مائدة مستديرة متكلما رئيسيا لتوجيه مسار التحاور؛

(و) يُسفر كل اجتماع مائدة مستديرة عن موجز يعده الرئيسان المتشاركان؛

٢٢ - *تطلب* إلى الأمين العام أن يعد، مستعينا بمساهمات من الشبكة، مذكرة معلومات أساسية لكل اجتماع مائدة مستديرة على أن تُعمّم قبل انعقاد المنتدى بما لا يقل عن ستة أسابيع؛

٢٣ - *تطلب* إلى المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، بصفته منسق الشبكة، تيسير مناقشة السياسات مع التركيز على التحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاق العالمي، بما في ذلك الروابط مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[1] وآلية بناء القدرات والمسائل الراهنة والمستجدة فيما يتصل بالهجرة. وستنظر جلسة مناقشة السياسات أيضا في إمكانية توجيه منظومة الأمم المتحدة لتعزيز جهودها الرامية إلى تحسين الفعالية والاتساق على نطاق المنظومة، وفي دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق العالمي، بناء على طلب الدول الأعضاء، واستنادا إلى سياساتها وأولوياتها الوطنية؛

٢٤ - *تقرر* ما يلي:

(أ) تكون اجتماعات المائدة المستديرة وجلسة مناقشة السياسات تفاعلية ومستندة إلى الأدلة وعملية المنحى في طابعها، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

(ب) تُعمِّم رئيسة الجمعية العامة موجزات الجلسة العامة واجتماعات المائدة المستديرة وجلسة مناقشة السياسات في غضون ١٠ أيام عمل عقب اختتام كل منتدى؛

٢٥ - *تطلب* إلى رئيسة الجمعية العامة أن تعين مُيسرَيْن اثنين في موعد لا يتجاوز شهرين قبل انعقاد كل منتدى لإجراء مشاورات حكومية دولية شفافة وشاملة بهدف الاتفاق على إعلان بشأن التقدم المحرز، ويفضل أن يتم ذلك قبل بداية كل منتدى؛

٢٦ - *تقرر* ما يلي:

(أ) يمكن أن يستند إعلان التقدم المحرز إلى جميع المساهمات المقدمة لكل منتدى إلى جانب تقارير الأمين العام؛

(ب) يكون إعلان التقدم المحرز موجزا ودقيقا وقائما على الأدلة وعملي المنحى، ويمكن أن يتضمن ما يلي:

'١' تقييم التقدم العام المحرز فيما يتعلق بتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي الـ ٢٣ على جميع المستويات؛

'٢' تحديد التحديات والفرص الرئيسية والمسائل المستجدة المتعلقة بتنفيذ الاتفاق العالمي، ونطاق تحقيق المزيد من التعاون الدولي بشأن الهجرة الدولية؛

'٣' توصيات بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي، بحسب الاقتضاء؛

(ج) يُعتمد إعلان التقدم المُحرز في أثناء الجزء الختامي لكل منتدى؛

٢٧ - *تقرر أيضا* أن تستعرض، عقب المنتدى الثاني، شكل المنتدى وجوانبه التنظيمية، ما لم يتقرر خلاف ذلك.

الجلسة العامة ١٠٠
١٩ تموز/يوليه ٢٠١٩

شبكة الأمم المتحدة للهجرة:

مذكرة بشأن تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة ومتابعته واستعراضه

United Nations
Network on Migration
Working Better Together

شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة

العمل أفضل سوياً

مذكرة بشأن تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة ومتابعته واستعراضه

الإطار المقترح لمساعدة الدول الأعضاء في تنظيم عمليات الاستعراض الإقليمية

26 شباط/فبراير 2020

المقدمة

تتيح عمليات الاستعراض الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والهجرة النظامية فرصة أولى لإجراء مناقشة جماعية حول تنفيذ هذا الاتفاق وتمهيد الطريق للاستعراض العالمي المقرر في عام 2022. وتقترح هذه المذكرة إطارًا لمساعدة الدول الأعضاء والعمليات والمنصات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية وعبر الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والعمليات الاستشارية الإقليمية، وجميع الجهات المعنية بإعداد عمليات الاستعراض الإقليمية.

وعند اقتراح هذا الاستشراف، نظرت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة (الشبكة) في العناصر التالية: إنها عملية تقودها الدول الأعضاء؛ يُعترف بأنساق متعددة لعمليات الاستعراض الإقليمية في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ اتساق النهج داخل المناطق وفيما بينها مسألة محبذة؛ علماً أن محتوى عمليات الاستعراض سيختلف، فإنه ينبغي أن تسعى جميعها إلى الامتثال لكل من نهج الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بزاوية 360 درجة وكذلك رؤيته ومبادئه التوجيهية.

وفي مرفقات هذه المذكرة ، تقترح الشبكة (أ) قائمة مرجعية لدعم عمليات الاستعراض الإقليمية؛ (ب) مخطط إرشادي لمساعدة الدول الأعضاء في استعراضها لحالة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، تحضيراً لعمليات الاستعراض الإقليمية؛ (ج) مخطط إرشادي لجميع العمليات والمنصات والمنظمات والجهات المعنية[1] التي تستعرض حالة تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الإقليمي؛ (د) مخطط أولي للميزانية.

وبينما ستبذل الشبكة كل جهد ممكن لدعم الدول الأعضاء في حدود الموارد الحالية، بما في ذلك من خلال بحث مسألة عقد اجتماعات عبر الإنترنت حيثما كان ذلك مجدياً، فقد يكون من الضروري توفير بعض التمويل الإضافي. وسينصب ذلك إلى حد كبير على السفر لضمان المشاركة المناسبة في عمليات الاستعراض تمشيا مع المبادئ التوجيهية التي ينص عليها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومتابعته واستعراضه

جاء في القرار 73/195 ("الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة") أن الجمعية العامة:

- ملتزمة بتنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بالتعاون مع جميع الجهات المعنية (الفقرتان 41 و 44).

- رحبت بإنشاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة لضمان دعم فعال ومتسق للتنفيذ على نطاق المنظومة وكذلك متابعة واستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الفقرة 45).

---

[1] بما في ذلك المهاجرون والمجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والمغتربين، والمنظمات الدينية، والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، ونقابات العمال، والبرلمانيون، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام، وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

• ملتزمة بإجراء عمليات استعراض مرحلية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي في إطار الأمم المتحدة من خلال نهج تقوده الدولة، حكومي دولي بطبيعته، وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين (الفقرة 48).

ولهذه الغاية، فإن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:

• أنشأ منتدى استعراض الهجرة الدولية الذي سيعقد كل أربع سنوات، ابتداء من عام 2022، ليكون بمثابة منصة عالمية أساسية لمناقشة ومشاطرة التقدم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي، بما في ذلك ما يتعلق منه بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين (الفقرة 49).

• دعا العمليات والمنصات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية وعبر الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة إلى استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي داخل المناطق المعنية، ابتداء من عام 2020، وذلك توخياً للفعالية في تنوير كل منتدى من منتديات استعراض الهجرة الدولية، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين (الفقرة 50).

• شجع جميع الدول الأعضاء على تطوير استجابات وطنية عملية وطموحة لتنفيذ الاتفاق العالمي، وإجراء عمليات استعراض منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على المستوى الوطني، كما هو الحال من خلال الإقبال طوعاً على وضع خطة تنفيذ وطنية واستخدامها، مع الاستناد إلى المساهمات من جميع أصحاب المصلحة المعنيين (الفقرة 53).

دور شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة

في القرار 73/326 ("الشكل والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية") ، فإن الجمعية العامة:

طلب من المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، كمنسق للشبكة، أن يساعد، بناءً على طلب الدول الأعضاء ، في إعداد وتنظيم عمليات الاستعراض الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الفقرة 9).

• طلب من الشبكة ، تحضيراً لصندوق النقد الدولي ، جمع جميع المدخلات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين من المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية وتطوير موقع ويب مخصص ، كجزء من منصة المعرفة العالمية ، يضم هذه المدخلات إلى صندوق النقد الدولي (الفقرة 13).

الإطار المقترح لعمليات الاستعراض الإقليمية

القرار 73/326 لا ينص على نهج موحد للمراجعات الإقليمية. تبعا لذلك ، قد تختلف أشكال الاستعراضات الإقليمية. بصرف النظر عن الترتيبات التنظيمية ، يجوز للدول الأعضاء أن تطلب من الشبكة المساعدة في إعداد وتنظيم الاستعراضات ، لدعم تطوير نهج متسق ومتسق عبر المناطق وداخلها إلى أقصى حد ممكن ، مع الإشارة إلى الخصائص الإقليمية.

كما هو موضح في خطة العمل الافتتاحية[2]، ستوفر الشبكة الدعم والتوجيه ، عند الاقتضاء ، في تنفيذ ومتابعة ومراجعة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ، وسوف تعزز مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين تمشيا مع رؤية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمبادئ التوجيهية (الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الفقرات 8-15).[3]

1- الأهداف

تتيح عمليات الاستعراض الإقليمية لعام 2020 فرصة لـ: (1) السماح للدول الأعضاء بإجراء تقييم أولي للتقدم المحرز في تنفيذ آلية التنسيق العالمية داخل مناطقها ، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين ؛ (2) داخل كل منطقة تسليط الضوء على التحديات

---

[2] متاح على http://migrationnetwork.un.org/about/united-nations-network-migration-workplan

[3] بما في ذلك رؤية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بزاوية 360 درجة والمبادئ التوجيهية: التي تركز على الناس ، والتعاون الدولي ، والسيادة الوطنية ، وسيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ومراعاة المنظور الجنساني، ومراعية للأطفال. نهج الحكومة بأكملها ، نهج المجتمع بأكمله (الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الفقرة 15).

والفرص المشتركة ، وتحديد الثغرات والممارسات الواعدة ، ومناقشة الأولويات الإقليمية وتسليط الضوء على الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ؛ (3) توفير منصة مشتركة للتفاعل بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بينهما ؛ (4) تسهيل صياغة النتائج والتوصيات الرئيسية لإبلاغ صندوق النقد الدولي لعام 2022.

2- خريطة الطريق

العملية التحضيرية (النصف الأول من عام 2020)

• لتقليل التكلفة والسفر، ستسعى الشبكة إلى توفير منصات مناقشة عبر الإنترنت للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة استعدادًا للمراجعات الإقليمية. يمكن لمنصات النقاش عبر الإنترنت هذه توفير مساحة لمشاركة جداول أعمال الاجتماعات ووثائق المعلومات الأساسية ، وللدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لإعداد مؤتمرات الفيديو.

• ستسعى الشبكة إلى تسهيل مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين مباشرة قبل عمليات الاستعراض الإقليمية ، بالإضافة إلى تسهيل المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة المتعددين في الاستعراضات الإقليمية. سوف يتيح ذلك إعدادًا أكثر فعالية من حيث التكلفة ونتائج المشاورات لتغذية مباشرة في الاستعراضات الإقليمية. ستسعى الشبكة إلى ضمان مشاركة شفافة بين جميع أصحاب المصلحة.

• ستقوم الشبكة بجمع جميع المدخلات الواردة من المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية وإتاحتها على منصة المعرفة العالمية ، وكذلك الوثائق الأخرى لدعم عمليات الاستعراض الإقليمية.

عمليات الاستعراض الإقليمية (النصف الثاني من عام 2020)

• كجزء من عملية المراجعة ، قد ترغب كل منطقة في تكريس اجتماع محدد لاستعراضها الإقليمي من أجل مناقشة دينامياتها الإقليمية الخاصة. ينبغي النظر في أهمية المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة المعترف بهم في القرار 73/326. إن مراكز الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ، من خلال قوتها للاجتماع ، في وضع جيد للمساعدة بطريقة شاملة وشفافة ، بما في ذلك عن طريق تسهيل مشاركة العمليات والمنابر والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة ، وأصحاب المصلحة المعنيين

• يمكن للشبكة، التي تعمل عن كثب مع اللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة كأعضاء ، أن تضمن دعمًا فعالًا وفي الوقت المناسب ومنسقًا على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

• سيتم إعطاء اعتبار نشط لإجراء عمليات الاستعراض تقريبًا ، إلى أقصى حد ممكن.

3- الآثار المالية

• في القرار 73/326 ، تدعو الجمعية العامة إلى إبقاء منتدى استعراض الهجرة الدولية في حدود الموارد الموجودة في الميزانية العادية للأمم المتحدة.[4] حددت الشبكة ، بما في ذلك مراكز الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية ، احتياجات إضافية لدعم تنظيم الاستعراضات الإقليمية لآلية التنسيق العالمية ، بما في ذلك تيسير مشاركة ممثلي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

• لضمان المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ، يوصى بترجمة الوثائق والمناقشات الداعمة وتفسيرها باللغات المناسبة لكل منطقة.

• ستكون جميع الاجتماعات بلا أوراق ، إلى أقصى حد ممكن ، مع تبادل الوثائق إلكترونياً قبل وقت طويل من الحدث.

• تتوفر ميزانية إرشادية مقترحة في الملحق 4.

---

4 A/RES/73/326، الفقرة 18(أ)

الملحق 1: قائمة مراجعة مقترحة لإعداد عمليات الاستعراض الإقليمية وتنظيمها.

1- العملية التحضيرية

• ينبغي تنظيم الاستعراضات بما يتماشى مع رؤية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمبادئ التوجيهية (الفقرات 8-15).

• ينبغي إشراك أصحاب المصلحة[5] بشكل هادف في إعداد عمليات الاستعراض من خلال طرق التشاور المناسبة ، بما في ذلك من خلال التماس مدخلاتهم في وثائق المعلومات الأساسية ، وتنظيم العمل ، وقائمة أعضاء فريق المناقشة والمنسقين ، وتوفير مساحة للمناسبات الجانبية وغيرها من الأنشطة التي ينظمها أصحاب المصلحة خلال الاستعراضات.

• يمكن أن تدعم الشبكة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في إعداد تقييم طوعي لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ("استعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الطوعي") لتقديمه خلال الاستعراض الإقليمي. ويرد مخطط إرشادي في المرفق 2.

• يمكن أيضًا دعوة العمليات ومنصات ومنظمات دون إقليمية وإقليمية وعبر إقليمية ذات صلة ، وأصحاب المصلحة النشطين على المستوى الإقليمي إلى تقديم مدخلات. ويرد موجز إرشادي في المرفق 3.

2- التنظيم

لتسهيل مساهمة الاستعراضات الإقليمية في صندوق النقد الدولي ، يمكن أن يتبع تنظيم الاستعراضات على نطاق واسع تنظيم صندوق النقد الدولي (A / RES / 73/326، الفقرة 21 إلى 25). على وجه الخصوص ، من المهم أن:

• توفر عمليات الاستعراض مساحة للمناقشة تغطي جميع أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الثلاثة والعشرين بهدف مراجعة التقدم المحرز في تنفيذه على جميع المستويات ، مع الأخذ في الاعتبار أن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية يستند إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية الشاملة والمترابطة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم أربعة اجتماعات مائدة مستديرة تغطي جميع الأهداف الـ 23 على النحو المشار إليه في الفقرة 21 (ب) من القرار 73/326 ، مع مراعاة الخصائص والأولويات الإقليمية.

• إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن الجغرافي والجنساني ، فضلاً عن انعكاس الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره ، في اختيار المتحدثين الرئيسيين وأعضاء فريق المناقشة والمشرفين.

• تسمح الطرائق بمشاركة هادفة للمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ، وكذلك للعمليات والمنصات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية وعبر الإقليمية ذات الصلة.

• تتضمن عمليات الاستعراض مناقشات تفاعلية وقائمة على الأدلة وعملية المنحى بطبيعتها.

• عند الاقتضاء ، يمكن دعوة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمساهمة في إعداد الاستعراضات ، بما في ذلك عن طريق تقديم مدخلات لورقات المعلومات الأساسية والمذكرات المفاهيمية ، وتنظيم العمل ، والتواصل مع أصحاب المصلحة ، وإعداد جدول الأعمال ، بما في ذلك قائمة دعا أعضاء فريق المناقشة والمشرفين ، وتيسير سفر مندوبي أقل البلدان نمواً ، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية وأصحاب المصلحة المعنيين.

علاوة على ذلك ، وحسب الاقتضاء:

• يمكن للمراجعات أن تنظم نقاشًا للسياسة العامة يركز على التحديات الإقليمية في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ، بما في ذلك الروابط مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، والأُطر الإقليمية الأخرى ، وآلية بناء القدرات والقضايا المعاصرة والناشئة المتعلقة بديناميات الهجرة في المنطقة.

3- التقرير

---

[5] بما في ذلك المهاجرون والمجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والمغتربين، والمنظمات الدينية، والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، ونقابات العمال، والبرلمانيون، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام، وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

يمكن أن تؤدي عمليات الاستعراض الإقليمية إلى تقرير شامل يقوم بتجميع جميع المدخلات التي تم تلقيها لعرض القضايا والأولويات ذات الأهمية الإقليمية واقتراح خرائط طريق للتعاون الإقليمي والعمل من أجل المضي قدماً في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. هذه التقارير سوف تكون بمثابة مدخلات لصندوق النقد الدولي 2022. هذه التقارير يمكن أن:

• تضمين الوثائق الختامية للمراجعة التي تحتوي على الأبعاد الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛

• يتم الانتهاء في غضون شهرين بعد الاجتماع ؛

• تنشرها شبكة الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني المناسب ؛ و

• يمكن أن تشمل الأقسام التالية:

(1) مقدمة (نظرة عامة إقليمية وخلفية).

(2) الملخص التنفيذي.

(3) النتائج الرئيسية.

(4) بعض الممارسات الجيدة والدروس المستفادة داخل المنطقة.

(5) استنتاجات وتوصيات للتنفيذ والاستعراض الإقليمي في المستقبل.

(6) مرفق مع تنظيم العمل وقائمة المشاركين

4- المتابعة

قد تُنور الوثائق الختامية لعمليات الاستعراض الإقليمية منتدى استعراض الهجرة الدولية في عام 2022، لا سيما إعلان التقدم المتفق عليه بين الحكومات والذي يمكن النظر فيه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

الملحق 2- مخطط إرشادي للدول الأعضاء لاستعراض حالة تنفيذ آلية التنسيق العالمية على المستوى الوطني، في الإعداد لعمليات الاستعراض الإقليمية

1- منهجية إعداد عمليات استعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الطوعية *(500 كلمة مقترحة)*

(أ) قد يناقش هذا القسم المنهجية التي تم اعتمادها للمراجعة، بما في ذلك نطاقها وعمقها وقيودها وكيفية رؤية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومبادئها التوجيهية (الفقرات 8 إلى 15) ومتابعة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومراجعته (تم تطبيق الفقرة 48 إلى 54) ، بما في ذلك ما إذا كان الاستعراض جزءًا من عملية لوضع خطة تنفيذ وطنية تعتمد على مساهمات جميع أصحاب المصلحة المعنيين (الفقرة 53).

(ب) يمكن تقديم معلومات عن عملية إعداد الاستعراض، بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف ساهمت مستويات وقطاعات الحكومة المختلفة ذات الصلة في الاستجابات وما إذا كانت النهج التي تتبعها الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره نفذت؛ ما إذا كانت البرلمانات والسلطات المحلية تعمل؛ ما هي الآليات التي استخدمت لإشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة ؛ كيف تم إدراج المنظمات الإقليمية وما إذا كانت الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة قد انخرطت وكيف يمكن لأي ديناميات إقليمية أن تكون قد أبلغت المراجعة.

2- السياسة والبيئة الموائية *(1500 كلمة مقترحة)*

(أ) يمكن أن يحدد الاستعراض الجهود المبذولة لإبلاغ جميع أصحاب المصلحة المعنيين وإشراكهم في تنفيذ واستعراض آلية التنسيق العالمية. ويمكن أن يتناول الاستعراض كيف تم تمكين أصحاب المصلحة[6] المختلفين للمشاركة في عملية ومحتوى المراجعة وكيف تم تسهيل هذه المشاركة ، وتعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج.

(ب) يتم تشجيع الدول الأعضاء على وصف كيفية دمج الحكومة لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من العمليات ذات الصلة.

(ج) تُشجَّع الدول الأعضاء على الإبلاغ عن سياسات الهجرة وغيرها من السياسات أو التدابير ذات الصلة والتغيرات المؤسسية أو الحواجز التي واجهتها في وضع هذه السياسات أو التدابير ، بما في ذلك الآثار الداخلية المحتملة للديناميات أو السياسات أو التدابير الإقليمية.

(د) تُشجَّع الدول الأعضاء على استعراض حالة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإقليمية بشأن الهجرة والإشارة إلى الثغرات والتحديات الرئيسية للنُهج والاستراتيجيات وخطط التنفيذ الإقليمية القائمة.

3- التقدم المحرز في أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية *(2000 كلمة مقترحة)*

(أ) تُدعى الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات موجزة عن خطط التنفيذ على المستوى القطري وحالة تنفيذ جميع أهداف الـ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الثلاثة والعشرين ، مع إعطاء مساحة لتوضيح السياسات المبتكرة أو الممارسات الواعدة المتعلقة بأي من الأهداف. حيثما كان ذلك ممكنا ، ينبغي أن تستند المعلومات إلى البيانات الإحصائية وكذلك النوعية.

(ب) تتم دعوة الدول الأعضاء إلى وصف الخطوات التي اتخذتها الحكومة لدمج الرؤية والمبادئ التوجيهية الشاملة والمتبادلة بين آلية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في خطط التنفيذ.

(ج) يمكن للدول الأعضاء أن تواجه صعوبات حرجة متصورة أو تواجه في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وكيفية معالجتها. يمكن أن يركز النظر في الأهداف على الاتجاهات والنجاحات والتحديات والقضايا الناشئة والدروس المستفادة ، بما في ذلك كما تأثرت بالديناميات الإقليمية، ووصف الإجراءات التي اتخذت لمعالجة الثغرات والتحديات القائمة.

(د) يمكن أن تقدم الدول الأعضاء أمثلة على الممارسات الواعدة والدروس المستفادة التي قد تكون ذات صلة ببلدان أخرى في المنطقة (أو عبر المناطق).

4- وسائل التنفيذ *(500 كلمة مقترحة)*

---

[6] بما في ذلك المهاجرون والمجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والمغتربين، والمنظمات الدينية، والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، ونقابات العمال، والبرلمانيون، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام، وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

(أ) استنادًا إلى التحديات والاتجاهات التي تم تسليط الضوء عليها ، قد يناقش الاستعراض كيفية تعبئة وسائل التنفيذ ، وما الصعوبات التي تواجهها هذه العملية ، وما هي الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ آلية التنسيق العالمية ، بما في ذلك ما يتعلق بالتمويل وتنمية القدرات واحتياجات البيانات والتكنولوجيا والشراكات.

5- الخطوات التالية *(500 كلمة مقترحة)*

(أ) بناءً على نتائج الاستعراض، يمكن للدولة العضو تحديد الخطوات المزمع اتخاذها لتعزيز تنفيذ آلية التنسيق العالمية.

(ب) يمكن الإشارة إلى كيفية نشر نتائج الاستعراضات وكيف تستعد الدولة العضو لمنتدى استعراض الهجرة الدولية الأول.

الملحق 3- الخطوط العريضة الإرشادية للعمليات والمنصات والمنظمات شبه الإقليمية والإقليمية وعبر الإقليمية ذات الصلة والجهات الفاعلة النشطة على المستوى الإقليمي لمراجعة حالة تنفيذ آلية التنسيق العالمية على المستوى الإقليمي.

عند الإعداد للمراجعة ، يمكن للعمليات والمنصات والمنظمات شبه الإقليمية والإقليمية وعبر الإقليمية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الناشطين على المستوى الإقليمي تقديم مدخلات تتناول القضايا التالية:

(أ) تحديث عن حالة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإقليمية المتعلقة بالهجرة ، حسب هدف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ذي الصلة إن أمكن ، بناءً على البيانات الإحصائية، حيثما كان ذلك متاحًا.

(ب) كيف قامت الهيئات والعمليات الإقليمية بدمج المبادئ التوجيهية الشاملة والمترابطة للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بما في ذلك مبادئ المجتمع بأسره وكامل الحكومة، في الخطط والسياسات القائمة (وما إذا كان ذلك ساعد في معالجة المفاضلات و تسريع التنفيذ).

(ج) ما هي الثغرات والتحديات الرئيسية في النُهج والاستراتيجيات وخطط التنفيذ الإقليمية القائمة.

(د) اذكر بعض الأمثلة للممارسات الواعدة والدروس المستفادة التي قد تكون ذات صلة بمناطق أخرى (ويمكن تقديمها في صندوق النقد الدولي).

(هـ) مجالات الخطوط العريضة (أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية و/أو المبادئ التوجيهية) حيث ستحتاج المنطقة إلى الدعم فيما يتعلق بالتمويل، وبناء القدرات، وتقديم المشورة بشأن السياسات، وجمع البيانات وتحليلها، والتكنولوجيا، والشراكات، وما إلى ذلك.

الملحق 4: مخطط الميزانية المؤقتة (بالدولار الأمريكي)

عمليات الاستعراض الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

هيكل الميزانية الإرشادي (شباط/فبراير 2020)

الاجتماعات الإقليمية *	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا			اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ			اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا			اللجنة الاقتصادية لأوروبا			التمويل الإجمالي
	عدد المشاركين	التكلفة لكل مشارك	المجموع	عدد المشاركين	التكلفة لكل مشارك	المجموع	عدد المشاركين	التكلفة لكل مشارك	المجموع	عدد المشاركين	التكلفة لكل مشارك	المجموع	عدد المشاركين	التكلفة لكل مشارك	المجموع	
تكاليف السفر لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية (بدل الإعاشة اليومي لمدة 3 أيام + الرحلات الجوية)	36	2222.7	80,017	3	2092.3	6,277	20	1805.2	36,104	18	1700	30,600	8	2273.8	18,190	140,589
تكاليف السفر المشاركين أصحاب المصلحة (بدل الإعاشة اليومي لمدة 4 أيام + الرحلات الجوية)	25	2222.7	55,568	20	2092.3	41,846	32	1805.2	57,766	11	1700	18,700	33	2273.8	75,035	248,915
تكاليف المؤتمر	100	مبلغ إجمالي	30,000	100	مبلغ إجمالي	30,000	100	مبلغ إجمالي	30,000	100	مبلغ إجمالي	30,000	100	مبلغ إجمالي	30,000	150,000
التكلفة الإجمالية	165,585			78,123			123,870			79,300			123,226			570,104

*ستساهم اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والشبكة في الاجتماعات استناداً إلى الموارد المتاحة.

مذكرة استرشادية حول منتدى استعراض الهجرة الدولية

للدول وشبكات الأمم المتحدة الإقليمية والفرق الوطنية للأمم المتحدة (باللغة الإنجليزية):

IMRF Guidance note for Country and Regional Networks and UN Country Teams

United Nations Network on Migration
Working Better Together

INTERNATIONAL MIGRATION REVIEW FORUM 2022

IMRF Guidance note for Country and Regional Networks and UN Country Teams

The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration (GCM) established the International Migration Review Forum (IMRF), a quadrennial meeting at the highest political level to gauge progress made, while identifying persistent or emerging challenges to the full implementation of the GCM. (para 49). The first IMRF will take place in May 2022 in New York and serve to discuss and share progress on the implementation of all aspects of the GCM. It will conclude with the adoption of a **Progress Declaration.**

As this is the first IMRF, there is a unique opportunity, within the remit set by the GCM and the attendant modalities resolution, to help set the tone and ambition of the Forum, uphold the GCM's guiding principles, and contribute to the delineation of concrete recommendations for the following four years. The IMRF and its preparations will also be an opportunity to demonstrate the ability of the Network to provide effective and coherent support to GCM implementation, and its follow-up and review.

Format and organization of IMRF

The IMRF will consist of three elements: four interactive multi-stakeholder round tables (RTs), a policy debate and a plenary session during which the Progress Declaration will be adopted. An informal interactive multi-stakeholder hearings will be organized one day before the IMRF and will be presided by the President of the General Assembly. Each RT will cover a set of specific objectives of the GCM:

(i) Round table one: objectives 2, 5, 6, 12 and 18;
(ii) Round table two: objectives 4, 8, 9, 10, 11, 13 and 21;
(iii) Round table three: objectives 14, 15, 16, 19, 20 and 22;
(iv) Round table four: objectives 1, 3, 7, 17 and 23;

The format and organization of the IMRF, summarized in the table below, is outlined in the Modalities Resolution, adopted by the General Assembly (please see Annex 2 of the IMRF Roadmap for more information on the Modalities Resolution).

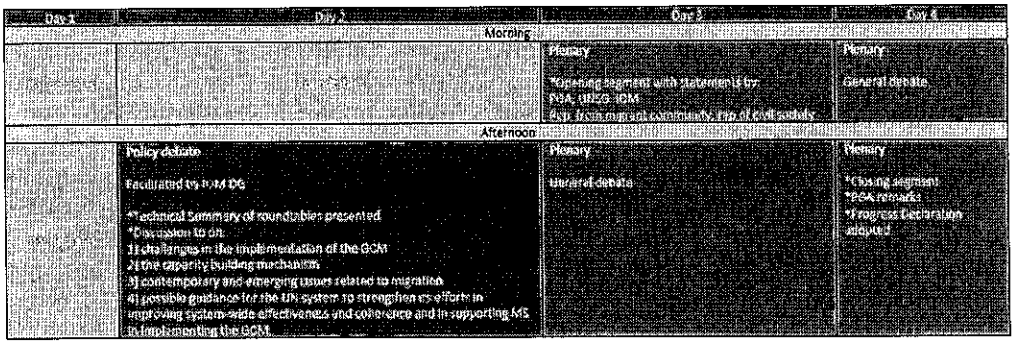

The Network is mandated to support preparations for the IMRF, as well as the Forum itself, in a number of ways. These include the preparation of the Secretary-General's Report, preparing information material, drafting the **background notes** for the IMRF

Roundtables and facilitating the policy debate. The drafting of the background notes will be co-facilitated by the following entities:

- Roundtable one: ILO and UNDP
- Roundtable two: IOM and UNODC
- Roundtable three: WHO and the UN Major Group for Children and Youth
- Roundtable four: OHCHR and DESA.

The preparatory phase will also be supported by an outreach campaign to raise the profile of the IMRF; ensure that all 23 objectives of the GCM are duly considered, along with its guiding principles; and encourage the meaningful participation of all relevant stakeholders. There will also be concerted efforts to support the resource mobilization of the Migration MPTF.

The IMRF Roadmap details all the steps of the process leading to the IMRF. Regular updates, information and background documents will be shared with country/regional Networks and UNCT including through a Newsletter and the dedicated page of the Network website.

The role of the Network at regional and country-level and of UN Country Teams

At the time of writing, six regional and 54 country mechanisms have been created, to ensure system-wide support to Member States in their implementation, follow-up and review of the GCM. These mechanisms or, where they do not exist the UN Country teams, can support Member States through facilitating the following activities:

1. **Voluntary GCM reviews**: these are a voluntary national stocktaking of the implementation of the GCM, to inform the participation of Member States at the IMRF. Countries that have already prepared voluntary GCM reviews for the regional reviews process may wish to, as appropriate, update and resubmit their review. Countries that have yet to prepare a voluntary GCM review are invited to use the template provided here. Voluntary National Reviews can be submitted to both the respective Regional Networks and to the Network secretariat that will upload them to the dedicated website. In line with the GCM whole-of-society approach, the reviews should be based on **consultations** with relevant stakeholders including migrants, diaspora organizations, local communities, civil society, academia, the private sector, parliamentarians, trade unions, national human rights institutions and the media. Suggestions for the preparation of the consultations can be drawn from the IMRF suggested checklist for preparing and organizing voluntary national GCM reviews (ANNEX 1).

2. **Collecting and sharing best practices**: the IMRF will be the key forum to review the impact that the GCM is having on national and international cooperation efforts on migration, and ultimately the lives of migrants, their families and community members. In this respect, country networks and UNCTs will play a pivotal role in collecting best practices and submitting them to the Network secretariat using a form that is being finalized and that will be uploaded in the IMRF section of the Network website. Best practices will be uploaded onto the Migration Network Hub. They should also be included in the voluntary GCM review.

3. **Communication and mobilization:** at country level, outreach to stakeholders including communications and information about the IMRF will be key to the success of the review. In this respect, country networks and UNCTs will play an essential role in mobilizing all relevant stakeholders. A specific communication package inclusive of key messages, FAQ, templates and branding is being prepared and will be shared by the Network Secretariat in due time.

4. **Identifying participants and supporting participation at the IMRF**: the success of the IMRF will rest in part on attaining the broadest possible participation of governments and stakeholders, calling to mind the two guiding principles of whole of government and whole of society. Thus, at country level, the Network could identify and encourage relevant authorities and stakeholders to register for the IMRF and actively participate in its preparation, noting that the IMRF shall be held at the highest possible political level. Once participants have been identified, logistical and financial support (please see point 5 below) could be provided, finances depending. In addition, the Network could contribute to identifying possible keybnote speakers for the roundtables, including representatives of relevant non-governmental organizations, academic, scientific and knowledge-based institutions, the private sector, trade unions, faith-based, migrant and youth organizations, diaspora communities and other relevant stakeholders, communicating their names to the Network secretariat. A note on stakeholder engagement and registration is being developed and will be shared shortly.

5. **Encouraging Member States, financial institutions and other organizations to make financial contributions:** In the Modalities Resolution, the General Assembly has requested the Secretary-General to facilitate the participation of representatives of developing countries, particularly the least developed countries, and other relevant stakeholders, as appropriate. To fund the participation of representatives of developing countries in the IMRF, a dedicated window of the Migration Multi-Partner Trust Fund (MMPTF) has been created. However, to date, the window remains unfunded. Thus, at local level Networks are invited to encourage Member States and others to fund the MMPTF. Additional economic support should also be sought with financial institutions and other organizations bearing in mind that Network members may also have funding available.

6. **Encouraging Champion Countries to play a leading role:** since October 2020, 24 states have become a Champion Country, namely:
    - Africa (Chad, Ethiopia, Ghana, Guinea-Bissau, Kenya, Niger, Nigeria and Senegal);
    - Asia/Pacific (Bangladesh, Cambodia, Indonesia, Nepal, Philippines, Thailand);
    - Middle East and North Africa (Egypt, Iraq and Morocco),
    - Latin America and the Caribbean (Colombia, Ecuador, El Salvador, Honduras, Mexico);
    - Western Europe and Other Group (Canada, Portugal).

    While Champions are showing increasing signs of wanting to take a proactive stance in promoting the GCM, they should be all encouraged to play a leading role in building up momentum towards IMRF including through regional and global discussions. In this context, Champion coutries could lead by sample through:

- Ensuring their national delegations to the IMRF are inclusive, supporting the participartion of different stakeholders;
- Introducing a matching pledge proposal for the MMPTF (e.g. the champion country/countries will contribute a certain amount if the traditional donor community will do the same);
- Making a pledge to support the concrete implementation of the GCM (a note on Pledging for the International Migration Review Forum will be shared in due time).

7. **Considering priorities of the Global Workplan:** alongside the process leading to the IMRF, country Networks and UNCTs are encouraged to give due consideration to the Network Global Workplan as adopted by the Principals of the Network Executive Committee.

The role of the Network at regional level

At regional level, the Network could facilitate the following:

8. Feeding into IMRF preparations the results of progress made in the implementation of their Workplans;

9. Fundraising to finance the participation of representatives of developing countries in the IMRF (please see para 5 above) and the MMPTF;

10. Identifying priorities moving forward for regional/sub-regional cooperation;

11. Contributing to National Voluntary GCM Reviews;

12. Compiling and analysing National Voluntary GCM Reviews;

13. Organizing consultative events with relevant regional platforms and organizations that, building on the regional reviews, identify inputs for the IMRF including best and existing practices (see para 2 above);

14. Mobilising regional champions;

15. Communicating and mobilizing for the IMRF (please see para 3 above);

16. Identifying possible keynote speakers for the roundtables.

ANNEX 1

IMRF suggested checklist for preparing and organizing voluntary national GCM reviews

1. Preparatory process

- The Network could support governments and other stakeholders in preparing a voluntary stocktaking of the implementation of the GCM ('voluntary GCM review') to be presented during the IMRF. An indicative outline is provided here.
- The reviews should be organized in line with the GCM vision and guiding principles (paras 8-15).
- Stakeholders[1] should be meaningfully involved in preparing the reviews through appropriate methods of consultation, including by soliciting their written inputs (an indicative outline is provided in ANNEX 2) and/or organising a public consultation event.

2. Consultation events

To facilitate the contribution of the voluntary reviews to the IMRF a consultation event could be organised that broadly follows the organization of the IMRF (A/RES/73/326, para 21 to 25). In particular, the consultation could:

- Offer space for discussion covering all 23 objectives of the GCM with the aim of reviewing the progress made in its implementation at all levels, bearing in mind that the GCM is based on a set of cross-cutting and interdependent guiding principles. While taking into account national specificities and priorities, this could be achieved by organizing four roundtables covering all 23 objectives as indicated in para 21(b) of resolution 73/326:
    - Round table one: objectives 2, 5, 6, 12 and 18;
    - Round table two: objectives 4, 8, 9, 10, 11, 13 and 21;
    - Round table three: objectives 14, 15, 16, 19, 20 and 22;
    - Round table four: objectives 1, 3, 7, 17 and 23.
- Pay due regard to gender balance, as well as reflection of the whole-of-government and whole-of-society, in the selection of panellists and moderators.
- Include debates that are interactive, evidence-based, and action-oriented in nature.
- Invite UN Network / UNCT members to contribute to the preparation of the consultation, including by providing inputs, organising the work, reaching out to stakeholders, preparing the agenda, including the list of invited panellists and moderators, and facilitating travel of delegates.

[1] Including migrants, civil society, migrant and diaspora organizations, faith-based organizations, local authorities and communities, the private sector, employers' and workers' organizations, trade unions, parliamentarians, National Human Rights Institutions, the International Red Cross and Red Crescent Movement, academia, the media and other relevant stakeholders at global, regional and national levels.

3. Report

Countries are invited to send their voluntary GCM reviews and national implementation plans to the secretariat of the Network (unmignet@iom.int) after which they will be posted on the Network's website (https://migrationnetwork.un.org/).

ANNEX 2

Indicative outline for relevant stakeholders contributing to reviewing the status of implementation of the GCM at the national level.

This template is based on the one that was developed in the context of the preparations for the GCM regional review process. However, the specific references to the regional reviews have been omitted.

In preparing for the review, relevant stakeholders could submit inputs addressing the following areas:

(a) Update on the status of implementation of national plans and strategies on migration, per relevant GCM objective if possible, based on statistical data, where available.

(b) How national bodies and processes have integrated the cross-cutting and interdependent GCM guiding principles, including the whole-of-society and whole-of-government principles, into existing plans and policies (and whether that helped address trade-offs and accelerate implementation).

(c) What the main gaps and challenges are to existing national approaches, strategies and implementation plans.

(d) List some examples of and lessons learned that may be relevant for other regions. These could be presented at the IMRF and submitted to a dedicated repositoryin the Migration Network Hub using the specific form that is being finalized and that will be uploaded in the IMRF section of the Network website.

(e) Outline areas (GCM objectives and/or guiding principles) where the country would need support in terms of finance, capacity-building, policy advice, data gathering and analysis, technology, partnerships, etc.

خارطة الطريق المقترحة بشأن دعم شبكة الأمم المتحدة حول الهجرة لمنتدى استعراض الهجرة الدولية (باللغة الإنجليزية):

Proposed roadmap for the UN Network on Migration's support to the International Migration Review Forum (IMRF)

United Nations
Network on Migration
Working Better Together

Note on the implementation, follow-up and review of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration (GCM)

Proposed roadmap for the UN Network on Migration's support to the International Migration Review Forum (IMRF)

1. Introduction

The United Nations Network on Migration (the Network) will ensure effective and coherent support in the implementation, follow-up and review of the GCM, and will promote the involvement of all relevant stakeholders in line with the GCM vision and guiding principles (GCM paras 8-15).[1]

This note outlines Network support to both Member States and stakeholders at the country, regional and global levels, and will be complemented by dedicated guidance on stakeholder engagement and registration.

2. The IMRF

The IMRF will (1) provide an opportunity for Member States and other relevant stakeholders to discuss and share progress on the implementation of all aspects of the GCM; (2) provide a space for a policy debate focusing on challenges in the implementation of the GCM; and (3) result in a Progress Declaration.

3. Roadmap

Voluntary GCM reviews

- The Network stands ready to assist governments in conducting reviews of progress at national and regional levels, including by supporting voluntary stocktaking of the implementation of the GCM ('voluntary GCM review'), to inform the participation of Member States at the IMRF.
- Member States that have already prepared voluntary GCM reviews for the regional reviews process may wish to, as appropriate, update and resubmit them in line with the template provided in annex 1. Member States that have yet to prepare a voluntary GCM review are invited to consider using the same proposed template.
- In assisting Member States in elaborating, revising or updating voluntary GCM reviews, the Network recommends the meaningful inclusion of stakeholders' perspectives in these reviews, in line with the GCM guiding principles.
- Member States are invited to send their voluntary GCM reviews and national implementation plans to the secretariat of the Network (unmignet@iom.int) after which they will be posted on the Network's website (https://migrationnetwork.un.org/)
- All relevant stakeholders, including national human rights institutions, as well as the Global Alliance of National Human Rights Institutions and regional human rights institution networks, are invited to submit their inputs to the IMRF to the secretariat of the Network (unmignet@iom.int) after which they will be posted on Network's website, prior to the IMRF.
- The Network will post information on the preparation and organization of the IMRF on the dedicated IMRF website: www.un.org/migration2022.

Secretary-General Report

- The Network will consult Member States, UN entities and stakeholders in preparing the UN Secretary-General report on the GCM, through informal briefings in Geneva and New

[1] Including the GCM's 360-degree vision and guiding principles: people-centered, international cooperation, national sovereignty, rule of law and due process, sustainable development, human rights, gender-responsive, child-sensitive, whole-of-government approach, whole-of-society approach (GCM para 15).

York and will draw on submissions to, and outcomes from, the preceding regional reviews process.
- The Network will organize a dedicated event to launch the Secretary-General's report in February 2022.

IMRF policy debate and round tables

- The Network will consult Member States, UN entities and stakeholders in drafting the background notes for each roundtable of the IMRF.
- The Network will coordinate the preparation of a separate background note for the IMRF policy debate.
- UN entities will organize substantive, preparatory, multi-stakeholder events and prepare technical materials to assist Member States and stakeholders in their preparations for the IMRF round tables and policy debate. These events will be posted on the Migration Network Hub (https://migrationnetwork.un.org/hub).

Multi-stakeholder hearing

- The Network will support the Office of the President of the General Assembly (OPGA), as requested, in the organization of the informal interactive multi-stakeholder hearing one day prior to the IMRF.
- The Network will support the UN Secretariat and OPGA to draft a note on stakeholder accreditation and registration. The note will be made available on the Network's website.

Communications

- The Network will develop a communications plan, to be launched at least six months before the IMRF. This plan will make use of the Migration Network Hub's Repository of Practices showcasing examples of GCM implementation at local, national and regional levels, as well as on the creation of a space where Member States and stakeholders can connect and discuss the IMRF ("the Hub's discussion spaces".).
- The Network will maintain a calendar of events on the Network's website.
- The Network will send monthly updates on the IMRF preparatory process.
- The Network will launch a Dialogue series, consisting of webinars on selected themes. The series will be organized until the IMRF, and include multi-stakeholder discussions in preparation for the four IMRF roundtables

In preparing for the first IMRF, the Network will take into account other relevant[2] processes, including, but not limited to:

- The United Nations High-level Political Forum on Sustainable Development
- The Human Rights Council
- The COP 26 UN Climate Change Conference
- The Global Forum on Migration and Development, including its civil society, business and mayoral mechanisms
- The IOM International Dialogue on Migration
- Regional consultative processes on migration

4. Financial implications

- In resolution 73/326, the General Assembly calls for the IMRF to be held within existing resources of the regular UN budget.[3]
- Subject to funding, the Migration MPTF will provide support to the GCM follow-up and review processes outlined under articles 48, 49 and 50 of the GCM. This support will be provided through a separate funding window dedicated to this purpose (the "GCM Follow-Up and Review Window").

[2] In A/RES/73/326, the General Assembly invites the Global Forum on Migration and Development, including its civil society, business and mayoral mechanisms, as well as forums such as the IOM International Dialogue on Migration, regional consultative processes on migration and others to contribute to each forum (para 11 and 12).
[3] A/RES/73/326, para 18(a)

- The activities funded by the GCM Follow-Up and Review Window will focus primarily on facilitating the participation of representatives of developing countries, particularly the least developed countries, and relevant stakeholders.

For further questions on the proposed roadmap, please reach out to the secretariat of the Network (unmignet@iom.int).

ANNEX 1 Indicative template for Member States to review the status of implementation of the GCM at national level, in preparing for the IMRF.

This template is based on the one that was developed in the context of the preparations for the GCM regional review process. However, the specific references to the regional reviews have been omitted.

Note that this template does not include a specific section on the GCM guiding principles. Member states are however encouraged to discuss how the 10 GCM guiding principles (people-centred, international cooperation, national sovereignty, rule of law and due process, sustainable development, human rights, gender-responsive, child-sensitive, whole-of-government and whole-of-society) are reflected in their policies and practices. Guidance on the implementation of these Principles can be found at https://migrationnetwork.un.org/core-working-group-22-gcm-national-implementation-plans .

Note also that, as outlined in the preamble of the GCM, migrants and refugees are distinct groups governed by separate legal frameworks. The GCM refers to migrants and presents a cooperative framework addressing migration in all its dimensions. Reporting on GCM implementation should therefore focus on migrants and not on refugees and asylum seekers who are covered by the Global Compact on Refugees.

For further questions on the template, please reach out to the secretariat of the Network (unmignet@iom.int) or the focal point for the UN Network in your country.

1. **Methodology for preparing the voluntary GCM reviews** *(suggested 500 words)*

(a) Information on the process for preparation of the review may be presented, including, for example, how different relevant levels and sectors of government contributed to the responses and whether and how the whole-of-government and whole-of-society approaches were applied; whether parliaments, local authorities and NHRIs were engaged; what mechanisms have been used to engage civil society and other relevant stakeholders; and whether the UN Country Teams were engaged.
(b) Information on how the review builds on the deliberations during the GCM regional review process, as well as the review of migration-related SDGs.

2. **Policy and enabling environment** *(suggested 500 words)*

(a) Member States are encouraged to describe efforts to leverage synergies across the various reporting mechanisms of other international agreements, such as the 2030 Agenda for Sustainable Development.
(b) Member States are encouraged to describe efforts, as well as existing challenges, towards the development of GCM national implementation plans, including strategies, policies or measures and institutional changes on migration.

3. **Progress on GCM objectives** *(suggested 5000 words)*

(a) Member States are invited to provide brief information on the country-level implementation plans and the status of implementation of all 23 objectives of the GCM, with space given to illustrating innovative policies or promising practices related to any of the objectives. Where possible, information should be based on statistical as well as qualitative data.
(b) Member States are invited to upload their policies and practices to the Migration Network Hub Repository of Practices, in keeping with the criteria for the identification of existing practices that have been developed by the Network.
(c) Member States are invited to describe the steps taken to integrate the vision and cross-cutting and interdependent GCM guiding principles into the implementation plans.
(d) Member States could present critical difficulties envisioned or encountered in reaching GCM objectives and how they could be addressed. The consideration of the objectives could focus on trends, successes, challenges, emerging issues, and lessons learned, including as impacted by regional dynamics, and describe what actions have been taken to address existing gaps and challenges.

4. **Means of implementation** *(suggested 500 words)*

(a) Member States may discuss how means of implementation and resources are mobilized, and what additional resources are needed to implement the GCM, including in terms of financing, capacity development and data needs, technology, and partnerships.

5. **Next steps** *(suggested 500 words)*

(a) Based on the outcomes of the review, the Member State could outline what steps are planned to enhance the implementation of the GCM.
(b) It could be indicated how the results of reviews will strengthen GCM implementation.

ANNEX 2: Background

In resolution 73/195 ("Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration"), the General Assembly, inter alia:

- Commits to implementing the Global Compact at the national, regional and global levels in cooperation with all relevant stakeholders (para 41 and 44);
- Welcomed the establishment of the UN Network on Migration to ensure effective and coherent system-wide support for implementation as well as follow-up and review of the GCM (para 45); and,
- Commits to conducting progress reviews at the local, national, regional and global levels in the framework of the United Nations through a State-led approach, intergovernmental in nature, and with the participation of all relevant stakeholders (para 48).

To that end the GCM:

- Creates the International Migration Review Forum (IMRF), which will take place every four years, beginning in 2022, to serve as the primary intergovernmental global platform for Member States to discuss and share progress on the implementation of all aspects of the Global Compact, with the participation of all relevant stakeholders, and which will result in an intergovernmentally agreed Progress Declaration that may be taken into consideration by the high-level political forum on sustainable development (para 49); and,
- Invites relevant subregional, regional and cross-regional processes, platforms and organizations, including the United Nations regional economic commissions or regional consultative processes, to review the implementation of the Global Compact within their respective regions, beginning in 2020, alternating with discussions at the global level at a four-year interval, in order to effectively inform each edition of the IMRF, with the participation of all relevant stakeholders (para 50).
- Encourages all Member States to develop ambitious national responses for the implementation of the GCM, and to conduct regular and inclusive reviews of progress at the national level, such as through the voluntary elaboration and use of a national implementation plan. Such reviews should draw on contributions from all relevant stakeholders, as well as parliaments and local authorities, and serve to effectively inform the participation of Member States in the International Migration Review Forum and other relevant forums (para 53).

The role of the UN Network on Migration

In resolution 73/326 ("Format and organizational aspects of the international migration review forums"), the General Assembly:

- Reiterates the importance of the effective participation of all relevant stakeholders in the forums, and invites non-governmental organizations that are in consultative status with the Economic and Social Council, as well as all stakeholders that were accredited to the preparatory process of the intergovernmental consultations of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration or that were accredited to participate in the Intergovernmental Conference to Adopt the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, and encourages them to register with the Secretariat in order to participate in the forums; (para 4)
- Invites national human rights institutions compliant with the Paris Principles to register with the Secretariat in order to participate in the forums, including the informal interactive multi-stakeholder hearings described in paragraph 15 below, and invites the institutions, as well as the Global Alliance of National Human Rights Institutions and regional human rights institution networks, to submit inputs prior to the forums; (para 6)
- Requests the Secretary-General to ensure that the expertise of the UN system as a whole, including specialized agencies, funds and programmes related organizations and regional economic commissions, as well as all relevant special procedures mandate holders and treaty bodies, in accordance with their respective mandates, giving due regard to Geneva-based expertise, is coordinated to support the State-led forums and to facilitate their participation therein (para 7);
- Requests the Network, in preparation for the IMRF, to collect all inputs submitted by Member States and other relevant stakeholders from local, national, regional and global levels and to develop, as part of the global knowledge platform, a dedicated website featuring these inputs to the IMRF (para 13);
- Requests the Secretary-General, as part of the biennial report preceding each forum, drawing on the Network, to provide guidance for the deliberations during the forum, including the envisaged round tables and policy debate, and to make the report available at least 12 weeks ahead of each forum (para 14);
- Requests the President of the General Assembly to organize and to preside over one day of informal interactive multi-stakeholder hearings one day prior to each forum with all relevant

stakeholders, as listed in paragraphs 4 to 7, and also requests the President of the General Assembly to invite the representative of civil society to present a summary of the hearings during the opening segment of the plenary (para 15);

- Takes note of the establishment of the Start-Up Fund for Safe, Orderly and Regular Migration and requested the Secretary-General to facilitate the participation of representatives of developing countries, particularly the least developed countries, and other relevant stakeholders (para 16 and 17);
- Requests the Secretary-General, with input from the Network, to prepare a background note for each round table to be circulated at least six weeks prior to each forum (para 22); and,
- Requests the Director General of the IOM, as Coordinator of the Network, to facilitate the policy debate focusing on challenges in the implementation of the Global Compact, (para. 23).

الطريق إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية: تواريخ عقد الفعاليات 2021-2022:

The Road to the IMRF: Calendar of Events 2021 – 2022

United Nations Network on Migration
Working Better Together

INTERNATIONAL MIGRATION REVIEW FORUM 2022

The Road to the IMRF

Calendar of Events 2021 – 2022

As of 23 November 2021

Date / Time	Event	Location
DECEMBER 2021		
17 December	Launch of the Pledging campaign	Online
JANUARY 2022		
19 January	**IMRF Dialogue Series** – Webinar on clusters of objectives roundtable 1	Online
26 January	**IMRF Dialogue Series** – Webinar on clusters of objectives roundtable 2	Online
FEBRUARY 2022		
2 February	**IMRF Dialogue Series** – Webinar on clusters of objectives roundtable 3	Online
9 February	**IMRF Dialogue Series** – Webinar on clusters of objectives roundtable 4	Online
14 – 18 February	**Migration Week** Launch of the Secretary General Report on the GCM (tbc) Launch of the Hub Repository of Practices (tbc) Migration MPTF event (tbc)	New York

22 February, 9am and 3pm CET	Consultation with stakeholders on the organization of the Multi-Stakeholder Hearing and stakeholder engagement during the IMRF (tbc)	Online
23 February	**IMRF Dialogue Series** – Webinar on gaps and emerging challenges: The impact of our evolving climate on migrants.	Online
MARCH 2022		
9 March	**IMRF Dialogue Series** – Webinar on gaps and emerging challenges: Preventing the loss of life and other tragedies that undermine the GCM's vision	Online
23 March	**IMRF Dialogue Series** – Webinar on gaps and emerging challenges: Whole of Society Approach: Government-Civil Society Partnerships on Alternatives to Immigration Detention	Online
APRIL 2022		
6 April	**IMRF Dialogue Series** – Webinar on gaps and emerging challenges: Youth-led innovation: How are youth making positive changes for migrants?	Online
27 April	**IMRF Dialogue Series** – Webinar on gaps and emerging challenges: Promoting inclusive societies and ensuring the inclusion of migrants in COVID-19 response and recovery	Online
MAY 2022		
9 May	Multi-Stakeholder Hearing	New York
10 – 13 May	International Migration Review Forum	New York

مذكرة مفاهيمية بشأن مبادرة التعهدات (باللغة الإنجليزية):

Concept note on a pledging initiative

United Nations Network on Migration
Working Better Together

INTERNATIONAL MIGRATION REVIEW FORUM 2022

International Migration Review Forum
Concept note on a pledging initiative

Overview and purpose

A pledging initiative in the context of the International Migration Review Forum (IMRF) could help build momentum for the review of the implementation of the GCM and assist all actors in contributing to its implementation in tangible ways.

A pledging initiative by States and stakeholders can:

- Upholding rights and making a tangible difference to the lives of migrants and their communities;
- Demonstrate the value of international cooperation in making migration work for all, placing individuals at the center, addressing challenges that can arise in migration governance and in harnessing the contribution of migration to sustainable development;
- Encourage peer-to-peer learning;
- Identify shared priorities and build innovative partnerships;
- Broaden support for the GCM, strengthening positive, evidence-based narratives and eliminate discrimination.

What is a pledge?

A pledge is a measurable commitment to advance the implementation of one or more GCM guiding principles, objectives, or actions while considering the 360-degree approach of the GCM. It can take various forms, including:

- Financial contributions to the Migration MPTF
- Human resource contributions (e.g. direct provision of technical assistance to other countries or pro bono services);
- Process-oriented commitments (e.g. involving stakeholders in inclusive IMRF preparations and IMRF delegations);
- Policy-oriented commitments (e.g. integrating GCM policies or actions into national law or administrative procedures, commitment to ratify and implement relevant international treaties).

Pledges should be concrete and measurable, respond to existing needs and could include actions at local, national, regional, or international levels. They should be realistic, forward-looking, time bound and preferably developed and implemented in partnership with other stakeholders in a whole-of-government and whole-of-society approach. Pledges should be made in accordance with norms and standards of international law, and be consistent with the GCM guiding principles

and other agreed frameworks, in particular the 2030 Agenda. Where possible, pledges should address objectives that were underreported during the GCM regional reviews.

What types of pledge exist?

Pledges can be made in various ways:

- Individual (by one member state/ stakeholder);
- Common (several member states/ stakeholders making identical or complementary pledges);
- In partnership (several states/stakeholders contribute towards a shared goal with different actions/pledges); or
- Matching (a pledge is realized when others match it in some way by way of committing to provide financial, technical, or material support).

As the GCM is a cooperative framework, joint pledges, undertaken as a means of building partnerships, are encouraged.

Who can pledge?

- UN Member and Observer States;
- UN system entities;
- Relevant stakeholders, including financial institutions, private sector entities, local and regional authorities, international organizations, humanitarian and development actors, trade unions, academics and civil society, diaspora organizations and national human rights institutions.

Pledging approaches

Key criteria should focus on measurable implementation of a certain aspect of the GCM. Pledges should encourage endeavours and cooperation between partners.

Next steps

The Network Secretariat will create an online platform and dashboard on the IMRF and Network websites to record, show and track the pledges. A consolidated version of the pledges will be presented at the IMRF.

Launch

The launch of the pledging initiative will take place on 17 December, a day before the International Migrants Day and two prior the date of adoption of the GCM.

الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بالهجرة

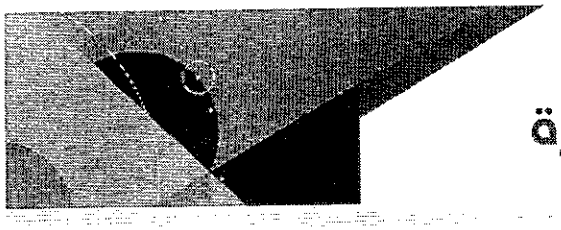

الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بالهجرة

Migration Multi-Partner Trust Fund

المقدمة

تتطلب إدارة الهجرة الدولية بما فيه مصلحة الجميع التعاون على جميع المستويات من جميع الجهات الفاعلة. وإدراكاً لهذا الواقع، دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إنشاء صندوق لدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وتلبيةً لهذه الدعوة، أنشأت منظومة الأمم المتحدة الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بالهجرة (الصندوق)، وهو أداة التمويل الجماعي الوحيدة في ميدان الهجرة.

بدأ عمل الصندوق في تموز/يوليو 2019، و يستمر بعمله للأن ، بعد أن موّل برامجه السبعة الأولى، وهناك برامج عديدة أخرى قيد التنفيذ. والصندوق مفتوح أمام جميع الدول ويقوم على أسس المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي، وروئيته الشاملة 360 درجة، والحاجة إلى المسؤولية الإشرافية الجماعية والوطنية، واتساق منظومة الأمم المتحدة. وبسماته الابتكارية - لا سيما فيما يتعلق ببُعد قوي لحقوق الإنسان وهيكل حوكمة كامل التمثيل (اللجنة التوجيهية) - يلتزم الصندوق بأعلى المعايير الأخلاقية وبأقصى درجات الشفافية.

ومن خلال تجميعه لأهداف الاتفاق البالغ عددها 23 هدفا في إطار خمسة مجالات مواضيعية، يتيح الصندوق للمانحين كذلك تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة بأكثر الطرق توازنا.

وفي الفترة المقبلة، من الآن إلى الاستعراض العالمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة في عام 2022 (المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة)، ستبذل كل الجهود في سبيل إظهار الأثر الإيجابي للصندوق على حياة المهاجرين ورفاههم ومجتمعاتهم المحلية، وعلى الحاجة الملحة إلى التعاون الدولي لتحقيق هذه الغاية.

الحوكمة

تحكم الصندوقَ لجنة توجيهية متعددة الشركاء يرأسها المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة بوصفه منسقا لشبكة الأمم المتحدة للهجرة (الشبكة).

الشمولية

يلتزم الصندوق، في تصميمه، بتمثيل شامل وواسع على جميع المستويات، بما في ذلك في مجال حوكمته. وتتألف اللجنة التوجيهية من 12 عضواً: ثلاثة أعضاء في الشبكة؛ وثلاثة مانحين؛ وثلاثة بلدان منشأ وعبور ومقصد؛ وثلاثة أصحاب مصلحة. ويعمل كل عضو لمدة سنتين مع تناوب ستة أعضاء كل سنة.
وبالإضافة إلى ذلك، يعقد الصندوق منتدى استشاريا سنويا، بغرض تقديم آخر المستجدات عن حالة الصندوق وفتح الباب أمام أعضاء الشبكة، والدول الأعضاء، وأصحاب المصلحة، لمناقشة عمليات الصندوق الحالية وتوجهاته المستقبلية.

الخبرة

تتلقى اللجنة التوجيهية الدعم من وحدة لإدارة الأموال، داخل أمانة شبكة الأمم المتحدة للهجرة في مقر المنظمة الدولية للهجرة.
وعُهد بدور الوكيل الإداري ("الوصي") إلى مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مركز خبرة الأمم المتحدة في آلية التمويل الجماعي.

الشفافية

الصندوق ملتزم بضمان الشفافية القصوى في عملياته. إذ تُتاح للجمهور جميع قرارات اللجنة التوجيهية ووثائق البرامج المشتركة وتقاريرها، فضلا عن الوثائق الرئيسية الأخرى. وتقدم بوابة مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء بيانات مالية آنية، تشمل التبرعات والنفقات، وتؤخذ من النظام المحاسبي للصندوق مباشرة. وجميع الوثائق متاحة أيضا على موقع الشبكة على الإنترنت.

المجال المواضيعي 1
تعزيز الاستناد إلى الوقائع والبيانات في الخطاب والسياسة العامة والتخطيط فيما يخصّ الهجرة

المجال المواضيعي 2
حماية سلامة المهاجرين ورفاههم، بما في ذلك عن طريق معالجة العوامل المسببة للهجرة والتخفيف من حدة حالات الهشاشة في سياقها

المجال المواضيعي 3
معالجة الهجرة عبر النظامية بسبل منها إدارة الحدود ومكافحة الجريمة عبر الوطنية

المجال المواضيعي 4
تيسير الهجرة النظامية والعمل اللائق وإبراز الآثار الإيجابية للتنقل البشري على التنمية

المجال المواضيعي 5
تحسين الإدماج الاجتماعي وإدماج المهاجرين

المبادئ التوجيهية

الصندوق متوافق تماما مع المبادئ التوجيهية العشرة للاتفاق العالمي من أجل الهجرة. وتتجسد هذه المبادئ في جميع مجالات العمل، من البرمجة المشتركة إلى إطار النتائج الذي وضعه الصندوق. وتشكل هذه المبادئ أيضا المعايير الرئيسية لدراسة البرامج المشتركة واختيارها ورصدها وتقييمها.

ويتبنى الصندوق على وجه التحديد نهج التركيز على الإنسان ونهج الحكومة بأكملها ونهج المجتمع بأكمله في كل ما يقوم به. وتعمل البرامج المشتركة بشكل هادف مع أكثر من كيان حكومي واحد و/أو حكومة (حكومات) محلية إلى جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، منها المجتمع المدني، والمهاجرون و/أو المجتمعات المحلية المتأثرة بالهجرة.

ويكفل الصندوق أيضا المواءمة مع حقوق الإنسان، والبرمجة المراعية للمنظور الجنساني، والبرمجة المراعية لاحتياجات الطفل، ويستخدم علامات لتقييم ورصد جميع البرامج المشتركة. واعتمد الصندوق علامة ابتكارية خاصة بحقوق الإنسان، هي الأولى من نوعها بين الصناديق الجماعية للأمم المتحدة، لضمان اتساق البرامج المشتركة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئه.

وبالإضافة إلى ذلك، يتيح إشراك المهاجرين ومجتمعاتهم المحلية في جميع مراحل دورة البرنامج - من التصميم إلى التنفيذ – لضمان تأثير فعال لجميع البرامج المشتركة على أرض الواقع بالنسبة لمن هم في حاجة حقيقية .

اتساق الأمم المتحدة

يساهم الصندوق بنشاط، في نهجه العام ومن خلال عملياته، في تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة في ميدان الهجرة. فالحاجة إلى برامج الأمم المتحدة المشتركة وإلى التركيز على العمل الجماعي تعزز اتساق الأمم المتحدة وقيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة.

ويجب تقديم جميع مقترحات البرامج المشتركة عن طريق المنسق المقيم للأمم المتحدة. ويُشجَّع التنسيق والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على نطاق أوسع (أو شبكات الأمم المتحدة المعنية بالهجرة على المستوى القطري، إن وُجِدَت) تشجيعاً قوياً في جميع مراحل الإعداد والتنفيذ.

وكما هو الحال بالنسبة للاتفاق العالمي من أجل الهجرة، يستمد الصندوق جذوره أيضاً من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويقوم على أساس الاعتراف بأن الهجرة حقيقة متعددة الأبعاد تسهم في التنمية المستدامة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد، مثلما تسهم التنمية المستدامة في تحقيق حوكمة الهجرة بصورة فعالة ومبدئية. ولكي تكون جميع البرامج المشتركة المرتقبة مؤهلة للحصول على التمويل، يجب دراسة مدى إسهامها في هذه الخطة المشتركة.

ويأتي إنشاء الصندوق أيضاً تلبيةً للدعوة إلى زيادة استفادة الدول الأعضاء من آليات التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات من خلال اتفاق التمويل والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

التمويل

ألمانيا	8,461,528 USD
المملكة المتحدة	3,912,295 USD
النرويج	3,674,097 USD
الدانمرك	2,234,244 USD
البرتغال	448,655 USD
السويد	387,374 USD
المكسيك	250,000 USD
فرنسا	111,607 USD
الفيلبين	25,000 USD
تايلند	25,000 USD
قبرص	23,220 USD
تركيا	20,000 USD

كيفية التبرع

يجوز لجميع الدول الأعضاء، والهيئات الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأعمال التجارية، والمؤسسات، والأفراد التبرع للصندوق.

ويتعين على جميع المتبرعين توقيع اتفاق تبرع مع مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، الوكيل الإداري للصندوق (الوصي).

واتفاق التبرع المستخدم للصندوق ("الترتيب الإداري الموحد") من وضع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالتشاور مع الدول الأعضاء، ويُستخدم فعلا في عدة صناديق جماعية أخرى تابعة للأمم المتحدة.

وتُشجَّع الجهات المانحة بقوة على تقديم تبرعات غير مخصصة بحيث يمكن للجنة التوجيهية أن تبرمج جميع الموارد بشكل جماعي واستراتيجي، وفقا لنهج 360 درجة.

بيد أن تخصيص الموارد على مستوى المجالات المواضيعية الخمسة مقبول ويمكن ذكره في اتفاق التبرع.

الصندوق الاستئماني
المتعدد الشركاء
المعني بالهجرة

البرامج المشتركة

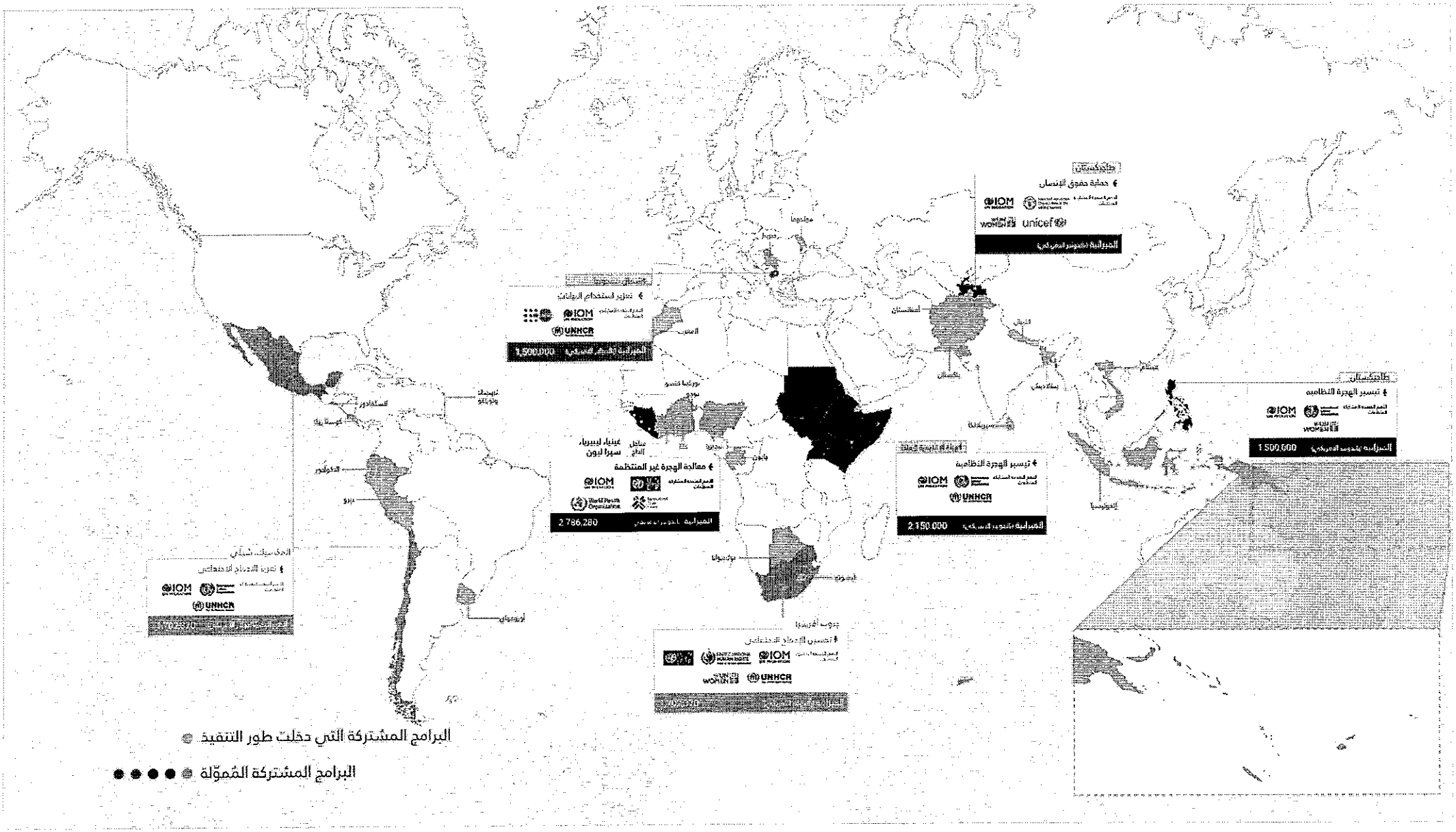

Email: migrationmptf@iom.int
Website: migrationnetwork.un.org/mptf
Website: mptf.undp.org/factsheet/fund/MIG00

Migration MPTF Fund Management Unit
UN Network on Migration Secretariat
17, Route des Morillons, P.O. Box 17
CH-1211 Geneva 19, Switzerland

وثائق الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية:

1.تقرير حول حوار أصحاب المصلحة (2020/10/27، 2020/11/3)

2.تقرير حول الحوار مع آليات التشاور ما بين الدول (2021/1/28)

3.تقرير حول حوار البرلمانات العربية (2021/2/4)

4.الاجتماع التشاوري مع أصحاب المصلحة: مذكرة مفاهيمية (2021/2/23)

تقرير

حوار أصحاب المصلحة حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

27 تشرين الأول/أكتوبر و 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

ملخص

في إطار الجهود المبذولة لإجراء استعراض إقليمي حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، نظمت الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة جلستي حوار افتراضيتين مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة في المنطقة العربية عقدتا في 27 تشرين الأول/أكتوبر و 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

هدفت الجلستين إلى تزويد أصحاب المصلحة بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة والجدول الزمني للاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية. كما شجعوا التعلم من الأقران والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإشراكهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة ومتابعته ومراجعته على المستويين الإقليمي والوطني. علاوة على ذلك ناقشوا سبل ضمان المشاركة المثلى بالاضافة الى المدخلات التي سيقدمها أصحاب المصلحة المعنيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

يتضمن هذا التقرير ملخصاً للعروض التقديمية ونقاط المناقشة الرئيسية والتوصيات التي رفعها المشاركون.

المحتويات

مقدمة 3

I. الحوار الأول: الثلاثاء 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2020

ألف. الجلسة الافتتاحية 4

باء. الجلسة الأولى: الجلسة التمهيدية 5

جيم. الجلسة الثانية – نقاش مفتوح 7

دال. الملاحظات الختامية 9

II. الحوار الثاني: الثلاثاء 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

ألف. الجلسة الافتتاحية 11

باء. نقاش مفتوح 12

1. الرد على الأسئلة التي طرحها المشاركون 14

جيم. الملاحظات الختامية والطريق الى الأمام 16

مقدمة

يدعو الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018 إلى اتباع نهج شامل للمجتمع بأكمله في عمليات التنفيذ والمتابعة والمراجعة الخاصة بالاتفاق العالمي. في هذا السياق، فإن جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية مدعوون إلى المساهمة بنشاط في المشاورات الوطنية وعمليات التخطيط وبناء شراكات فعالة مع الحكومات.

كجزء من الجهود المبذولة لإجراء الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية، وتماشياً مع المبادئ التوجيهية للاتفاق التي تدعو إلى اتباع نهج شامل للمجتمع في متابعة ومراجعة الاتفاق، نظمت المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا، بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة للهجرة في المنطقة العربية حوارات مع أصحاب المصلحة المعنيين بقضايا الهجرة في 27 تشرين الأول/أكتوبر و 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

لضمان إجراء استعراض إقليمي شامل، دعا المنظمون أكثر من 500 مشارك يمثلون مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والمغتربين، والمنظمات الدينية، والسلطات والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، و أصحاب العمل والعمال والنقابات العمالية والبرلمانيون والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. اكتسب النقاش أهمية متزايدة بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يستمر أصحاب المصلحة في لعبه في دعم ومساعدة المهاجرين في سياق جائحة كوفيد-19 ووسط القيود الشديدة على الحركة، كذلك أهمية تبادل التجارب بين منظومة الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة لضمان نهج شامل في الاستعراض الإقليمي لالتفاق العالمي من أجل الهجرة.

ركزت الحوارات على تزويد أصحاب المصلحة بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة بالإضافة إلى الجدول الزمني للاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية. كما هدفت إلى تشجيع التعلم من الأقران والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمشاركاتهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته ومراجعاته على المستويين الإقليمي والوطني.

بالإضافة إلى ذلك ركزت الحوارات على سبل ضمان المشاركة والمدخلات المثلى لأصحاب المصلحة المعنيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

نظرًا لانتشار فيروس كوفيد-19 ، تم إجراء حوار أصحاب المصلحة المتعددين من خلال برنامج Kudo . لضمان أوسع مشاركة ممكنة وتخصيص وقت كافٍ لإجراء مناقشات هادفة، تم تنظيم الحوار على مدى جلستين منفصلتين. وضمّت كل جلسة حوارية ملاحظات افتتاحية ومناقشة مفتوحة بالإضافة إلى ملاحظات ختامية.

I. الحوار الأول: الثلاثاء 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2020

ألف. الجلسة الافتتاحية

افتتحت السيدة مهريناز العوضي مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الإسكوا، الحوار وشكرت أصحاب المصلحة على مشاركتهم في الحوار حول الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة. وأكدت أن المراجعة تأتي في وقت دقيق للمنطقة العربية التي لا تزال تشهد إزدياداً ملحوظاً في حركات الهجرة واتجاهات وأنماط هجرة مركبة. وأشارت إلى أن جائحة كوفيد-19 قد أضافت المزيد من التحديات وهددت المكتسبات والتقدم الذي أحرزته العديد من البلدان في تطوير نظم حوكمة الهجرة الخاصة بها. وأشارت الى أن الاتفاق العالمي للهجرة شدد على أهمية الأدوار التي يؤديها مختلف أصحاب المصلحة، ودعت السيدة مهريناز إلى عملية تشاور شاملة في جميع مراحل تنفيذ الاتفاق تماشياً مع المبادئ التوجيهية التي ارتكز عليها الاتفاق، ومن هنا جاءت أهمية الحوار الحالي في ضمان المشاركة الحقيقية لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في المراجعة الإقليمية. كما شجعت الحاضرين على المشاركة في المناقشة من أجل توجيه المنظمين في تطوير رؤية واضحة لاستعراض الاتفاق العالمي للهجرة ومتابعة تنفيذه في المنطقة العربية.

رحبت السيدة كارميلا جودو المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمشاركين وذكرت أنه على الرغم من أن عملية الاستعراض للاتفاق الإقليمي تقودها الدول، إلا أنها تتطلب أيضاً تعزيز نهج الحكومة بأكملها والمجتمع ككل. وأكدت أن اعتماد هذا النهج يكتسب أهمية أكبر في ضوء جائحة كوفيد-19، ويساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي. بالإضافة إلى ذلك، يقدم أصحاب المصلحة مجموعة واسعة من التجارب التي تعكس وجهات نظر المهاجرين على أرض الواقع. وأضافت السيدة غودو أن الاتفاق العالمي للهجرة يشدد على أهمية دور مجتمعات المهاجرين ويعزز المشاورات الواسعة والشراكات بين أصحاب المصلحة لحوكمة الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي. واختتمت بدعوة الحضور

للمشاركة بآرائهم لضمان إدراج مساهماتهم في جميع مراحل تنفيذ الاتفاق العالمي ومراجعته ومتابعته والمشاركة في تحقيق أهدافه في المنطقة العربية.

باء. الجلسة الأولى: الجلسة التمهيدية

ركزت الجلسة الأولى من الحوار على تمهيد الطريق للمناقشة من خلال تقديم لمحة عامة عن مبادئ الاتفاق العالمي وأهدافه ومتابعته واستعراضه في المنطقة.

استهلت السيدة سارة سلمان، المستشارة الإقليمية حول قضايا السكان في الإسكوا الجلسة من خلال تقديم لمحة عن المبادئ التوجيهية العشرة للاتفاق العالمي وأهدافه الـ 23. وأشارت إلى أهمية تضافر الجهود على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل التنفيذ الفعال لاتفاق العالمي، بما في ذلك وجود منظومة متكاملة للأمم المتحدة. وأضافت إلى أن متابعة مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي تتم من خلال عمليات مراجعة إقليمية ودولية، باستخدام نهج شامل يضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي هذا السياق، ذكّرت المشاركين بالخطوات الثلاثة التي تم تنفيذها على المستوى الإقليمي في إطار الاستعدادات لاعتماد الاتفاق العالمي واستعراض تنفيذه. وهي الاجتماع التشاوري الإقليمي المعني بالهجرة الدولية في عام 2017 والتي شاركت فيه منظمات المجتمع المدني، والمؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام 2019، والتي ستوج بالمؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في العام 2021.

قدمت السيدة ميساتو يواسا، مسؤولة الاتصال والسياسات الإقليمية في المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا عرضاً تقديمياً حول متابعة ومراجعة الاتفاق العالمي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وأشارت إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أنشأ شبكة الأمم المتحدة للهجرة لضمان دعم فعال ومتكامل على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. بالإضافة إلى ذلك اشارت الى إنشاء شبكة إقليمية تابعة للأمم المتحدة بشأن الهجرة لضمان تقديم دعم فعال ومناسب لتنفيذ ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي. وأوضحت أن هناك حاليا سبع شبكات وطنية للأمم المتحدة للهجرة في المنطقة العربية، وهي في البحرين وجيبوتي والأردن والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مما يحقق تقدماً في تنسيق وتقديم الدعم للدول الأعضاء ومساعدة المهاجرين. وأضافت أنه في سياق عملية المراجعة الإقليمية قدمت تسع دول عربية تقارير المراجعة الطوعية الخاصة بها بما في ذلك البحرين وجزر القمر والعراق ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس. وأعلنت أن هذه التقارير متاحة على موقع شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة الخاص بالمنطقة العربية. وأشارت إلى أن العديد من الحكومات أجرت مراجعتها من خلال عملية حوكمة

كاملة في حين أن بعض البلدان تشارك أو تخطط لإشراك مجموعة من أصحاب المصلحة في المشاورات الوطنية.

كما شرحت السيدة يواسا عمليات استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة على الصعيد العالمي والإقليمي، حيث سيتم مراجعة تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الاقليمي كل أربع سنوات بداية العام 2020، وستصب مخرجاتها في منتدى استعراض الهجرة الدولي الذي سيعقد كل أربع سنوات، بداية عام 2022. وذكرت أنه عقب المؤتمر الإقليمي حول الاتفاق العالمي وورشة عمل بناء القدرات حول حوكمة الهجرة التي عقدت في عام 2019 تم تنظيم ورشتي عمل لبناء القدرات لإعداد الدول الأعضاء في حزيران/يونيو وآب/أغسطس 2020، وجلسة تشاورية واحدة للدول الأعضاء في تشرين الأول/أكتوبر 2020. واختتمت السيدة يواسا حديثها بتقدير التقدم المحرز في التحضير للاستعراض الأول في المنطقة العربية وشجعت المشاركين على رفع مستوى مشاركتهم ومتابعة الأحداث القادمة على موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرة.

تناولت السيدة مونامي موليك مسؤولة الاتصال بالمجتمع المدني في سكرتارية شبكة الأمم المتحدة للهجرة، في كلمتها معنى نهج المجتمع بأكمله في عمليات الاستعراض. وأوضحت أن شبكة الأمم المتحدة للهجرة تعمل بشكل متواصل لضمان تطبيق هذا النهج عبر الأقاليم. فأصدرت الشبكة مذكرة إرشادية داخلية حول كيفية مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في عمليات الاستعراضات الإقليمية للاتفاق العالمي، بما في ذلك المهاجرين، والسلطات المحلية، والمجتمعات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والبرلمانيين، والنقابات العمالية، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على النحو المنصوص عليه في الفقرة 44 من الاتفاق العالمي للهجرة والموضحة بمزيد من التفصيل في قرار الطرائق بشأن تنظيم منتدى استعراض الهجرة الدولي. تناقش المذكرة الإرشادية أيضاً مشاركة أصحاب المصلحة والتي ينبغي أن تكون عملية مستمرة لتعميق وتعزيز علاقات أصحاب المصلحة مع شبكات الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة.

وأوضحت السيدة موليك أن المذكرة التوجيهية تعزز أربعة مبادئ، وهي شفافية العملية، والشمولية، والتنوع، والمشاركة الهادفة، وتوصي بإجراء مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين قبل الاستعراض الإقليمي في كل منطقة. أبلغت المشاركين أنه إذا كانت الجهات المعنية مهتمة بنشر التقارير، فيمكنهم القيام بذلك على موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرة/ المراجعات الإقليمية(https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/arab-states) من خلال إرساله الى <gcmrrarabstates@iom.int>.

جيم. الجلسة الثانية – نقاش مفتوح

تعزيز اتباع نهج المجتمع بأكمله خلال الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية

وفرت هذه الجلسة منصة لنقاش مفتوح بين المشاركين الذين يمثلون مختلف أصحاب المصلحة والمحددين في الفقرة 44 من وثيقة الاتفاق العالمي. وناقشوا السبل الأنسب لضمان اتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله خلال الاستعراض الإقليمي. يسّرت الجلسة الدكتورة أميرة عبد الرحمن أحمد محمد، أستاذة مساعدة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تم طرح الاسئلة التوجيهية التالية لتصويب النقاش:

- كيف شارك مختلف أصحاب المصلحة في عملية الاستعراض الطوعي للاتفاق العالمي على المستوى الوطني؟
- كيف ساهموا في وضع خطط العمل الوطنية؟
- ما هي التحديات والفرص الرئيسية التي ُرصدت في استعراض الاتفاق العالمي على المستوى الوطني؟
- ما هي بعض الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من المشاركة على المستوى الوطني؟

في النقاش المفتوح أثار المشاركون النقاط التالية:

تحدث أحد المشاركين من إحدى منظمات المجتمع المدني عن أن المجتمع المدني نشط في المشاركة في الأحداث التي أدت إلى اعتماد الاتفاق العالمي وفي مختلف الاجتماعات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ومع ذلك لا تزال الحكومات مترددة في التعامل مع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني على المستوى الوطني. ودعت الأمم المتحدة من خلال حضورها الإقليمي والوطني بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة إلى حث الحكومات على تزويد المجتمع المدني بدور في معالجة قضايا الهجرة. كما طلبت من الأمم المتحدة بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بشأن قضايا الهجرة وتمكينها من تقديم المراجعات والمشاركة في وضع السياسات وإعداد التقارير ذات الصلة. وأشار أحد المشاركين من منظمة حقوق العمال إلى أنه في الفترة التي سبقت اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، كانت المشاورات الإقليمية جيدة التنسيق، لكن عمليات التشاور الوطنية كانت ضعيفة أو غائبة. لوحظ نفس النمط في مرحلة المتابعة والمراجعة حيث أبلغ عن نقص الوصول إلى المعلومات المتعلقة بعملية الاستعراض التي أجرتها الحكومات. ودعا إلى إقامة منبر مشترك أو حوار يمكّن جميع أصحاب المصلحة من الحكومة والمنظمات غير الحكومية من المشاركة في المشاورات. كما سلط الضوء على أن التنسيق والتعاون بين المجتمع المدني والدوائر الحكومية اصبح أكثر إلحاحاً بسبب جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى

تفاقم التحديات الحالية التي يواجهها المهاجرون، لا سيما نظام الكفالة، ولم تؤثر فقط على العمال وأصحاب العمل، بل أدّت أيضاً إلى أزمة في كل من البلدان المنشأ والمقصد. كما تحدث عن قضية عدم انخراط العمال المهاجرين في النقابات والجمعيات العمالية، مشيراً إلى أن العديد من الدول العربية تواجه تحديات عندما يتعلق الأمر بتأييد حرية تكوين الجمعيات والنقابات، والمفاوضة الجماعية.

أشارت ممثلة من منظمة تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، الأردن، إلى أن الحكومات العربية عامةً، لم تتعامل بشكل هادف مع عملية تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في رأيها، وأن على الحكومات الالتزام على الرغم من عدم إلزامية الاتفاق. وشددت على أن جميع أصحاب المصلحة يجب أن يكون لديهم منبر للحوار. وأضافت أن الهيئات الحكومية ليس لديها معرفة كافية بالاتفاق العالمي للهجرة وأن هناك حاجة إلى مزيد من التوجيه. وأوصت بإعادة تقييم مشاركة أصحاب المصلحة مع الحكومات ووضع خطط وملاحظات عملية لإرشادهم في عملية استعراض الاتفاق العالمي.

وشدد ممثل منظمة النجدة الشعبية، العراق، على الحاجة إلى مشاركة حقيقية لأصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة. وأشار الى العاملين في الصناعات الاستخراجية، حيث يمكن استخدام حالتهم كممارسة جيدة للتمثيل الهادف لأصوات العمال المهاجرين، اذ شكلوا هيئة متعددة الأطراف تمثل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ودعا إلى إنشاء آليات مماثلة لضمان المشاركة الحقيقية في استعراض الاتفاق العالمي بدلاً من المشاركة الرمزية. حدد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الهجرة باعتبارها واحدة من التحديات الخمسة الرئيسية وأولويات العمل. تم تسليط الضوء على عمل الجمعيات في إدراج المهاجرين والسكان النازحين في أنشطة الاستجابة وكذلك خطط تحسين العمل في مجال الهجرة والشراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أكد ممثل عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ليبيا، على أهمية الاتفاق العالمي للهجرة في إنشاء إطار للتعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. يجب أن يهدف هذا التعاون، من بين أمور أخرى، إلى دعم الجهود في مكافحة الاتجار بالأشخاص، وحماية المهاجرين، وإنهاء جميع أشكال التمييز ضدهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يستهدف إطار التعاون بناء القدرات الوطنية في صياغة السياسات والقوانين المتعلقة بالهجرة. كما سلط الضوء على دور المجتمع المدني في معالجة الوضع السيئ للمهاجرين داخل وخارج مراكز الاحتجاز في ليبيا وشدد على أهمية نظام تتبع البيانات لخدمة المهاجرين.

وأشار ممثل عن الاتحاد العام التونسي للعمل إلى أن معظم التعاون بين المجتمع المدني والحكومات بشأن الهجرة يتم من خلال مشاريع ليس لديها خطة للاستدامة. وشددت على ضرورة تضافر الجهود في هذا الصدد.

سلط ممثل عن مؤسسة أضواء رايتس للديمقراطية وحقوق الانسان، الجزائر، الضوء على أن شمال إفريقيا هي أحد طرق الهجرة الرئيسية إلى أوروبا مما يشكل تحديات لمنظمات المجتمع المدني المعنية بمساعدة التدفق الكبير للمهاجرين. وسأل عن مدى توفر نموذج إرشادي بمعايير واضحة يمكن للحكومات استخدامه للتواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة العربية. كما أشار إلى أن العديد من المنظمات غير الحكومية تفتقر إلى القدرة على إعداد التقارير حول عملية الاستعراض الإقليمية، وطلب منهجية واضحة لإشراك أصحاب المصلحة في الاستعراض على المستوى المحلي من أجل تعزيز التواصل بشأن مختلف القضايا.

ورداً على التعليق الأخير أوضحت السيدة ميساتو يواسا (المنظمة الدولية للهجرة) أن هناك نموذجين إرشاديين أعدتهما شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. وأشارت إلى أن أحدهما مخصص للدول الأعضاء والآخر لأصحاب المصلحة وهو نسخة مبسطة من النسخة الخاصة بالدول الأعضاء. كلاهما متاح على الموقع الإلكتروني لشبكة الأمم المتحدة للهجرة.

دال. الملاحظات الختامية

واختتمت السيدة سارة سلمان (الإسكوا) مناقشات الحوار. وأشارت إلى أن إحدى النقاط الرئيسية التي أثيرت كانت الحاجة إلى منبر للحوار بين مختلف أصحاب المصلحة أثناء عمليتي التنفيذ والاستعراض. كما ذكرت أن هذه المنابر ستتوفر في شكل مؤتمرات واجتماعات حول قضايا الهجرة. وشكرت المشاركين على وقتهم ومشاركتهم النشطة. وذكّرت المشاركين بأن الجلسة الثانية ستركز على كيفية ضمان المشاركة المثلى في عملية الاستعراض الإقليمي وأفضل السبل لضمان المشاركة.

وشكرت السيدة كريستينا ميجو نائب مدير المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في القاهرة، المنظمة الدولية للهجرة المشاركين على مساهماتهم الغنية في الحوار الافتراضي. وأكدت مجدداً أن نهج المجتمع بأكمله يضمن عملية شاملة ومتنوعة وشفافة، وأعربت عن أملها في استمرار هذا الحوار المثمر. وذكّرت المشاركين بأن الاستعراض الإقليمي هو علامة فارقة مهمة على الرغم من أنه جزء من عملية شاملة لتنفيذ الاتفاق العالمي. يشكل الاستعراض فرصة حاسمة لمراجعة التقدم المحرز في ضوء الوباء وتأثيره على التنقل والحدود وكذلك لضمان وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية. شجعت السيدة ميجو المشاركين على الاستفادة من النموذج الإرشادي لأصحاب المصلحة للمشاركة في المشاورات على المستويين المحلي

والوطني والتأكد من سماع أصواتهم في الفترة التي تسبق المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة . وشددت على دور شبكات الأمم المتحدة الوطنية للهجرة التي أُنشئت لتقديم الدعم بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة.

أنهت الدكتورة أميرة عبد الرحمن أحمد محمد الحوار وشجعت المشاركين على الإنضمام إلى الجلسة القادمة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لاستئناف هذه المناقشات المهمة.

II. الحوار الثاني: الثلاثاء 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

ألف. الجلسة الافتتاحية

في كلمتها الافتتاحية في الجلسة الثانية للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين رحبت السيدة سارة سلمان، المستشارة الإقليمية لشؤون السكان في الإسكوا بالمشاركين. وأكدت أنه في أوائل عام 2020، عمل المنظمون للحوار على إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية تنفيذ ومتابعة ومراجعة التقدم المحرز في تحقيق المبادئ التوجيهية وأهداف الاتفاق العالمي للهجرة. وفي ضوء ذلك، تم تنظيم أنشطة، بما في ذلك ورشتي عمل حول التوجيه والدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لإعداد تقارير استعرض الاتفاق العالمي الطوعي. وقدمت تسع دول هذه التقارير حتى الآن. وأوضحت أنه توجد عدة محطات تسبق الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية والذي سيعقد في الربع الأول من عام 2021 لضمان أوسع مشاركة لأصحاب المصلحة. كما ذكرت أن تصميم المؤتمر، بما في ذلك عدد الجلسات، وموضوعات المناقشة، لا يزالوا قيد المناقشة من قبل شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة.

أشارت السيدة مونامي موليك مسؤولة الاتصال بالمجتمع المدني - سكرتارية شبكة الأمم المتحدة للهجرة، إلى أنه ينبغي النظر إلى عملية الاستعراض على أنها نقطة انطلاق لتطوير مشاركة أعمق وأنشط من جانب أصحاب المصلحة مع شبكة الأمم المتحدة للهجرة في الفترة المقبلة. بدأت المراجعات الوطنية عملية تقييم وجمع المعلومات حول كيفية تنفيذ الاتفاق العالمي والتحديات التي تواجه البلدان في التنفيذ؛ سوف يتم الأخذ بهم في الاستعراض الإقليمي لعام 2021، والتي ستغذي بدورها عملية الاستعراض العالمي المقرر عقده في عام 2022 في منتدى استعراض الهجرة الدولي. وشددت على أن بعض المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي للهجرة، مثل نهج المجتمع بأكمله سيتم تقييمها في الحوار. وأضافت أن هناك تركيزاً على ضمان المشاركة المتوازنة لأصحاب المصلحة مع مراعاة احتياجات المجموعات المختلفة (الأطفال والشباب والنساء وما إلى ذلك) وأن المبادئ التي يجب أن تتم الاستعراضات على أساسها هي الشفافية والشمولية والتنوع والمشاركة الهادفة. اختتمت السيدة موليك ملاحظاتها بالإشارة إلى أن الحوارات تتيح بشكل أساسي الفرصة لجميع أصحاب المصلحة للتعبير عن كيفية تقييمهم لمشاركتهم حتى الآن في عملية التحضير للاستعراض الإقليمي، وما إذا كانت شبكاتهم قد شاركت في عمليات الإعداد الذاتي، وكيف يمكن أن يوفر الاستعراض الإقليمي منصة أفضل لهم. كما أشارت إلى أنهم يمكن أن يساعدوا في معرفة كيفية تعاونهم مع الحكومات للمساهمة في تنفيذ الاتفاق العالمي، وما هي الثغرات التي تم تحديدها وما هو الدور الذي يلعبه مختلف أصحاب المصلحة في إعداد التقارير الوطنية الطوعية لاستعراض الاتفاق العالمي للهجرة.

وسلط السيد عثمان بلبيسي المستشار الاقليمي الأول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة الدولية للهجرة الضوء على أهمية تعزيز المشاورات الواسعة والحفاظ على مبدأ المجتمع بأكمله وإشراك جميع الجهات الفاعلة. وأضاف أن مشاركة أصحاب المصلحة في التنفيذ وكذلك في جميع مراحل المتابعة والمراجعة أمر بالغ الأهمية لضمان تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية. وسلط الضوء كذلك على أهمية إجراء مشاورات وطنية واسعة النطاق وشاملة لضمان إقامة شراكات بناءة لتعزيز نهج شامل للحكومة والمجتمع.

باء. نقاش مفتوح
ضمان اتباع نهج شامل للمجتمع بأكمله في الاستعراض الاقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية

هدفت هذه الجلسة الى تبادل الأفكار حول الوسائل والأساليب لضمان المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة في الاستعراض الإلقليمي للاتفاق العالمي للهجرة لا سيما في المؤتمر الإقليمي الذي سيتم تنظيمه نهاية عام 2020. يسّرت الجلسة الدكتورة أميرة عبد الرحمن أحمد محمد، أستاذة مساعدة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تم طرح الأسئلة التوجيهية التالية لتصويب النقاش:

- ما هي أفضل طريقة لتمكين أصحاب المصلحة من المشاركة في مؤتمر الاستعراض الإقليمي الافتراضي للاتفاق العالمي؟
- كيف نضمن أوسع تمثيل ومشاركة لأصحاب المصلحة في الاستعراض الإقليمي؟
- ما هي المدخلات المفترضة لمؤتمر الاستعراض الإقليمي؟

في النقاش المفتوح أثار المشاركون النقاط التالية:

شدد ممثل من إحدى منظمات المجتمع المدني في المغرب على بعض النقاط التي يجب مراعاتها: أ) أهمية الحفاظ على الزخم حيث يوفر الاتفاق العالمي للهجرة فرصة حقيقية لتعزيز والنهوض بحوكمة الهجرة؛ ب) أهمية رفع مستوى الوعي العام حول الاتفاق العالمي للهجرة ومبادئه وأهدافه ؛ ج) تعزيز الاتصال بين أصحاب المصلحة لزيادة الشفافية ؛ د) أهمية تضافر الجهود المبذولة لتحقيق نتائج أفضل.

وأكد ممثل من منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة على ضرورة إيلاء الاعتبار للتنفيذ على المستوى المحلي. يلعب المستوى المحلي دوراً مهمًا للغاية في تحديد المشكلات والمساهمة

في الحلول. وبالتالي يجب إشراك السلطات والمجتمعات المحلية في عملية المراجعة كما هو مذكور في نموذج الاتفاق العالمي للهجرة. وذكر أن منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة قد أطلقت فريق عمل عالمي معني بالهجرة. وتدعم تبادل الخبرات ويمكن أن تساعد في الاستعراضات الإقليمية، خاصة في المنطقة العربية، حيث أن لديها مكاتب تغطي مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أشارت ممثلة عن مركز التضامن الأردن إلى أنها تتوقع أن يتطرق الاجتماع إلى التقارير التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في التحضير لها وطلبت توضيحاً حول ما إذا كانت الحكومات فقط هي التي ستقوم بإعداد تقارير الاستعراض، وإذا لم يكن الأمر كذلك فمن هي الجهات المشاركة. كما أعربت عن قلقها إزاء صعوبة التعامل مع الحكومات والتأثير السلبي على قضية الشراكة في تنفيذ الاتفاق العالمي. وأضافت أن الحكومات لا تستجيب بشكل عام لإجراءات وطلبات منظمات المجتمع المدني حتى عندما يتم توجيه الرسائل إليها من قبل منظمات المجتمع المدني. وأخيراً شددت على أهمية تنظيم حوار مشترك بين الحكومات وأصحاب المصلحة لبدء الاتصال وتشجيع المشاركة المناسبة.

وأشار ممثل من المنظمة الدولية لأرباب العمل إلى أهمية السماح لمختلف أصحاب المصلحة بالتحدث خلال المؤتمر الاستعراضي الإقليمي القادم وضمان إشراكهم في الموائد المستديرة للمؤتمر، والذي من شأنه أن يجعل المناقشات أكثر فعالية. واستفسر الممثل عن نوع المدخلات المطلوبة للمؤتمر. وأشار إلى أن المنظمة قد أعدت تقريراً عن شمال إفريقيا العام الماضي وهي في طور إعداد تقرير عن الشرق الأوسط سيكون جاهزاً في يناير 2021.

وأشار ممثل عن اتحاد نقابات عمال الكويت إلى أن الهجرة النظامية الناتجة عن الفقر والبحث عن حياة كريمة أو بسبب النزاعات والحروب يجب أن تكون حقاً. كما شدد على ضرورة نشر قيَم التسامح والقبول لمكافحة الخوف من المهاجرين وكره الأجانب.

شدد ممثل من بيت العمال في الأردن، على الحاجة إلى رفع وعي أصحاب المصلحة حول أهمية المشاركة والمساهمة في مراجعة الاتفاق العالمي. وأشار إلى أن الحكومات ستميل إلى الحد من دور منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية في المراجعة خاصة في ضوء جائحة كوفيد-19 وكذلك التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنها. وشدد على دور المنظمات الدولية في تشجيع الحكومات على التشاور مع منظمات المجتمع المدني والسعي للحصول على مساهماتها. وأعرب عن سعادته بتأجيل المراجعة إلى الربع الأول من عام 2021 حيث سيعطي ذلك فرصة لمنظمات المجتمع المدني لفهم ما هو مطلوب منها بشكل أفضل. علاوة على ذلك سيوفر لهم مزيداً من الوقت لتعزيز قدراتهم والاستعداد لمشاركة أكثر فعالية في الاستعراض.

وأشار ممثل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين إلى أنه على الرغم من نشاط النقابات العمالية في دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها لا تبدو نشطة في بلدان المنشأ من وجهة نظره. غالباً ما يكون العمال المهاجرون غير مدركين لحقوقهم وبالتالي لا يستطيعون الدفاع عن حقوقهم وإبلاغ النقابات العمالية في بلدان المقصد بالشكاوى المتعلقة بالعمل. في البلدان التي تحدث فيها انتهاكات ضد العمال المهاجرين مثل التأخير في دفع الأجور أو عدم دفع الأجور لا سيما في ضوء أزمة كوفيد-19، لا توجد منصات للإبلاغ عن هذه الانتهاكات. وعليه فإن هناك حاجة لبناء قدرات النقابات العمالية على تقديم مثل هذه الخدمات.

وأشار ممثل من المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس إلى الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني في الضغط على الحكومات لمتابعة ودمج المبادئ التوجيهية لأهداف الاتفاق العالمي بشكل صحيح. كما شددت على عدم وعي العمال المهاجرين لحقوقهم وأهمية بناء قدرات بلدان المنشأ في هذا الصدد.

1. الرد على الأسئلة التي طرحها المشاركون

ردت السيدة سارة سلمان (الإسكوا) على جولة المداخلات وأكدت على أهمية ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة في جلسات المؤتمر. ودعت المشاركين إلى تقديم اقتراحات عملية حول كيفية تفعيل دور أصحاب المصلحة مشيرة إلى أن الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة وشركاء شبكة الأمم المتحدة للهجرة في المنطقة العربية بدورهم يحثون البلدان على إشراك أصحاب المصلحة في إعداد تقارير مراجعة الاتفاق العالمي الطوعية، بمساعدة من شبكات الأمم المتحدة الوطنية للهجرة حيثما وجدت. وقد عمل الشركاء على زيادة الوعي والوصول إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة من خلال إتاحة التقارير والدراسات ومنصات الحوار وتبادل الخبرات وما إلى ذلك. وخلصت إلى أن اقتراح المشاركة بشأن بناء القدرات لأصحاب المصلحة جيد وسيجري متابعته.

استجابت السيدة مونامي موليك (سكرتارية شبكة الأمم المتحدة للهجرة) لمسألة بناء القدرات وزيادة التوعية بشأن الاتفاق العالمي للهجرة وإشراك منظمات المجتمع المدني من خلال نصح المشاركين باغتنام هذه الفرصة للتواصل مع جهات التنسيق الإقليمية والوطنية لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وطلب تدريب محدد يستهدف جمعيات المهاجرين والنقابات العمالية وما إلى ذلك. وأشارت إلى أن شبكة الأمم المتحدة للهجرة على المستوى العالمي تنظم ورش عمل لبناء القدرات وحملة دعائية إعلامية من خلال سلسلة فيديو على الإنترنت تسمى "الاتفاق العالمي في العمل". ستشمل السلسلة مقابلات مع المهاجرين ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية وأصحاب المصلحة الآخرين حول تجاربهم وأفكارهم في الاتفاق العالمي.

وفيما يتعلق بشكل التقارير المقدمة من قبل أصحاب المصلحة، أوضحت أنه يمكن لأصحاب المصلحة اتباع النموذج الإرشادي المتاح على الإنترنت. هذا مع التأكيد على حرية أصحاب

المصلحة بصياغة التقارير بحسب ما يرونه مناسباً على أن توضح التوقعات والتحديات التي يواجهونها وخبراتهم في العمل على تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة.

لفتت السيدة موليك انتباه المشاركين إلى مورد آخر سيتم توفيره لهم في المستقبل وهو منصة المعرفة الخاصة بشبكة الأمم المتحدة للهجرة، وهي منصة تفاعلية حيث سيتمكنون من المشاركة عبر الإنترنت وتقديم المبادرات وبالتالي تشكيل مستودع للممارسات الجيدة بشأن الهجرة.

شجعت السيدة ميساتو يواسا (المنظمة الدولية للهجرة) المشاركين على زيارة موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرة والتحقق من المحتوى في إطار متابعة واستعراض الاتفاق العالمي للدول العربية حيث سيجدون مواد دعم مختلفة. وأشارت إلى أن الصفحة المقصودة للمنطقة العربية تتضمن قسماً عن مدخلات أصحاب المصلحة من بين التقارير الأخرى ذات الصلة المتاحة والتي يمكن أن تدعم تطوير المراجعات. كررت السيدة يواسا أنه تم تلقي تسعة (9) تقارير حتى الآن من الدول الأعضاء في المنطقة وأنه يمكن لأصحاب المصلحة تقديم التقارير عن الاستعراض الإقليمي للدول العربية <gcmrarabstates@iom.int> والتواصل مع أقرب مكتب للمنظمة الدولية للهجرة للحصول على مزيد من المعلومات. واختتمت بدعوة المشاركين لتقديم اقتراحات للجهات المنظمة حول كيفية مساعدة أصحاب المصلحة بشكل أفضل. وأضافت أنه بالإضافة إلى المساحات المتاحة على الإنترنت قد يكون المشاركون مهتمين بتنظيم مشاورات مواضيعية أو مشاورات وطنية. وشجعتهم على التنسيق فيما بينهم وشددت على استعدادية الجهات المنظمة لدعم جهودهم.

تساءل ممثل من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عما إذا كان الحوار الحالي سيكون الأخير بعد التحقق من الجدول الزمني لمشاركة أصحاب المصلحة المتاح عبر الإنترنت وأراد معرفة ما إذا كانت هناك فرصة أخرى لتبادل الأفكار والتقييمات والإحباطات إلخ.

أشارت السيدة سارة سلمان (الإسكوا) إلى أن الحوار الحالي ليس الأخير الذي سيجمع الحكومات وأصحاب المصلحة حيث ستكون هناك مشاورة غير رسمية لجميع أصحاب المصلحة قبل يوم واحد من المؤتمر الاستعراضي الإقليمي، كما سيشمل مؤتمر الاستعراض الإقليمي أيضاً جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وأوضحت أن طرائق مشاركة أصحاب المصلحة في اجتماع الاستعراض الإقليمي للإتفاق العالمي للهجرة لا يزال قيد المناقشة لتحديد أفضل نهج.

سأل ممثل من المنظمة الدولية لأرباب العمل عما إذا كانت الدول الأعضاء الأخرى تخطط لتقديم تقارير مراجعة الاتفاق العالمي الطوعية أو كانت بصدد تقديمها. وأكدت السيدة سارة سلمان (الإسكوا) أن المنظمين المشاركين تلقوا تأكيدات بشأن طلبات إضافية من بعض البلدان المتبقية، مشيرة إلى أن بعض البلدان طلبت تمديد الموعد النهائي.

وأكدت السيدة ميساتو يواسا (المنظمة الدولية للهجرة) أيضاً أن هناك العديد من الدول الأعضاء التي تعمل جاهدة حالياً للانتهاء من عمليات الصياغة وأنه من المتوقع تقديم المزيد من التقارير، مع التأكيد على أن هذه عملية طوعية. وأشارت إلى أنه يمكن لأصحاب المصلحة الاتصال بممثلي الحكومات لتقديم دعمهم ومساعدتهم في إعداد التقارير وتنظيم المشاورات الوطنية لجعل عملية المراجعة أكثر شمولاً.

واستفسرت ممثلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن موعد تقديم ملخص لمناقشات الحوار إلى المشاركين. وأشار المنظمون إلى أنه سيتم ترجمة ملخص المناقشات وإتاحته بثلاث لغات (العربية والإنجليزية والفرنسية). كما سيتم نشرها على الموقع الإلكتروني لشبكة الأمم المتحدة للهجرة على الصفحة المقصودة للمنطقة العربية إلى جانب جميع المعلومات ذات الصلة.

وشدد ممثل عن الاتحاد العام التونسي للعمل على ضرورة تطوير الحوارات الداخلية لتقديم مقترحات عملية. كما شدد على أهمية بناء قدرات النقابات العمالية وتحسين التواصل فيما بينها وتنشيط العلاقات على المستوى الإقليمي لتمكينها من تقديم مقترحات عملية ومفيدة بشأن عملية المراجعة الإقليمية.

جيم. الملاحظات الختامية والطريق الى الأمام

سلطت السيدة كريستينا ميجو (المنظمة الدولية للهجرة) الضوء على أهمية التواصل مع شبكات الأمم المتحدة الوطنية للهجرة نظراً إلى أن تنفيذ الإتفاق العالمي للهجرة يحدث بشكل أساسي على المستوى الوطني، مشيرة إلى أنه تم إنشاء أكثر من 50 شبكة وطنية للأمم المتحدة بشأن الهجرة على مستوى العالم منذ يونيو 2019. وشددت على أن الاتصال بين بلدان المنشأ والمقصد أمر بالغ الأهمية، وسلطت الضوء على مثال لشبكة الأمم المتحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، وهي دولة تستقطب العمال المهاجرين، وشبكة أخرى للأمم المتحدة في بنغلاديش، وهي دولة منشأ للعمال المهاجرين، وهما تحاولان تحسين التنسيق بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، شددت على أهمية تبادل المعلومات، وزيادة الوعي، والحملات الإعلامية لضمان نهج المجتمع بأكمله. أخيراً، أطلعت السيدة ميجو المشاركين أنه يجري التحضير لإقامة نشاط بمناسبة اليوم الدولي للمهاجرين في 18 ديسمبر حيث سيبحث في التنقل البشري بما يتماشى مع الاتفاق العالمي. وأشارت كذلك إلى أن الحوار والمناقشات بشأن تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة مستمرة وستستمر في المستقبل.

وخلصت السيدة سارة سلمان (الإسكوا) إلى أن المنظمين سيعملون قدر الإمكان على الاستجابة لجميع المقترحات والتوصيات في حدود الإمكانات المتاحة. سيكون للمراجعة الإقليمية المتوقعة

نتيجتان رئيسيتان: الأول هو تقرير يلخص ما ورد في تقارير استعراض الاتفاق العالمي الطوعية المقدمة من الدول الأعضاء والثاني هو ملخص للرسائل الرئيسية التي ستعكس أصوات جميع أصحاب المصلحة والمشاركين في مؤتمر الاستعراض الإقليمي الذي سيغذي منتدى استعراض الهجرة الدولي في عام 2022.

III. المشاركون:

انضم 87 مشاركاً إلى الحوار في 27 تشرين الأول/أكتوبر، وانضم 76 مشاركاً في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، من 21 دولة مختلفة، وهي: لبنان، بلجيكا، مصر، الأردن، المملكة المتحدة، فرنسا، الولايات المتحدة، فنلندا، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، الجزائر، تونس، قطر، المغرب، ليبيا، تركيا، هولندا، العراق، إيطاليا، سويسرا.

IV. الوثائق:

وثائق الحوار، بما في ذلك جدول الأعمال والعروض التقديمية ومذكرة المفاهيم متوفرة على:

- https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/arab-states
- https://www.unescwa.org/events/multi-stakeholder-dialogue-global-compact-safe-orderly-and-regular-migration-regional-review

حوار مع آليات التشاور ما بين الدول تحضيراً لمؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

عقدت على منصة عبر الإنترنت- كودو
الخميس، ٢٨ يناير ٢٠٢١ (١١:٠٠ - ١٣:٠٠ بتوقيت القاهرة)

نظمت المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع أعضاء شبكة الامم المتحدة الاقليمية حوار مع آليات التشاور ما بين الدول في ٢٨ كانون الثاني \ يناير ٢٠٢١.

وهدف الحوار الى المساهمة في التحضير لمؤتمر الاستعراض الاقليمي للاتفاق العالمي من أدل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية.

الكلمات الترحيبية:

السيدة كارميلا جودو، مديرة المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمنظمة الدولية للهجرة:
افتتحت السيدة جودو كلمتها بالترحيب بجميع المشاركين ورؤساء الأمانات والمسؤولين المعينين لآليات التشاور بين الدول في المنطقة العربية، وقدمت خالص شكرها لجميع المشاركين الموقرين لانضمامهم إلى هذا الحوار تحضيراً لمؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية .واشارت إلى الدّور البارز لآليات التشاور بين الدول باعتبارها عملية تشاورية إقليمية تعالج مجموعة واسعة من القضايا المختلفة، مثل حماية حقوق المهاجرين، والهجرة والتنمية، وهجرة اليد العاملة، والهجرة والصحة، ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، والهجرة المختلطة، وغيرها، ما يدلّ على إدراك الحكومات بشكل متزايد لتأثير الهجرة إلى حدّ كبير على السياسة العامة الرئيسية الأخرى، والعكس بالعكس.
وشدّدت السيدة جودو على تركيز آليات التشاور ما بين الدول على العلاقات عبر الإقليميّة بين الأعضاء لمعالجة قضايا الهجرة في كامل دورة الهجرة ومن خلال نهج قائم على مسارها، الأمر الرئيسي لتعزيز حوكمة منسّقة للهجرة. وكذلك ساهمت آليات التشاور ما بين الدول في صياغة سياسات الهجرة الوطنية ونهج لسياسات متقاربة على المستوى الإقليمي من خلال تشجيع الوزارات والوكالات المعنيّة بالهجرة على التنسيق بشكلٍ أفضل. ونظراً لهذه القيم وأهميّتها البارزة، تابعت السيّدة جودو مشيرة إلى العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة وبشكل خاص إعلان نيويورك لعام 2016 بشأن اللاجئين والمهاجرين، وكذلك الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والصيغ المتّبعة في منتديات استعراض الهجرة الدولية باعتبارها آليات قائمة من أجل المساهمة في تحقيق الاتفاق العالمي للهجرة وتيسير الهجرة تماشيًا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
وأضافت أنّه رغم مواجهة العالم أزمة غير مسبوقة نتيجة جائحة كوفيد-19، تسعى البلدان جاهدة لتحقيق التزامها بعدم ترك أي شخص يتخلّف عن الركب وتحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة. إذ أنّه ينبغي أن تتمنح جائحة كوفيد-19 فرصة للدعوة إلى اعتماد سياسات وتدابير تتمحور حول الإنسان، قائمة على الحقوق، ومراعية للنوع الاجتماعي وللأطفال.
واختتمت قائلة إنّ المؤتمر الاستعراضي الإقليمي في المنطقة العربية سيعقد من 24 إلى 25 فبراير، وسيكون بمثابة منبر يتيح لكافة المشاركين التطرّق إلى قضايا خاصة بالهجرة. وشدّدت على الدعم الذي منحته المنظمة الدولية للهجرة لآليات التشاور ما بين الدول لا سيّما الخبرة الفنية وتوجيه السياسات والبحوث وبناء القدرات ومبادرات المشاريع المستهدفة لسنوات عديدة.
كمنظمة منسقة لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، تم تعيينها من قبل الدول الأعضاء للمساعدة في إعداد وتنظيم الاستعراضات الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، ومنظمة مشاركة لعملية الاستعراض الإقليمية في المنطقة العربية، إلى جانب أعضاء

شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة، تتطلّع المنظمة الدولية للهجرة إلى دعم آليات التشاور ما بين الدول من أجل المساهمة بشكلٍ كامل في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وكذلك العمل على تعزيز إدارة الهجرة.

د. مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا):

عبّرت السيدة مهريناز عن شكرها لجميع المشاركين الموقرين في هذا الحوار مضيفة أنّه يأتي في وقت حاسم لمنطقتنا التي تشهد تدفقات عدد كبير من المهاجرين وتستضيف ما يزيد عن ٣٠ مليون من المهاجرين حوالي نصفهم من الدول العربية. وأشارت إلى أنّ هذه المنطقة تتّصف بالطابع المعقد لأنماط الهجرة تربط ما بين مختلف ممرّات الهجرة فيها. وأكدت انه بالرغم من التقدّم المحرَز في إدارة الهجرة، تزايد الهجرة غير النظاميّة، الأمر الذي يدلّ على أهمية العمليات التشاورية الاقليمية ويذكّر بأنّ تضافر الجهود ليس بخيار ولكنه ضرورة وفرصة للوقوف عند الممارسات الفضلى وكذلك تسريع عملية تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وتحقيق اهدافه في المنطقة العربية. وأوضحت أنّ الإسكوا وشركائها خلال العام الفائت قاموا بمساعدة الدول العربية في تنظيم الاستعراض الإقليمي الأول في هذا المجال وفي عمليّة صياغة التقارير الوطنية وفتح قنوات التواصل بين كافة الجهات المعنية من اجل تيسير عملية تعلم الأقران ومجابهة كل التحديات. وشدّدت على أنّ هذه الجهود التي امتدت على مدار عام ستتوج من خلال المؤتمر الإقليمي المرتقب في 24-25 فبراير، واغتنمت الفرصة لدعوة كافة الأطراف من اجل المشاركة في هذا المؤتمر. واختتمت العوضي بأن اجتماع اليوم هو اجتماع قصير ولكنه يتطرّق إلى العديد من القضايا البارزة وهو فرصة لتبادل الخبرات فيما يتعلق بآلية التشاور خاصة وأنّ الجلسة الثانية تركّز على كيفيّة توسيع نطاق مساهمات المشاركين في العمليات التشاورية الاقليمية. وتقدّمت بالشكر لزملائها في المنظمة الدولية للهجرة خاصة السيدة كارميلا جودو على هذه الشراكة الناجحة.

وقامت ميسرة الجلسة، **السيدة كريستينا جالستيان من قسم الشراكات الدوليّة في المنظمة الدولية للهجرة**، بتعريف المشاركين على هدف الجلسة التشاورية قبل البدء في جدول الأعمال. (يرجى الاطلاع على المذكرة الإرشادية التي أعدتها المنظمة الدولية للهجرة)

<u>جلسة التمهيد:</u>

د. سارة سلمان، المستشارة الإقليمية لشؤون السكان، الإسكوا

استعرضت السيدة سلمان لمحة موجزة عن المبادئ التوجيهية العشر للاتفاق العالمي للهجرة وأهدافه الثلاث والعشرين كما شرحت عمليات التنفيذ والمراجعة والمتابعة للاتفاق. أولاً، تؤكد المبادئ التوجيهية العشرة (محورها الإنسان، والمجتمع بأسره، والتعاون الدولي، والسيادة الوطنية، وسيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ومراعاة النوع الاجتماعي، وحقوق الأطفال) على الفهم المشترك للهجرة والمسؤولية المشتركة لجعل الهجرة تدرّ بالمنفعة على الجميع. ثانيًا، تسمح الأهداف الثلاثة والعشرون، ومن ضمنها البيانات الخاصة بالسياسات القائمة على الأدلة، بالحدّ من الدوافع السلبية للهجرة، وبتزويد المهاجرين بالمعلومات، مما يوفر خارطة طريق لتحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وسلطت السيدة سلمان الضوء على نهج المجتمع بأسره المنصوص عليه في 21 من أصل 23 هدفًا بغية تحقيق الأهداف، لا سيما فيما يتعلق بجمع البيانات وبناء الشراكة ودعم التنفيذ وبناء القدرات وتطوير السياسات. وفي هذا الصدد، شددت على أنّ العمليات الاستشارية الإقليمية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التعلم من الأقران، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وبناء الشراكات.

وأخيراً، أشارت إلى ضرورة التنفيذ العاجل لسياسات الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية، بما في ذلك تطوير وإصلاح أطر حوكمة الهجرة (فإنّ سياسة الهجرة حاليًا مجزأة ويمكن للاتفاق العالمي للهجرة أن يسهّل عمليّة الإصلاح السياسي)؛ وحماية المهاجرين المستضعفين وتمكينهم (كشفت جائحة كوفيد -19 عن مدى هشاشة المهاجرين)؛ والحدّ قدر الإمكان من الدوافع السلبية للهجرة (تبرز في المنطقة عدة أسباب لعدم الاستقرار، ومعدّل كبير من الهجرة غير النظامية، وبالتالي فإنّ معالجة الدوافع السلبية أمرٌ مهم للغاية)؛ وضمان نهج مشاركة المجتمع بأسره في حوكمة الهجرة؛ وتحسين جمع البيانات (تواجه البلدان

في المنطقة صعوبات في جمع بيانات حول الهجرة، وفي غياب البيانات المفصلة، لا يتمتّع البلد بالقدرة الكافية على صياغة سياسة قائمة على الأدلة).

عملية متابعة ومراجعة الاتفاق العالمي للهجرة على المستوى الإقليمي:

السيدة كريستينا ميجو، المسؤولة الإقليمية الأولى للسياسة والاتصال ونائبة المديرة الإقليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنظمة الدولية للهجرة:

اشارت السيدة ميجو في عرضها لعملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية، والتي تشمل 22 دولة عضو في جامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية والإسكوا، وبتنسيق وثيق مع أعضاء شبكات الامم المتحدة للهجرة الإقليمية والوطنية، إلى أنه في حين يختلف الإطار الزمني للاستعراضات الإقليمية من منطقة إلى أخرى، بالنسبة إلى المنطقة العربية، سيجري عقد المؤتمر الاستعراض الإقليمي في 24-25 فبراير 2021 (يمكن الاطلاع على كافة الوثائق الخاصة بالمؤتمر على موقع (شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة). وقدّمت لمحة موجزة عن عمليّة المتابعة والاستعراض الإقليمية الشاملة لعدة مكونات بغية ضمان مشاركة أوسع وأكثر فعالية لجميع الجهات المعنيّة، بما فيه: ورشتَي عمل لبناء القدرات عبر الإنترنت لدعم الدول الأعضاء في العمل على التقارير الوطنية الطوعية حول التقدم المحرز في أهداف الاتفاق العالمي للهجرة في يونيو وأغسطس 2020؛ ومشاورة مع الدول الأعضاء حول الطرق المتّبعة في المؤتمر الاستعراضي الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية في أكتوبر 2020؛ وجلستَي حوار مع مختلف الجهات المعنيّة في أكتوبر ونوفمبر 2020. وأضافت أنه سيتم تنظيم جلسات حوار أخرى مع مجموعات محددة من أصحاب المصلحة كجزء من عملية الاستعراض التي ستتوّج بتنظيم مؤتمر الاستعراض الإقليمي في الربع الأول من عام 2021، وتم التخطيط لعرض تقرير الاستعراض الإقليمي الأول في أبريل 2021 بعد مؤتمر الاستعراض الإقليمي. وأخيرًا، أشارت السيدة "ميجو" إلى وجود ثماني شبكات وطنية للأمم المتحدة معنية بالهجرة في المنطقة العربية متواجدة في البحرين، وجيبوتي، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وموريتانيا، والمغرب، والإمارات العربية المتحدة، وقدّمت 12 دولة تقارير وطنية طوعية (يمكن إرسال تقرير المراجعة الطوعية الفردية للاتفاق العالمي للهجرة إلى البريد الإلكتروني الخاص بعملية الاستعراض الإقليمي على: gcmrrarabstates@iom.int ليتمّ نشره على موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرة الخاص بالدول العربية.

السيدة آنا بيلين، المسؤول الأول للحماية في المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

أعادت التأكيد على أهميّة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، ورحبت بعملية المراجعة التي من شأنها أن تساعد في تقييم مساعدة المهاجرين في جميع أنحاء المنطقة. وسلطت الضوء على أهمية الوصول إلى مجموعات مختلفة، مثل اللاجئين في هذه العملية الخاصة بتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، مشيرة إلى وجود علاقة تكامل بين الاتفاق العالمي للهجرة والميثاق العالمي بشأن اللاجئين، وحاجة إلى قيام تعاون أكبر بين الاتفاقين العالميين لتحقيق التزامات كلّ منهما. وأكدت كذلك على أهمية إشراك مختلف أصحاب المصلحة في عملية المراجعة الإقليمية لا سيّما منظمات المجتمع المدني الوطنية والمهاجرين والأشخاص ذات الخلفيات والفئات العمريّة والنوع الاجتماعي وذوي الاحتياجات الخاصة المختلفين.

مناقشة مفتوحة عن تعزيز النهج الحكومي والمجتمعي في عملية استعراض شاملة للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية والفجوات والامثلة الواعدة لتنفيذ اهداف الاتفاق العالمي للهجرة ومجالات الدعم المطلوبة:

ميسرة الجلسة: السيدة نيكوليتا جلوردانو، رئيس قسم العلاقات الدولية في المنظمة الدولية للهجرة، المقر الرئيسي

عرضت السيدة نيكوليتا كيفية مساهمة آليات التشاور بين الدول في الاستعراض الاقليمي للدول وارسال هذه المساهمات بشكل مباشر للأمانة العامة للآلية أو للرئيس أو بشكل غير مباشر عبر ممثل الدول الأعضاء او مجموعة من الدول الأعضاء أثناء الحوار الإقليمي او آلية التشاور على المستوى العالمي او عبر منظمة دولية لها علاقة رسمية بالآلية بدون إغفال المجتمعات الاقتصادية الإقليمية في هذا الصدد. كما يمكن القيام بذلك مع الشركاء عبر تشاورات إقليمية اخرى او مع منظمات حكومية اخرى او أصحاب المصلحة في المنطقة، وقد تحدّد كلّ مساهمة بناء على المخطط العام مرفقة بموقع الأمانة العامة الخاصة بالاتفاق، او مكتوبة كوثيقة ختامية في اي فاعلية لآلية التشاور بين الدول او بأية طريقة يفضلها المشاركون إذ أنّها طوعية. يمكن أيضاً المشاركة في فاعلية الاستعراض الإقليمي عن طريق بيان شفهي في جلسات الحوار او في حدث جانبي على هامش الفاعلية الخاصة بالاستعراض الإقليمي المتوقّع عقده الشهر القادم. ومن الممكن المساهمة عن طريق عقد فاعلية مشتركة او بيان شفهي مشترك او تقرير مكتوب مشترك مع أصحاب المصلحة. وذكرت إمكانيّة التوجه إلى موقع الآلية او الارسال على البريد الاليكتروني لقسم الشراكات الدولية للمنظمة الدولية للهجرة او العمليات التشاورية العالمية. وأوصت ان يتحدث الشركاء عبر المنسق في المنطقة او عبر منسق الشبكة في المنطقة. (لمزيد من المعلومات، الرجاء الإطلاع هنا)

تم تيسير جلسة المناقشة بالاستناد إلى الأسئلة الإرشادية التالية:

- تحديث عن حالة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإقليمية بشأن الهجرة، حسب أهداف الإتفاق العالمي للهجرة ذات الصلة؛
- كيف تم دمج المبادئ التوجيهية الشاملة والمترابطة لعدة قطاعات، بما في ذلك مبادئ إدماج المجتمع بأكمله والحكومة بأكملها، من قبل آليات التشاور بين الدول ذات الصلة في الخطط والسياسات القائمة (وما إذا كان ذلك قد ساعد في معالجة المفاضلات وتسريع التنفيذ)؛
- ما هي الثغرات والتحديات الرئيسية للنهج الإقليمية القائمة والاستراتيجيات وخطط التنفيذ؛
- أمثلة على الممارسات الواعدة والدروس المستفادة التي قد تكون ذات صلة بمناطق أخرى (ويمكن عرضها في المنتدى الدولي لمراجعة الهجرة)؛
- والمجالات (أهداف الإتفاق العالمي للهجرة و / أو المبادئ التوجيهية) التي ستحتاج المنطقة إلى الدعم من حيث التمويل، وبناء القدرات، والمشورة السياسية، وجمع البيانات وتحليلها، والتكنولوجيا، والشراكات، إلخ.

السيدة ايناس الفرجاني، مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة، جامعة الدول العربية، الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء

اشارت السيدة ايناس إلى ان جامعة الدول العربية شريك مع المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا في عملية الاستعراض الإقليمي الجارية للاتفاق، وشكرت التعاون المثمر فيما بينهم، ورحبت برؤساء عمليات التشاور والامانات الفنية. وذكرت ان عملية التشاور العربية حول الهجرة واللجوء بدأت سنة 2014 وتتمتّع بسنوات من الخبرة والمساهمات وتضم الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية. وقالت انها نشأت نظرا لطبيعة المنطقة التي تضم دول مصدرة للهجرة ودول مستقبلة ودول عبور لعدد كبير من المهاجرين. واضافت ان المنطقة واجهت أزمات وحالة عدم استقرار منذ عام 2011 مما أدى الي زيادة في اعداد المهاجرين واللاجئين والنازحين وموجات الهجرة غير الشرعية ما دعا الى بدء عملية التشاور باعتبارها منصة مخصصة للهجرة واللجوء وكان لها دور في الاتفاق العالمي للهجرة منذ البداية، فقبله تم عقد اجتماع استثنائي تشاوري خرجت العملية منه بوثيقة تعكس موقف المنطقة العربية وتم رفعها لميسرين للمشاورات الخاصة بالاتفاق ومشاركتها في الاجتماع التشاوري الإقليمي للتحضير للاتفاق عام 2017 علماً أنّ المجموعة العربية قامت في نيويورك بالإحاطة بالموقف العربي في الموضوعات الهامة المتعلّقة بالاتفاق وذلك لضمان ان يعكس موقف المنطقة بشأن ملفات الهجرة واللجوء. وبعد اعتماد الاتفاق قامت عملية التشاور بإعداد الأوراق وإبقاء الدول الأعضاء على دراية بكافة المستجدات الخاصة بالاتفاق لزيادة الوعي بشأنه. وتشارك العملية بشكل مستمر في كلّ الاجتماعات ذات الصلة وتحث الدول الاعضاء على عملية التنفيذ والمراجعة للاتفاق. كما أعدت عملية التشاور الإقليمية بيان بشأن تنفيذ الاتفاق في المنطقة العربية تم عرضه على موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرة يحتوي على معلومات مهمة عن أهداف الاتفاق الـ23 بالنسبة للمنطقة وهم 10 أولويات. كما حثت على التنفيذ والاستعراض حيث

أعدت 12 دولة عربية تقارير وطنية طوعية لاستعراضها في مؤتمر الاستعراض الإقليمي للهجرة في المنطقة العربية الذى عقد في فبراير 2021 وأضافت أنه لتنفيذ الاتفاق تحتاج الدول العربية لدعم تقني ومادي وبناء قدرات في مجالات مختلفة أهمها جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة لسياسات قائمة على الأدلة وتقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب لجميع مراحل الهجرة وعن عمليات انقاذ الارواح والتنسيق بشأن المهاجرين المفقودين. وتأمل ان تكون العملية منصة لإستمرار الحوار وتبادل الخبرات والتعلم من الأقران وتوحيد الرؤى وتنسيق السياسات في مجال الهجرة الى جانب العمل على ضمان مشاركة الدول العربية في كافة الفاعليات المتعلقة بالاتفاق وصولا للمنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية وتعتزم ايضا وضع خطة تتناول أحد أولويات المنطقة العربية بالتعاون مع الشركاء وعلى رأسهم شبكة الأمم المتحدة للهجرة على أن يتمّ الاستمرار في التعاون مع المنظمات الدولية لتقديم كل الدعم الذي ستحتاجه الدول العربية في الفترة القادمة.

السيد روي سوميرات، ممثل عن الشؤون الخارجية في أندونيسا ولعملية بالي:

اشار السيد روي الي ان عملية بالي تعمل على مكافحة الجريمة المنظمة وخاصة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وأضاف ان للعملية منتدى خاص لمشاركة المعلومات وتعزيز التعاون الفعلي والمناقشة. وتحدث بصفته الوطنية ممثلاً عن أندونيسيا وأوضح أن اندونيسيا تعمل على تعزيز النهج الحكومي والمجتمعي الشامل حيث يمثل الاتفاق العالمي للهجرة إطار شامل لتحقيق الهجرة الامنة والنظامية والمنظمة، وملتزمة بحصول المهاجرين على الاحترام والحماية. وأضاف ان الكثير من اهداف الاتفاق أصبحت اولويات ولاسيما بالنسبة إلى الدول الاخرى النامية التي تعتبر الأهداف كلها اولويات، وهناك أولويات حقيقية تمثل خطوط ارشادية حيث تركز اندونيسيا على الهدف الأول والثالث والخامس والسادس والثامن عشر من أجل إعمال حقوق وحماية المهاجرين ورفاههم بما يتماشى مع خطط التنمية المحلية والعالمية. وقال إن هناك جهود تنفيذية بذلت على المستوى الوطني مثل تعزيز التنسيق مع اصحاب المصلحة وبرامج مركزية ولا مركزية وعلى مستوى المجتمعات ودمج المؤشر 10.7 من اهداف التنمية المستدامة بالاتفاق الخاص باحترام حقوق اليد العاملة المهاجرة وآلية التوظيف، وكأولوية خاصة أمن هجرة اليد العاملة بشكل عام وخطة عمل لتنفيذ الاتفاق من خلال تبني نهج يدمج الحكومة والمجتمع. وأضاف بأن الجائحة هي أزمة غير مسبوقة ولكن لا بدّ ان نواكب اهذه المسائل، وأن الاتفاق أصبح بمثابة خط ارشادي لإندونيسيا وخاصة بشأن المهاجرين الذين تأثروا بالجائحة. وأختتم بأنه كرئيس مشارك لعمليّة بالي يتطلع للمساهمة في الاستعراض خاصة فيما يتعلق بمكافحة التهريب والاتجار بالبشر.

السيد يوست كلارينبيك، رئيس عملية الخرطوم (هولندا):

أوضح السيد يوست انه يمثل عملية الخرطوم وهو ليس مفوضاً من الأعضاء ولكن يودّ المشاركة، وان العملية تشمل حواراً بين الاتحاد الاوروبي وافريقيا وأنّ الكثير من التداخلات في المبادرات المختلفة يتعلق بالاستعراض الاقليمي. وأضاف ان العام الفائت كان صعبا بسبب جائحة الكوفيد-19 والتدابير الناتجة عنها والتي كان لها أثر على بلدان افريقيا، وأنّه لأمر غريب اننا نعمل على تحقيق دبلوماسية الهجرة محاولين جاهدين رغم كل القيود التعامل مع عواقب الجائحة وأثرها على عمل هذه البلدان التي نفّذت بعض الانشطة العام الماضي مثل جلسات حول هجرة اليد العاملة وحماية المنطقة وتأمين عودة المهاجرين، و في الشهر القادم تركّز على الحدّ من الاتجار بالبشر وتبعيات الجائحة وحماية المهاجرين. وأضاف ان العملية تعمل ايضا على تحديث خطة عمل ذات صلة تلبية لطلب المسؤولين الأول في عملية الخرطوم ثم العمليات الاخرى حيث توصّل الجميع إلى وثيقة محددة خاصّة بالاتفاق وهم على استعداد لتقديمها ويأمل ان يتم ذلك في هذا العام في الاجتماع الذي سيعقد في مصر .

السيد اللواء زين العابدين ابراهيم رئيس الآلية الوطنية للهجرة المنظمة والمنتظمة ورئيس آلية مكافحة الاتجار بالبشر (السودان):

اشار السيد اللواء زين العابدين ان السودان تواجه مجموعة من التحديات وأعداداً كبيرة من المهاجرين واللاجئين من غرب افريقيا وجنوب السودان واثيوبيا (اكثر من 70.000 لاجئ حاليا) ما يتطلب تضافر الجهود. ومن بين أبرز التحديات التوطين والتصدير وقبول المجتمع المحلي لهذه التدفقات رغم دعم المنظمات الدولية. وأضاف انه لذلك تتمسك السودان بأهداف ومبادئ الاتفاق وفي هذا الاطار تم تشكيل لجنة وزارية مختصة للهجرة الآمنة وعقد اجتماعات عديدة تشمل جهات حكومية كثيرة وشرح

أهداف ومبادئ الاتفاق بالاضافة إلى توجيه الوزارات والمؤسسات لدورها المنوط به. ومن التحديات البارزة ربط قدرات المؤسسات الحكومية والمدنية في عمليهة فهم اتفاق الهجرة، في السابق كانت تقوم بذلك وزارة الداخلية وجهات اخرى، أما الآن فقد أصبحت اهداف الاتفاق شاملة تعني جميع جهات الدولة ولذلك نقوم برفع الكفاءات حتى تقوم بدورها في هذا الصدد مثل وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية والعمل. وتابع قائلاً عقدنا اجتماعات مع المنظمة الدولية للهجرة في السودان من أجل التوضيح واتخاذ الإجراءات اللازمة وعليه تمّ وضع الية مشتركة لكل الجهات وستعقد ورشة عمل لاستعراض وشرح كل المبادئ واشراك اصحاب المصلحة لا سيّما الجهات المدنية ومخيّمات اللاجئين وذلك بغية دعم استعراضات السودان الذي يستقبل الكثير من المهاجرين العابرين الى الدول العربية او المتوسط باتجاه اوروبا وكونهم حريصين على تنفيذ هذا الاتفاق. وأضاف انهم ايضا معنين بعملية الخرطوم وهناك مركز في الخرطوم يعمل على مشاركة البيانات مع الجهات المختصة لمكافحة الهجرة غير النظامية وحماية الضحايا.

السيد جرانت فوليت ممثل وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الاسترالية وممثل عملية بالي:
أشار السيد جرانت ان عملية بالي تشمل 45 حكومة وأربع منظمات دولية حيث ان كلّ من الأعضاء سيستيجيب للإتفاق وفقاً للسياق الخاص بهما. وناقش تحديات تنسيق الجهود في هذه الاوقات العصيبة (الجائحة) ومن ضمنها عدم القدرة على الاجتماع وجها لوجه كما سبق، فعملية بالي في الأساس عبارة عن منتدى يجمع المسؤولين معاً. ولكن من خلال التعاون مع اندونيسيا تم عقد اول تدريب افتراضي عبر الانترنت في اكتوبر الفائت وعقدوا ايضا حلقة تشاورية في اكتوبر ونوفمبر، علماً أنّه لم يكن أمامهم خيارٌ آخر بسبب الجائحة وسيواصلون هذه الأنشطة لأنها طريقة مهمة لتبادل آراء من قبل أطراف كان من الصعب لهم أن يلتقوا بهم في ظروف طبيعيّة، ما يعتبر من الدروس المستفادة لتحويل بعض الجوانب السلبية بما يعود علينا بالنفع.

<u>منقاشة مفتوحة حول وسائل ضمان المشاركة المثلى لآليات التشاور بين الدول في الاستعراض الإقليمي:</u>

استعرضت **ميسرة الجلسة السيدة سارة سلمان** جدول أعمال جلسات المؤتمر وموائده المستديرة حيث ستتم مشاركة المذكرة التفاهمية مع الحاضرين ولكن نود ان نتعرّف على المقترحات وكيفيّة المساهمة في العمليات التشاورية الإقليمية وتحديد بعض الوثائق الختامية في استعراضتكم. كما اقترحت السيدة إيناس الفرجاني بعض النقاط من منظور العملية التشاورية الإقليمية العربية، إضافة إلى طرق المساهمة بهدف أن تتمّ عملية استعراضية تفاعلية تشاركية.

السيد يوست كلارينبيك، رئيس عملية الخرطوم (هولندا):
أعطت السيدة سارة الكلمة للسيد يوست وأوضحت انها تود ان نفكر معاً في الطريقة المثلى لعملية الخرطوم للإسهام في عملية الاستعراض الإقليمي: هل بصفتها كمتحدث أو كإسهام مكتوب او كيف يمكن إبراز ذلك بأفضل طريقة في الوثيقة الختامية أو القيام بإرفاق بعض المرفقات المكتوبة من بعض العمليات المختلفة. نود ان نرسل صوتا موحدا يعكس نداء أصحاب المصلحة المختلفين او أن نقدم مادة علمية غنية في منتدى استعراض الهجرة وقد يكون ذلك اسهاماً مكتوب او يقدمه شخص يركز على هذه النقاط.
ورد السيد يوست انه يعتقد انهم لن يحضّروا اسهاماً مكتوباً ولكن في نفس الوقت لم يفكروا في ذلك وهنا تأتي اهمية هذا الاجتماع في مناقشة سياق العملية. وأعرب عن سعادته بأن يلتزم ببدء هذه المناقشة في العملية وينظر من منظور الدول الأعضاء، كما قال سابقا ان لديهم جزء من المنطقة العربية وايضا تداخل وتقاطع اخر ويمكن ان يكون هناك إهتمام بهذا الأمر، ما سيثير النقاش في العملية ويرى كيف يمكننا ان نمضي قدما وأكد على مشاركته بصورة شخصية.

السيدة ايناس الفرجاني، مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة، جامعة الدول العربية:
واشارت السيدة ايناس انها تذكر ما قامت به العملية التشاورية الإقليمية العربية بالفعل ويمكن ان يساعد ذلك العمليات التشاورية الإقليمية الاخرى، انهم يمثلون المنطقة ولكنهم شريك في عملية الاستعراض الاقليمي. وقالت انهم تحدثوا كعملية مع الدول

الأعضاء عن تقديم اسهام كتابي في عملية الاستعراض واشاروا إلى النقاط المهمة التي يجب ان تكون موجودة في البيان الذي ستقدمه العملية التشاورية وقاموا بالفعل بتحضير هذا البيان الذي يتضمن الأولويات الخاصة بالمنطقة العربية من بين ال23 هدف المذكورين في الاتفاق كما ضموا التحديات التي يواجهونها والتغييرات او التحديثات الموجودة بالفعل في عملية التنفيذ، اذا لديهم اسهام مكتوب بالفعل وارسلوه لشبكة الامم المتحدة للهجرة وهو موجود على موقعها باللغة العربية. واقترحت انه من الممكن ان يقوموا بمساهمة من خلال آليات التشاور بين الدول في المنطقة، إذ أنّ جميع الدول في المنطقة المنخرطة في العملية لديهم عدد من العمليات الشاملة للبلدان العربية ، ويمكننا ان نخرج بإسهام مكتوب يقدَّم خلال عروض اصحاب المصلحة في المؤتمر المرتقب. ولكن هذا بالطبع يتطلب ان نقوم بجمع الاسهامات المكتوبة من العمليات الاخرى ذات الصلة وأن ندرج اهم النقاط في وثيقة واحدة مكتوبة ثم نقوم بعرضها في المؤتمر.

روي سوميارت، ممثل من الشؤون الخارجية بأندونيسا وممثل لعملية بالي:
وشارك السيد روي بعض النقاط الخاصة بالمناقشة مثل التركيز على نقطة تعزيز المشاركة في الاستعراض من مشاورات ومشاركة لبلدان المنطقة. وقال قمنا مع استراليا في عملية بالي عام 2002 بالتحدّث عن الآلية ونود ان نشرك البلدان كافة من ضمن منصة واحدة لمناقشة الوضع على شكل منتدى تشاوري. وأضاف استطعنا ان نجمع كافة الدول في المنطقة بغض النظر عن الوضع من حيث الهجرة: بلد منشأ او عبور او مقصد، وجلسنا معا وكان لدينا فرصة للتفكير والتواصل بنفس السرعة والعقلية ولا يجب ان نعتبر ذلك أمراً مسلماً به، علينا ايجاد طريق مبتكر لدعم منتدى تشاوري. وأضاف الأهم ان البلاد في المنطقة تشعر بالراحة لأي قرار سيتخذ، وحتى هذه اللحظة كل الدول الأعضاء في آسيا تشارك بعملية بالي ولا يجب ان تعتبره امراً مسلماً به لأن كل بلدان المنطقة تواجه تحديات مختلفة وهناك دائما مساحة كافية للتحسين. وأضاف انهم يعملون مع استراليا لمكافحة تهريب المهاجرين فقاموا مثلاً بمبادرة انقاذ مائة ضحية تهريب وتستمرّ الجهود المباشرة. وأضاف ان علينا ان نتلزم بنظام حماية الأشخاص في ظروف صعبة بغض النظر عن الجنسية، عندما نتحدث عن اشراك الجميع على نفس الطاولة علينا ألا نفرق على أساس إذا ما كانت هذه الدولة وقعت على اتفاقية اللاجئين ام لا، المهم هو الاستعداد للمشاركة فهو أمر يجب ان نخلقه او نعمل عليه.

اسياتا كاين، مستشار اقليمي رفيع المستوى، لإفريقيا ومنتدى الصحراء، المنتدى الإفريقي حول الهجرة:
أوضحت السيدة اسياتا ان المنتدى لم يستطع المشاركة ولكن طلب منها ارسال رسالة عن العملية التشاورية الإقليمية بإفريقيا وطبيعتها الشاملة وانهم حريصون على ان يكون لهم دوراً في هذه المناقشة وعلى أتم الاستعداد للقيام بدور متحدث في احدى جلسات الطاولة المستديرة، واشاروا الى أهمية الحوار بين الأقاليم المختلفة في المنطقة، ليس من المنطقة العربية فقط ولكن مع الزملاء من العمليات الاخرى من أجل جمع الآراء والوجهات المختلفة. واضافت ان زميلها قال انه يود ان يركز على بعض المجالات مثل هجرة اليد العاملة والهجرة النظامية والحوار التعاوني في المناقشة المقبلة كما أشار الى أهمية العمل الذي تقوم به مفوضية الاتحاد الإفريقي واللجنة الإقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وانه في أول ديسمبر عام 2020 قامت المنظمتان ببناء منتدى تشاوري في منطقة إفريقيا لتعزيز النهج الحكومي والمجتمعي الشامل وتحدثوا عن سمات الشفافية وخلق ذلك مساحة لأصحاب المصلحة للحديث عن تنفيذ الاتفاق وضمان الشمولية من حيث إتاحة اشتراكهم. وذكر أيضاً أنهم طلبوا من أصحاب المصلحة تقديم المساهمات وأكد على نقاط الاختلاف وأهمية الاشتراك في تنفيذ الاتفاق وإعلاء مبدئ عدم التمييز وضمان تمثيل الجميع والأخذ بالاعتبار المجموعات المختلفة مثل النساء من خلال تمكينهنّ المشاركة في هذه المناقشات. وأضافت ان المنتدى يرى هذا الحوار فرصة سانحة للإشارة لأهمية الخطة العملية لأفريقيا لتنفيذ الاتفاق في المجالات المذكورة، وتعتقد أن الفجوة الوحيدة التي تراها من المنظمة الدولية للهجرة في مجال الأمانة الفنية للمنتدى الإفريقي للهجرة تدعو الى دمج فئات مجتمعية ممّن شاركوا في الاجتماع الذي عقد في مصر (بارفوم) ولكن علينا ان نشرك مجتمعات الشتات والنقابات العمالية والأوساط الأكاديمية والسلطات المحلية والإتحادات المختلفة في نقاشات بارفوم من أجل تنفيذ خطة عمل تنفيذ الاتفاق الإفريقية.

الكلمات الختامية:

السيدة سارة سلمان، المستشارة الإقليمية لشؤون السكان، الإسكوا
أعربت عن تقديرها لجميع المشاركين للمناقشة القيمة.

السيد عثمان بلبيسي، مستشار إقليمي أول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنظمة الدولية للهجرة
اختتم السيد عثمان بشكر جميع المشاركين الكرام وأعرب عن أنّ الحوار نهاية يوم مثمر للغاية وعن سروره للمشاركة في مختلف المناقشات البناءة والحماس وكذلك الالتزامات النشطة لدعم تنفيذ ومتابعة ومراجعة الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية وما بعدها. وأكد ان المنظمة الدولية للهجرة تدعم آليات المشاورات بين الدول في المنطقة، حيث أن طبيعتها التفاعلية والتشاركية تعزز فهم فرص وتحديات الهجرة وتدعم الدول الأعضاء في تحديد وتطوير سياسات فعالة لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص. وأعرب عن أمله أن نتمكن من الشروع في المزيد من التفاعلات لضمان أن يعمق كل اجتماع من اجتماعاتنا التزامنا وفهمنا للاقتراب من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في جعل الهجرة آمنة ومنظمة ونظامية لصالح الجميع. واختتم بتوجيه الشكر لجميع المشاركين الموقرين الذين انضموا من مناطق زمنيّة مختلفة على اهتمامهم.

الملحق: قائمة المشاركين:

- حوار 5 + 5 حول الهجرة في غرب البحر الأبيض المتوسط
- مبادرة الاتحاد الأفريقي للقرن الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين(AU HoAI)
- العملية الاستشارية الإقليمية العربية حول الهجرة وشؤون اللاجئين(ARCP)
- عملية بالي
- مبادرة طريق الهجرة بين الاتحاد الأوروبي والقرن الأفريقي (عملية الخرطوم)
- حوار الهجرة لمنطقة الكوميسا
- حوار الهجرة من السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا الأعضاء(MIDCOM)
- منتدى عموم أفريقيا حول الهجرة
- عملية الرباط

	الاسم	الانتماء
.1	حنان بوارورو	حوار 5 + 5 حول الهجرة (المغرب - رئيس سابق)
.2	خافيير بويج	حوار 5 + 5 حول الهجرة (اسبانيا - رئيس مشارك سابق)
.3	إيناس الفرجاني	العملية الاستشارية الإقليمية العربية حول الهجرة وشؤون اللاجئين (مصر – سكرتارية)
.4	روي سوميارت	عملية بالي
.5	سارة جودال	عملية بالي
.6	جرانت فوليت	عملية بالي (استراليا - رئيس مشارك)
.7	رضا ويراناتامادجا	عملية بالي - اندونيسيا

.8	ريك اوكتافيانا	عملية بالي - اندونيسيا
.9	فيرونيكا رومبيس	عملية بالي – اندونيسيا
.10	كودزي نياجويتا	الكوميسا
.11	موتينتا تشينغانيا	الكوميسا
.12	زين العابدين ابراهيم	عملية الخرطوم (السودان - رئيس)
.13	جوست كلارينبيك	عملية الخرطوم (هولندا - رئيس)
.14	ماريا مولينجا	ميدكوم - موظف قانوني
.15	سيبو نالومينو	ميدكوم (استراليا - رئيس مشارك)
.16	فيونا كوك	عملية الرباط (سكرتارية)
.17	احمد بدايريه	المنظمة الدولية للهجرة - تونس
.18	اسياتا كاين	مقر المنظمة الدولية للهجرة الرئيسي بجينيف
.19	علاء الدين دريدي	المنظمة الدولية للهجرة - تونس
.20	الكسندر شيك	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.21	علي آدم	المنظمة الدولية للهجرة – السودان
.22	أميرة أبو زيد	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.23	أنقي زانج	المنظمة الدولية للهجرة
.24	أسماء شرف الدين	المنظمة الدولية للهجرة
.25	كارميلا جودو	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.26	سيسيليا كانتوس	مقر المنظمة الدولية للهجرة الرئيسي بجينيف
.27	كريستينا أوستيبو	المنظمة الدولية للهجرة – الاردن
.28	دافينا جوندين	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.29	اسلام منصور	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.30	اسلام رزق	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.31	هيلي كيم	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.32	هند الكناني	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.33	هدى حسيني	المنظمة الدولية للهجرة – المغرب
.34	حسين تشاندا	المنظمة الدولية للهجرة – زامبيا

.35	ايرين باسيني	المنظمة الدولية للهجرة – ليبيا
.36	جوانا دورنبورغ	مقر المنظمة الدولية للهجرة الرئيسي بجينيف
.37	جوانا لينتسوا	مقر المنظمة الدولية للهجرة الرئيسي بجينيف
.38	نولدج ماريانادزو	المنظمة الدولية للهجرة – زامبيا
.39	كاملة شكري	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.40	كريستينا ليلورغ	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.41	كريستينا جالستيان	مقر المنظمة الدولية للهجرة الرئيسي بجينيف
.42	كريستينا ميجو	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.43	ليلى تومه	المنظمة الدولية للهجرة – الاردن
.44	لورنزا روسي	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.45	لويز شوريان	مقر المنظمة الدولية للهجرة الرئيسي بجينيف
.46	ماريا نيكولوفسكا	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.47	ميادة سراج الدين	المنظمة الدولية للهجرة – الكويت
.48	مازن أبو الحسن	المنظمة الدولية للهجرة – الكويت
.49	ميرجا كاهكونن	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.50	ميرنا عبد العظيم	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.51	ميا ناكا	المنظمة الدولية للهجرة – المغرب
.52	ميساتو يواسا	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.53	محمد رفعت	المنظمة الدولية للهجرة – سوريا
.54	ميريام شرتي	المنظمة الدولية للهجرة – المغرب
.55	نيكوليتا جيوردانو	مقر المنظمة الدولية للهجرة الرئيسي بجينيف
.56	نيكلاس إيموند	المنظمة الدولية للهجرة في الأردن
.57	نوما نكوبي	المنظمة الدولية للهجرة – زامبيا
.58	علا الهواري	المنظمة الدولية للهجرة – قطر
.59	عثمان البلبيسي	مقر المنظمة الدولية للهجرة الرئيسي بجينيف
.60	فومزا مانكيندي	مسؤول الاتصال الخاص للمنظمة الدولية للهجرة في أديس أبابا
.61	رافاييل بيرتيني	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة

.62	رولا حماتي	المنظمة الدولية للهجرة – قطر
.63	صموئيل جوما	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة
.64	سارة كارل	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بدكار
.65	احمد محمد شريف	المنظمة الدولية للهجرة – السعودية
.66	صوفي نونينماشر	المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بدكار
.67	تالا الخطيب	المنظمة الدولية للهجرة – لبنان
.68	ايفا الكسندروفا	المنظمة الدولية للهجرة – البحرين
.69	سوزانا يانكيتشوفا	المنظمة الدولية للهجرة – الجزائر
.70	روزال فيشر	اليونيسيف
.71	روحي أفغاني	المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
.72	دينا تنير	الاسكوا
.73	مهريناز العوادي	الاسكوا
.74	سارة سلمان	الاسكوا
.75	بيلين أنجيتا	المكتب الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
.76	بروين يونس	أمانة شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة
.77	شادن خلاف	المكتب الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
.78	هارشث فيرك	المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
.79	تونيا الرفاعي	المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية

تقرير

حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

4 شباط/فبراير 2021

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، عبر الإنترنت، في 4 شباط/فبراير 2021 بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة.

وهدف الحوار إلى تزويد البرلمانيين بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة، وهدف الحوار أيضًا إلى مشاركة الجدول الزمني للاستعراضالإقليمي، بالإضافة الى تشجيع التعلم من الأقران والتعاون بين البرلمانيين فيما يتعلق بإشراكهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته واستعراضه على المستويين الإقليمي والوطني. كما سعى الحوار الى نقاش سبل ضمان المشاركة الفعالة للبرلمانيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

ويتضمن هذا التقرير ملخّصاً عن أبرز القضايا التي تناولتها الجلسات بالإضافة إلى أهم المقترحات والملاحظات التي أدلى بها المشاركون.

أولاً- مقدمة

في إطار الجهود المبذولة لإجراء استعراض إقليمي حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٨، وتماشيًا مع المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي التي تدعو إلى نهج شامل للمجتمع بأكمله في متابعة ومراجعة الاتفاق، تنظم الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة سلسلة من الحوارات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة في المنطقة العربية. ويشمل هذا الحوار المهاجرين والمجتمع المدني ومنظمات المهاجرين والمغتربين والمنظمات الدينية والسلطات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص وأصحاب العمل والنقابات العمالية والبرلمانيين ومؤسسات حقوق الانسان الوطنية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛ وفقًا لقرار الجمعية العامة بخصوص الاتفاق العالمي للهجرة: (تعريف أصحاب المصلحة – الفقرة 44).

وتضطلع البرلمانات بدور بالغ الأهمية في التعبير عن أولويات وقضايا المهاجرين والنهوض بحقوقهم. والبرلمانيون مسؤولون عن ضمان مراعاة القوانين لاحتياجات المهاجرين وفعاليتها في حماية حقوقهم. وكممثلين لجميع السكان، بمن فيهم المهاجرين، تُناط بهم مسؤولية الإشراف على تطوير وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية والتأكد من أنها تستهدف وتصل إلى الأكثر ضعفاً. أخيراً وليس آخراً، البرلمانات في معظم الدول العربية مسؤولة عن التدقيق في الموازنة الوطنية وإقرارها، وعليها بالتالي أن تتأكد من تخصيص الموارد المالية المناسبة لتلبية كافة الفئات السكانية بمن فيهم المهاجرين.

وقد لفت الاتفاق العالمي للهجرة الانتباه للدور الذي يلعبه البرلمانيون في هذا المجال وشدد على ضرورة إشراكهم في المراجعات الوطنية والإقليمية العالمية للاتفاق. وفي هذا الإطار نظمت الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة الحوار الأول مع البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة وذلك عبر الانترنت يوم الخميس الواقع في 4 شباط/فبراير 2021 من الساعة 11:00 صباحاً حتى 13:00 ظهرًا (بتوقيت بيروت).

ثانياً- أهداف الحوار

يكتسب الحوار الأول للبرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية أهمية خاصة في هذا التوقيت، حيث تعمل الحكومات ومختلف أصحاب المصلحة في الدول العربية على إجراء أول استعراض لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. ويسعى الحوار الى تحقيق الأهداف التالية:

1. تزويد البرلمانيين بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة والجدول الزمني للاستعراض الإقليمي؛
2. تشجيع التعلم من الأقران والتعاون بين البرلمانيين فيما يتعلق بإشراكهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته ومراجعته على المستويين الإقليمي والوطني؛
3. نقاش سبل ضمان المشاركة الفعالة للبرلمانيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

ثالثاً- كلمات الترحيب

ألقت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية كلمة الإسكوا فرحبت بالحضور في الحوار وأشارت أن الاتفاق جاء في لحظة مفصلية للمنطقة العربية التي تشهد حركة هجرة غير مسبوقة، حيث تخطى عدد المهاجرين الذين استضافتهم المنطقة الأربعين مليوناً في حين فاق عدد المهاجرين من الدول العربية الإثنين وثلاثين مليون. وتتسم المنطقة باتجاهات وأنماط هجرة مركبة، تحتم التعاون الثنائي والإقليمي والعالمي لمعالجة قضايا الهجرة والتأكد من مساهمتها في التنمية المستدامة والحد من بعض الآثار السلبية التي تنتج عنها. وأضافت السيدة العوضي بأن جائحة كوفيد-19 أظهرت الدور الريادي الذي يقوم به المهاجرين والذين استمروا بأعمالهم في مختلف المجالات ومنها الخدمات الصحية والنظافة والزراعة وغيرها. لكن الجائحة أظهرت أيضاً هشاشة وضع المهاجرين والحاجة الماسة للتعاون بين مختلف المعنيين لحمايتهم وحماية حقوقهم.

وتطرقت السيدة العوضي في كلمتها الى الدور الريادي الذي يضطلع به البرلمانيون في تمثيل السكان والتعبير عن أولوياتهم وقضاياهم وحماية حقوقهم لا سيما الأضعف منهم ومن ضمنهم المهاجرين. فمن خلال دورهم التشريعي، تقع على عاتق النواب مسؤولية التأكد من مراعاة القوانين لمصالح المهاجرين. وتناط بهم أيضاً مسؤولية مراقبة العمل الحكومي والتأكد من ملاءمة البرامج الحكومية ذات الصلة لاحتياجات المهاجرين وتخصيص الموارد المالية اللازمة في الموازنة العامة لتنفيذ هذه البرامج. وأشارت أن الاتفاق العالمي للهجرة نص صراحة على ضرورة إشراك البرلمانين في تحقيق أهداف الاتفاق وعملية الاستعراض الدورية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وشددت المتحدثة على الفرصة التي يوفرها الحوار للتفكير في كيفية تفعيل دور البرلمانات العربية في تلك العملية وعكسها في المراجعة الإقليمية لاتفاق الهجرة ولا سيما في مؤتمر المراجعة الإقليمي الذي ينعقد في 24 و25 شباط/فبراير 2021.

وألقت السيدة كريستينا ميجو، المسؤولة الإقليمية الأولى للسياسات والعلاقات، ونائبة المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية الهجرة كلمة الإفتتاح بالنيابة عن السيدة كارميلا جودو، المديرة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمنظمة الدولية للهجرة. وجاء في كلمتها أن الترابط بين الهجرة والتنمية اكتسبت اعترافاً وأهمية متزايدين مع تصاعد الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة

والنظامية في عام 2018. وانعكست هذه الأهمية في التقدم المحرز حول إدارة الهجرة وحماية المهاجرين مع إدراك الدول للدور الأساسي الذي يلعبه المهاجرون في مسار التنمية.

وأضافت السيدة ميجو أن جائحة كوفيد-19 سلطت الضوء على دور المهاجرين خاصة أن العديد منهم يعمل في الخطوط الأمامية مثل العاملون في النظم الصحية أو يواصلون على الرغم من الإغلاق، العمل لتوفير الخدمات الأساسية لجميع الناس. وأشارت الى أن الدول واصلت جهودها على الرغم من تداعيات الجائحة لعدم إهمال أحد وتحقيق خطة عام 2030 وأهداف الاتفاق العالمي. وفي هذا السياق ظهرت ممارسات ناجحة وواعدة، مثل إدماج المهاجرين في أنظمة الرعاية الصحية أو حتى في بعض الحالات في نظم الحماية الاجتماعية.

وأشادت المتحدثة بدور البرلمانيين المهم في هذا الإطار باعتبارهم ممثلين من البلدان بما في ذلك المهاجرين، إذ أعربوا عن قلقهم وأولوياتهم بما يضمن تنمية واحترام حقوق الإنسان والعمال. وأكدت على اعتراف الاتفاق العالمي بالدور الحاسم الذي يلعبه أعضاء البرلمانات في إطار الهجرة. وشجعت السيدة ميجو البرلمانيين على مشاركة تجاربهم في معالجة قضايا الهجرة بهدف تعزيز نتائج عملية الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية. وختمت السيدة ميجو كلمتها بالتشديد على الجهد والتنسيق المطلوبين في الأشهر المقبلة لضمان إدماج المهاجرين في خطط التعافي التي وضعتها الحكومات ولا سيما في حملات التطعيم التي بدأت مؤخرًا في المنطقة، من أجل مجتمع آمن للجميع.

رابعاً - محاور الجلسات وأبرز مداخلات المشاركين

ألف- الجلسة التمهيدية

سعت الجلسة الى تمهيد الطريق للمناقشة من خلال تقديم لمحة عامة عن مبادئ الاتفاق العالمي وأهدافه ومتابعته واستعراضه في المنطقة. وتولى إدارة الجلسة السيد روحي أفغاني، مستشار بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية في عمّان.

قدمت السيدة سارة سلمان، المستشارة الإقليمية لشؤون السكان في الإسكوا عرضاً حول مبادئ وأهداف الاتفاق العالمي للهجرة وانعكاساته السياساتية في الدول العربية. فاستعرضت المبادئ الإرشادية العشرة التي تعكس الفهم المشترك للهجرة والمسؤوليات المشتركة بين جميع الأطراف ووحدة الهدف بين الدول المشاركة وسلطت الضوء على مبدأ نهج المجتمع بأكمله. وشرحت أن الاتفاق يتألف من ثلاثة وعشرين هدفاً يشكلون إطارا تعاونيًا لتحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وخارطة طريق للدول باتجاه تأمين المهاجرين والتأكد من مشاركتهم في عملية التنمية وحماية حقوقهم. وأشارت السيدة سلمان أن الهدف 21 نص صراحة على ضرورة إشراك أصحاب المصلحة جميعا ومن ضمنهم البرلمانات لتحقيق أهداف الاتفاق. وفيما يتعلق بسبل تنفيذ الاتفاق فهي تشمل التعاون العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني وأشارت إلى دور الأمم المتحدة في تقديم

الخبرات التقنية ودعم تنفيذ أهداف الإتفاق في مختلف مجالاته، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة في تطوير سياسات للهجرة.

وأكدت السيدة سلمان أن عملية المتابعة والاستعراض الدورية للاتفاق تعتمد على النهج الشامل لجميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وذلك بهدف تقييم مدى تنفيذه وتقييم الثغرات والتجارب الجيدة أو الدروس المستفادة من هذه العملية، وانطلقت من هنا للتشديد على أهمية التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل حوكمة رشيدة لموضوع الهجرة. وأثارت المتحدثة خلال مداخلتها أبرز النقاط المتعلقة بالأبعاد السياساتية للاتفاق بالنسبة لدول المنطقة العربية وأهمها تطوير أطر حوكمة متجانسة ومتناسقة مع الالتزامات العالمية؛ وتمكين وحماية المهاجرين؛ وضمان النهج الشامل للحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله؛ واهمية جمع البيانات والإحصائيات لصنع سياسات تستند على الأدلة؛ والحد من الدوافع السلبية للهجرة. وفي هذا السياق أشادت السيدة سلمان بالدور المهم الذي تلعبه البرلمانات في حل النزاعات وفتح مسارات التواصل بين الدولة والمواطنين ومكونات المجتمع الأخرى.

بدورها عرضت السيدة هند كناني وهي باحثة إقليمية في المنظمة الدولية للهجرة عملية متابعة ومراجعة الاتفاق العالمي للهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وأشارت الى أن الاستعراض هو في جوهره عملية طوعية، تقوم على أساس الاستعراضات الوطنية الطوعية للدول تحضيراً لمنتدى استعراض الهجرة الدولية الذي سيُعقَد كل أربع سنوات ابتداء من العام 2022 والذي يعتبر بمثابة المنبر الحكومي الدولي الرئيسي لمناقشة تنفيذ جميع أهداف الاتفاق العالمي وتبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز في تنفيذها. وتابعت أن الأمين العام للأمم المتحدة أنشأ شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة لضمان تقديم دعم فعال ومنسَّق لكافة الوكالات والمنظمات الأممية لتنفيذ ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي للهجرة وضمان تقديم الدعم المناسب للدول الأعضاء بما في ذلك توفير البيانات والدعم التقني لإعداد التقارير الوطنية. وأضافت أن الدول الأعضاء دعت العمليات دون الإقليمية والإقليمية ذات الصلة بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية إلى استعراض تنفيذ اتفاق العالمي على المستوى الإقليمي ورصد التقدم المحرز في تنفيذه بدءا من العام 2020 ومن ثم كل أربع سنوات كما سلطت الضوء على الاستعراضات الإقليمية التي أجريت في أوروبا في نوفمبر 2020 والتي ستجرى في المنطقة العربية في فبراير 2021 وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية في مارس 2021 وإفريقيا في يونيو 2021، مشيرةً الى أن الوثائق ذات الصلة متوفرة على الصفحة الخاصة بشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة لكل منطقة.

وفي هذا السياق قدمت السيدة كناني لمحة عن عملية مراجعة الاتفاق العالمي للهجرة واستعراضه في المنطقة العربية الذي تنفذه المنظمة الدولية للهجرة، وجامعة الدول العربية، والإسكوا بالتنسيق الوثيق مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الوطنيين والإقليميين واستعرضت مجموعة من النشاطات والمشاورات التي نفذتها هذه المنظمات خلال الفترة 2019 – 2020 استعداداً لمؤتمر الاستعراض الإقليمي في فبراير 2021. كما تطرقت الى عمليات التنسيق على الصعيد الوطني والتي تضمنت إقامة شبكات الأمم المتحدة على المستوى الوطني في كل من البحرين، وجيبوتي، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والمغرب، والإمارات العربية

المتحدة. وختم العرض بالإشارة الى استلام تقارير طوعية من اثنا عشرة دولة عربية وهي متوفرة على الصفحة الخاصة بشبكة الأمم المتحدة العالمية للمنطقة العربية[1].

تبع العروض مداخلتين من المشاركين جاءت على الشكل التالي:

أشارت سعادة السيدة مريم ماجد خلفان ماجد بن ثنية، عضو المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة في مداخلتها الى أهمية الهجرة في تحقيق التنمية المستدامة وأن قضايا الهجرة هي من أولويات المنطقة العربية وأوضحت أن أعداد المهاجرين واللاجئين المتزايدة تفرض على الدول العربية أن تلتزم حماية حقوقهم مع التركيز على الوضع الخاص بالنساء والفتيات المهاجرات وضمان مشاركتهن الكاملة والمتساوية.

واستعرضت التقدم الذي أحرزته بلادها في حوكمة الهجرة خلال السنوات الماضية بالتعاون مع المنظمات الدولية بهدف تحسين البيئة التشريعية للهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر ومعالجة قضايا العمالة المهاجرة وتوفير نظام حماية الأجور وإدخال عدد من الإصلاحات باعتماد الحد الأدنى للأجور. وأضافت أن دولة الإمارات أصدرت قانون المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة في القطاع الخاص وعددت جملة من الإنجازات التي تمكنت الدولة من تحقيقها في ظل تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 بهدف حماية الموظفين والعمّال والحد من خسارة وظائفهم ومن بينها مبادرة العمل عن بعد؛ وتوفير اللقاحات المضادة لفيروس الكوفيد-19 للعمال والموظفين بشكل مجاني وبدون تمييز؛ وتجديد تصاريح العمل وتأشيرات الإقامة؛ ورعاية أسر المتوفين كافة بسبب فيروس كوفيد-19 لجميع الجنسيات؛ وإجراء تعديلات قانونية في منح الجنسية والجواز الإماراتي للمستثمرين والموهوبين والمتخصصين من العلماء والأطباء والمهندسين والفنانين والمثقفين مع عائلاتهم بهدف تقدير الكفاءات وتقوية النسيج الاجتماعي. وختمت بالإشارة إلى الدور الأساسي والمحوري الذي تطلع فيه البرلمانات في دعم سياسة الهجرة وذلك من خلال أدواتها التشريعية والعربية والسياسية ودعت الى تكثيف الجهود لوضع السياسات والتشريعات الداعمة للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة وتوفير التمويل اللازم لدعم برامج اللاجئين والمهاجرين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

استهل سعادة السيد ميشال موسى وهو نائب في مجلس النواب اللبناني مداخلته بالإشارة الى أن لبنان أولى أهمية كبيرة الى موضوع الهجرة كونه بلد مصدر ومقصد موضحًا ان بلاده قدمت تقريرها الطوعي الأول منذ أشهر قليلة وأن رئاسة مجلس الوزراء قد وافقت على اقتراح وزارة الخارجية والمغتربين لإنشاء آلية وطنية لمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق. وتابع أن بلاده وافقت على أكثرية الاتفاقات والبروتوكولات المتعلقة بالهجرة واستعرض عدد من مشاريع القوانين التي وضعت لمكافحة الاتجار بالبشر وحماية الأشخاص المهاجرين والخطوات لمعالجة تداعيات جائحة كورونا على المهاجرين ومن بينها تيسير عودة 40 ألف مهاجر إلى لبنان؛ وتجديد الإقامات للعمال الأجانب والإعفاء من رسوم التأخير على هذه المعاملات؛ وتوفير الفرص للعودة الطوعية الى بلدانهم. واختتم كلمته بالتأكيد على أن حملة التلقيح الوطنية تشملجميع المهاجرين والعاملين على الأرض اللبنانية ومن ضمنهم اللاجئين والنازحين إلى لبنان.

[1] https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/arab-states

باء - الجلسة الأولى: دور البرلمانات العربية في معالجة قضايا الهجرة

سعت هذه الجلسة إلى توفير أرضية للحوار والتعلم من الأقران بين أعضاء البرلمانات العربية حول تجاربهم في معالجة قضايا الهجرة. تولت السيدة سارة سلمان إدارة هذه الجلسة وطرحت عدداً من الأسئلة لإرشادالنقاش وهي: 1) هل عالج برلمانكم أي من قضايا الهجرة؟ 2) ما هي التحديات التي تواجهونها؟ 3) هل كان هناك دور خاص في ظل جائحة كورونا؟

استهلت هذه الجلسة بمداخلة لمعالي الدكتورة عائشة بنت عمر الحمد المناعي عضو مجلس الشورى القطري وعضو في البرلمان العربي تساءلت فيها عن الفرق الجوهري بين الهجرة الطوعية والهجرة القسرية وعما إذا كان الاتفاق العالمي للهجرة يشمل ايضاً اللاجئين الذين يعانون من صعوبات جمة في الوصول الى التعليم والخدمات الصحية وأبسط حقوق الإنسان. وتابعت ان المنطقة تتحمل العبء الأكبر من ظاهرة الهجرة من خلال استضافة العدد الأكبر من اللاجئين والمهاجرين ومحاولة توفير المساعدات الإنسانية وأوضحت أن حل هذه المشاكل يكمن في أن تتعاون الدول العربية على الحد من الحروب القائمة ودعم الاستقرار على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع العرب الى الهجرة.

وتابعت أن البرلمان العربي يولي اهتمامه بمتابعة ودعم الجهود الرامية الى تنفيذ الاتفاقات الإقليمية والدولية للاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة ومن بينها الجهود التي تهدف الى معالجة تداعيات كوفيد-19 على فقدان فرص العمل، وتدني مستويات الأجور، وزيادة التفاوت نتيجة انخفاض إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين، وتشديد قيود السفر والاختبارات الطبية. وأوضحت أن البرلمان العربي يؤكد على ضرورة عدم إهمال المهاجرين واللاجئين والدول المستضيفة لهم في المنطقة العربية، ويحض الدول العربية على ضرورة الإسراع في تقديم التقارير الطوعية لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، والعمل على حشد الجهود العربية والدولية لتقديم الدعم اللازم. وختمت كلمتها بالإشارة الى أن البرلمان العربي يدعو لمحاضرة حول قنوات الهجرة الشرعية وتعزيز اندماج المهاجرين الشرعيين في المجتمعات المضيفة وضرورة معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، كما يدعو إلى رفع الوعي حول وسائل تفعيل الاتفاقات الإقليمية والدولية للهجرة وآليات عملية المتابعة.

وتعقيباً على هذه المداخلة أوضحت السيدة سلمان أن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي اعتمدته الدول في العام 2018 يعُنى بشكل مباشر في قضايا المهاجرين وأكدت على أهمية موضوع اللاجئين مشيرة الى ان اثنين من كل خمسة لاجئين في العالم هم من المنطقة العربية. وتابعت ان الاتفاق العالمي للهجرة لا يميّز بين المهاجرين بغض النظر عن وضعهم من الناحية القانونية بل يشدد على حقوقهم ومساهمتهم في عملية التنمية ومن هنا أهمية وجود أطر حوكمة متجانسة ومتناسقة مع الالتزامات العالمية لتنظيم الهجرة وتسهيل انتقال

المهاجرين من وضع نظامي، وأضافت أن العديد من الدول اتخذت خطوات محمودة في هذا المجال ومن بينها تعديل إجراءات الحصول على التأشيرة وتحسين نظام الكفالة.

ألقى السيد محمد الطيب العسكري وهو عضو مجلس الأمة الجزائري كلمة أكد خلالها على أن موضوع الهجرة بكل أنواعها يكتسب أهمية مضاعفة في المنطقة العربية ويتطلب جهوداً مكثفة وتنسيقاً أوسع نظراً لتدفق المهاجرين اليها لأسباب متعددة، وعلى رأسها النزاعات المسلحة والأزمات السياسية والاقتصادية والمجاعة والتغيير المناخي وغيرها. وتابع أن الجزائر تحديداً تستقبل آلاف المهاجرين غير النظاميين وتتعامل معهم على أسس التضامن واحترام كرامتهم وحقوقهم. وفي هذا الإطار تحدث عن البرلمان الجزائري الذي دعم مسار الدولة فيما يتعلق بالهجرة والمهاجرين، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية المجتمع وأولويات المصلحة الوطنية مشيراً الى أن البرلمان صادق على تعديل قانون الاتجار بالبشر وانتهج مقاربة شاملة تدعو إلى القضاء على الأسباب الجذرية للهجرة ومعالجة نتائجها وذلك من خلال التوزيع العادل للثروة والإنعاش الاقتصادي وترسيخ الأمن والسلم وتقديم الدعم اللازم للدول المجاورة. ختم ممثل الجزائر بالتأكيد على أن بلاده لا تعترض على الأبعاد التضامنية في الاتفاق العالمي، لكنها تتمسك بالحق السيادي للدول في تحديد سياستها الوطنية في مجال إدارة الهجرة والدور الأساسي المعترف به لها في تنفيذ ومتابعة الاتفاق والطابع غير الملزم قانونياً له والتقاسم العادل للمسؤوليات والأعباء وكذلك احترام حقوق الإنسان والتعاون الدولي.

تطرّق سعادة السيد محمد أوزين وهو نائب برلماني من المملكة المغربية الى الخيارات التي يفرضها التعامل مع قضايا الهجرة والتي تتأثر اساساً بالمبادئ الإنسانية والأخلاقية والثقافية والسياق الاجتماعي والاقتصادي لكل بلد. وفي هذا السياق أشار الى حرص بلاده على مسألة حوكمة الهجرة والذي تجلى في عدة إنجازات من بينها اختيار قادة الدول الأفريقية لجلالة الملك محمد السادس رائداً للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة؛ واعداد وثيقة الأجندة الافريقية حول الهجرة التي قدمتها المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي والتي تعتمد مقاربة شمولية ومندمجة وتشاركية بشأن مسألة الهجرة وتتضمن مقترحات وأفكار قدمتها المؤسسات الرسمية وفعاليات المجتمع المدني وباحثون لإغناء عملية إعداد الميثاق العالمي حول هجرة آمنة ومنظمة ونظامية؛ واحتضان المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية بمراكش في العام 2018 فضلاً عن إنشاء المرصد الأفريقي للهجرة. كما أشار الى بعض الإنجازات التي حققتها بلاده في إدارة الهجرة في ظل جائحة كوفيد-19 والتي تقوم على مقاربة إنسانية شمولية مشتركة تكفل الكرامة وتضمن تحقيق عيش أفضل للمهاجرين. وختم كلمته بالتشديد على مسؤولية البرلمانات العربية في وضع التشريعات الملائمة وحث الحكومات على إعمال السياسات العامة الدامجة ونشر ثقافة التسامح واحترام التنوع وقبول الآخر ودرء خطابات كراهية الأجانب وتصحيح الأحكام الخاطئة ضد المهاجرين، والتصدي لأسباب الهجرة وتعزيز التنمية في البلدان المصدرة للهجرة من خلال التوزيع العادل للثروة ونقل التكنولوجيات ودعم تشغيل الشباب وتسوية النزاعات بالطرق السلمية والوقاية منها من خلال دبلوماسية متعددة الأطراف.

في معرض حوارها مع المشاركين أشادت السيدة سلمان بإنجازات المملكة المغربية في مجال تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وريادتها لقضايا الهجرة في المنطقة العربية وأكدت على أهمية توثيق أدوار البرلمانات التشريعية في مجال إدارة الهجرة على المستوى الوطني. وتعقيباً على موضوع إلزامية الاتفاق العالمي للهجرة أوضحت السيدة سلمان أن أحد المبادئ الأساسية للاتفاق هو أنه غير ملزم قانونياً وقد اتفقت معظم الدول على اعتماده طوعياً كالتزام أخلاقي بحقوق الإنسان مما يعني أن الدولة هي صاحبة القرار النهائي في كيفية التعامل مع الهجرة وتنظيمها وحوكمتها ضمن حقها السيادي، ونحن نتفهم تخوفات بعض الدول حول هذا الموضوع بسبب العبء الكبير الذي تواجهه هذه الدول نظراً للهجرة غير النظامية اليها.

ودعت السيدة سلمان المشاركين الى مشاركة تجاربهم فيما يتعلق بإقامة جلسات حوار على صعيد اللجان النيابية التي تهتم بقضايا الهجرة والمهاجرين أو موضوع مكافحة التمييز أو عمليات الحد من النزاع الذي يؤدي الى الهجرة واستفسرت عن أنواع التحديات التي تواجهها المجالس النيابية لدى مناقشة قوانين الهجرة والخيارات التي يمكن اعتمادها لمواجهة هذه التحديات، كما تساءلت عن الدور التي يناط به البرلمان في حفظ الصلات مع المغتربين وتحديداً في البلدان التي تتيح للمواطنين التصويت عن بعد. كما دعت المشاركين الى التفكير في كيفية تسليط الضوء على دور البرلمان في المؤتمر الإقليمي حول استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة المزمع عقده في 24 و 25 فبراير وسبل تعزيز مشاركة البرلمانيين فيه.

بدأعضو مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية سعادة السيد نضال عمار الكلام بشكر المنظمين على تنظيم هذا الحوار المهم، وتحدثعن معاناة الشعب السوري الطويلة مع الحرب والعنف والموت والنزوح واستغلال المهاجرين والنازحين لأغراض سياسية، وأشار الى الدور الذي يضطلع به البرلمان السوري في تنسيق وضمان عودة النازحين الى سوريا والى التحديات الأساسية التي تواجه الحكومة والشعب وأولها العقوبات الدولية والمشاكل المعيشية المترتبة عنها.

في مداخلته الثانية أكد سعادة النائب ميشال موسى على ضرورة مواجهة خطاب الكراهية وإدماجها في كل القوانين والتشريعات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين وأشار الى الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان التي تُطور بالتعاون بين مجلس النواب والوزارات المعنية والمجتمع المدني وبنهج يتناغم مع توصيات المجتمع الدولي، وأضاف أن لجنة حقوق الإنسان النيابية أطلقت منذ فترة نداء حول مواجهة خطاب الكراهية ودعت على أثره النواب إلى إمضاء الوثيقة وذلك من أجل خلق المناخ الملائم لمواجهة الكراهية وتطبيق وتنفيذ القوانين المتعلقة بالهجرة، كما أثنى على أهمية المواكبة المجتمعية من أجل حسن تنفيذ القوانين المتعلقة بمواضيع الهجرة.

أكد السيد محمد والزين نائب رئيس مجلس النواب ومقرر اللجنة الخارجية لمجلس النواب المغربي في مداخلته على دور البرلمان المغربي في متابعة ومراقبة وتشريع كل القضايا الوطنية المتعلقة بالهجرة فضلاً عن تقييم السياسة العامة حول الهجرة وكذلك تفعيل/إعمال التوجيهات الملكية بخصوص الهجرة والمهاجرين. وأضاف

أن المغرب شارك في ندوة دولية حول أدوار البرلمانات والمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في إفريقيا إزاء التحديات الجديدة للهجرة، وذلك في أكتوبر 2018، بالرباط وشكلت هذه الندوة مناسبة للإسهام في النقاش الدولي بشأن قضايا الهجرة، ومنصة قارية سانحة للتداول في الموضوع بين مؤسسات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، وذلك تحضيراً للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي عقد في ديسمبر 2018.

وعرض السيد محمد والزين أهم نتائج الندوة ومن بينها ضرورة الإسراع بإحداث المرصد الإفريقي للهجرة، الذي اقترحه جلالة الملك محمد السادس في إطار الأجندة الإفريقية حول الهجرة، وتنويه المشاركين في "نداء الرباط" الذي توج أشغال هذه الندوة بالجهود التي تبذلها المملكة المغربية في إطار اضطلاعها بمهمة الريادة على المستوى الإفريقي في موضوع الهجرة؛ والدعوة الى تفعيل إعلان الرباط لـ27 أكتوبر 2017، الذي يؤكد التزام البرلمانات والمنظمات البرلمانية الإفريقية بالدفاع عن قضايا القارة الإفريقية وحقوق شعوبها في التنمية المستدامة. وفي نفس السياق سجلوا الحاجة إلى تعبئة مجموع الأطراف المعنية حول رؤية جديدة من أجل بناء نمط جديد للحكامة في ميدان الهجرة، يرتكز على مقاربة إنسانية شمولية ومشتركة، تكفل الكرامة وتضمن تحقيق عيش أفضل للمهاجرين. كما أوصى المشاركين بتشجيع اعتماد مقاربة مشتركة ومتوافق بشأنها حول موضوع الهجرة وتدبير موجات الهجرة، على أن تستند هذه المقاربة على نمط حكامة مبتكر يرتكز على حقوق الإنسان، بما يجعل من الهجرة رافعة حقيقية للتنمية المشتركة والتعاون والتضامن، وإيلاء الهجرة الأولوية التي تستحق في السياسات والبرامج الحكومية، من خلال تخصيص موارد مالية مناسبة وتوزيعها بشكل عادل بين القطاعات الموجهة لإدماج المهاجرين، ورصد الموارد اللازمة لتدبير موجات الهجرة.

وفي ختام كلمته شدد المتحدث على أهمية أيجاد أطر التشاور والشراكات بين اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا والهيئات البرلمانية في القارة لضمان تتبع وضعية الهجرة، وأكد أن البرلمان المغربي يولى أهمية كبيرة لحقوق المهاجرين والاتجار في البشر والإرهاب والقضايا المرتبطة بالقارة الإفريقية مشيراً الى الاجتماعات الدولية والاقليمية والثنائية التي يشارك فيها البرلمان حول التنمية المستدامة والأمن والسلم والهجرة ومحاربة الجريمة المنظمة خصوصاً في منطقة المتوسط والتي تستدعي تضافر الجهود لمواجهتها.

أرسلت السيدة جميلة دبش كسيكسي، عضو مجلس نواب الشعب ومساعدة رئيس مجلس نواب الشعب المكلفة بالعلاقة مع المجتمع المدني والمواطن، مداخلة مكتوبة حول وضع الهجرة والمهاجرين في تونس جاء فيها أن تونس تشهد تدفق مكثف الهجرة تفاقم ما بعد الثورة التونسية كما أن كثير من الأفارقة جنوب الصحراء يأتون إلى تونس على اساس انها منطقة عبور إلى أوروبا ويسهل ذلك أيضاً تمركز شبكات تنظيم رحلات الهجرة غير الشرعية بين تونس وليبيا. وأوضحت أن بلادها لم تتمكن من الغوص بالشكل المطلوب لحوكمة ملف الهجرة واللجوء والمضي في إعداد استراتيجية وطنية للهجرة لكن ذلك لم يمنع المؤسسة التشريعية من المبادرة بسن بعض التشريعات على غرار قانون منع الاتجار بالبشر وإنشاء هيئة وطنية لمنع الاتجار بالبشر وقانون

لمناهضة التمييز العنصري مما جعل تونس تتبوأ المرتبة الأولى عربيًا والثانية أفريقيا من حيث الدول التي لديها تشريع مناهض للتمييز العنصري.

وأضافت أن العمل جاري لإدخال تعديلات على قوانين الهجرة الحالية والتي تعود الى سنة 1968 فضلاً عن تنظيم حوارات استشارية مع مكونات المجتمع المدني بالتعاون مع المنظمات الدولية من أجل تقديم مقترحات لإصلاح المنظومة القانونية بشأن تنظيم قضايا الهجرة واللجوء وتقديمها للبرلمان مع الاخذ بالاعتبار خصوصيات تونس الوطنية وعلاقاتها الإقليمية والدولية وارتباطاتها الحضارية والتاريخية. وفي هذا السياق عرضت المداخلة عدد من التحديات التي تواجه المهاجرين في تونس بسبب غياب القوانين والموارد ومن بينها عدم الحصول على بطاقات إقامة تمكن المهاجر من حرية التنقل وممارسة الأنشطة بكافة أشكالها؛ عدم تمتعهم بالتأمين الصحي والتغطية الاجتماعية؛ عدم حصولهم على حقوق العمالة المنظمة قانونياً، وتعرضهم للاستغلال الاقتصادي؛ تعرضهم للتمييز العنصري وفي بعض الأحيان للعنف والتحرش؛ الوضع الهش الذي تعيشه المرأة المهاجرة على وجه الخصوص وكبار السن والمرضى وذوي الإعاقة؛ وعدم تمكنهم من تسجيل جمعياتهم بشكل قانوني. وأشارت الى أن عدد كبير من الأطفال الأفارقة لا يستطيعون الحصول على التعليم بسبب حاجز اللغة، ويحتاجون إلى الرعاية الصحية والى الاندماج داخل المجتمع التونسي. وختمت النائبة التونسية كلمتها بعرض الفرص المتاحة لتونس من أجل تعزيز سياسات الهجرة وأبرزها: تبادل التجارب في مجال الهجرة؛ تقاطع ملف الهجرة في تونس مع أولويات دول الاتحاد الاوروبي مما يفتح الباب لمجالات تنسيق وتعاون مشترك بين الجانبين؛ مناخ الحريات والديمقراطية وتطور حقوق الإنسان في تونس الذي يساهم في تعزيز مسار إصلاح المنظومة القانونية؛ نشاط المجتمع المدني الواسع في تونس الذي يساهم في ترسيخ قيم التعايش والتبادل الثقافي وتطوير آليات وسبل التعاون الإنساني؛ وجود قطاع مدني منظم كبير جداً يتصدى لمسألة الهجرة ويمارس الضغط على صناع القرار من أجل تحسين أوضاع المهاجرين، ويقدمون الدعم اللازم للمهاجرين ويقفون معهم كلما احتاجوا إلى المساعدة؛ إنشاء المرصد الإفريقي للهجرة بدولة المغرب الشقيقة والذي سيكون له أثر جد إيجابي على تونس من حيث المشتركات الكثيرة بين مناطق شمال إفريقيا عموماً وعلاقة تونس بالمغرب خصوصاً؛ انتقال القطر الليبي الشقيق إلى مسار سياسي توافقي جامع سيكون له انعكاس إيجابي على يسر وسهولة التنسيق بين ليبيا وتونس فيما يتعلق بما يسمى الحرقة أو قوارب الموت التي يذهب ضحيتها المئات من الشباب سنويا.

جيم - الجلسة الثانية: نقاش مفتوح حول تعزيز نهج المجتمع بأكمله في الاستعراض الطوعي للاتفاق العالمي على المستوى الوطني في المنطقة العربية

هدفت هذه الجلسة الى تبادل الأفكار حول الوسائل والأساليب لضمان المشاركة الفعالة للبرلمانيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة لا سيما في المؤتمر الإقليمي الذي سيتم تنظيمه في 24-25 شباط/فبراير 2021 وقام بإدارة هذا النقاش المهم المبعوث الخاص للمدير العام لمنظمة الهجرة الدولية لمنطقة دول الخليج العربي السيد حسن عبد المنعم مصطفى.

أكد السيد ريمون هلال عضو مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية على أن البرلمان السوري يقوم بدور أساسي في سنّ القوانين والتشريعات التي تضمن عودة سالمة وآمنة لجميع المهاجرين ومتابعة جهود الحكومة بالاستمرار بتقديم التسهيلات لكل مهاجر يريد العودة وأشار الى التحديات التي تواجه الدولة في عملية جمع البيانات وتحليلها وضعف البنى التحتية والمؤسسية والنتائج الوخيمة المترتبة عن العقوبات في مجال تأمين المواد الأساسية والصحية فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا على تنفيذ السياسات والبرامج بشكل عام مشيراً الى أن الدولة تقوم بوضع إجراءات مكثفة على الحدود لكل الوافدين الى الأراضي السورية.

في مداخلته الثانية رأى السيد محمد الطيب العسكري أن تقاسم الأعباء بين بلدان المصدر وبلدان العبور وبلدان الوجهة مسألة ضرورية يتعين إدراجها في الاتفاق. وأوضح أن الجزائر تتعامل مع مسألة الهجرة باستخدام مقاربة شاملة ومتوازنة وتضامنية فمن ناحية تهتم الحكومة بالجالية الوطنية المقيمة بالخارج وحمايتها من كل أشكال التمييز والعنصرية والمعاداة ومن ناحية أخرى تهتم بالحقوق الأساسية للمهاجرين وكرامتهم بعد أن أصبحت الجزائر بلد مقصد أيضاً. وفي هذا السياق انضمت الجزائر إلى عدة آليات قانونية إقليمية ودولية متصلة بحقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية العمال المهاجرين. وتابع أن مكافحة الإجرام المنظم العابر للحدود سيساعد في تعزيز التعاون بشأن مسألة الهجرة وشدد على ضرورة ضمان الاستقرار السياسي والحد من النزاعات المسلّحة والإرهاب خصوصاً في منطقة الساحل بسبب تقاطعه الواضح مع الجريمة المنظمة والفقر المدقع وذلك من خلال دعم المنظمات الإفريقية كالاتحاد الإفريقي وتشجيع الاستثمارات الداعمة للتنمية.

دال - الملاحظات الختامية

اختتم حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية بكلمات من المنظمين توجهوا فيها بالشكر الى ممثلي المجالس النيابية الوطنية والمشاركين من البرلمان العربي على حضورهم وشددوا على أهمية هذا الحوار في دفع عجلة تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته واستعراضه على المستويين الإقليمي والوطني في المنطقة العربية وفي تعزيز الفهم حول دور البرلمانات فضلاً عن مناقشة سبل ضمان المشاركة الفعالة للبرلمانيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

وفي كلمة الإسكوا قالت السيدة سلمان أن هذا اللقاء لن يكون الأخير وستواصل الجهات المنظمة العمل مع البرلمانات العربية لدعمها في مجال عملها فيما يتعلق بسن القوانين المتعلقة بالهجرة ومناقشة الموازنات ذات الصلة وفي مجال التواصل مع الناخبين والمواطنين والمهاجرين كما وجهت الشكر الى المنظمة الدولية للهجرة على الشراكة المميزة والتعاون الناجح في مسار متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي. وشجعت البرلمانيين على المشاركة في المؤتمر الإقليمي في 24 و25 فبراير والذي سيجمع ممثلين عن الحكومات العربية وبرلمانيين بالإضافة الى ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ومختلف أصحاب المصلحة.

من جهته أثنى السيد حسن عبد المنعم مصطفى على مشاركة البرلمانيين في عملية استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وعلى الجهود التي تبذلها البرلمانات العربية لتحسين إدارة ملف الهجرة وتفعيل دور المهاجرين في التنمية وحماية حقوقهم وشدد على ضرورة التعاون ومواجهة التحديات بطريقة تشاركية.

المرفق

حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

4 شباط/فبراير 2021

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

الإمارات العربية المتحدة سعادة السيدة مريم ماجد خلفان ماجد بن ثنية عضو المجلس الوطني الاتحادي أبوظبي بريد إلكتروني: m.m.bintheneya@almajles.gov.ae سعادة السيدة هند حميد خليفة بن هندي العليلي عضو المجلس الوطني الاتحادي أبوظبي بريد إلكتروني: h.h.alaleeli@almajles.gov.ae السيدة ديانا الحديد البريد الإلكتروني : diana.jordanembassyuae@gmail.com الجمهورية التونسية السيدة جميلة دبش كسيكسي عضو مجلس نواب الشعب مساعدة رئيس مجلس نواب الشعب مكلفة بالعلاقة مع المجتمع المدني والمواطن، وعضو بالبرلمان الفرونكوفوني، وعضو سابق بالبرلمان الأفريقي ورئيسة المجموعة النسائية بالبرلمان الأفريقي منسقة وطنية ومؤسسة لشبكة النساء القياديات الأفريقيات بريد إلكتروني: jmilaksiksi2011@gmail.com	الجزائر السيد محمد الطيب العسكري عضو مجلس الأمة الجزائري الجزائر بريد إلكتروني: mtlaskri12@gmail.com الجمهورية العربية السورية السيد نضال عمار عضو مجلس الشعب دمشق بريد إلكتروني: diab.abdulazim@gmail.com السيد ريمون هلال عضو مجلس الشعب دمشق بريد إلكتروني: diab.abdulazim@gmail.com سلطنة عُمان معالي الشيخ علي بن ناصر بن حمد المحروقي أمين عام مجلس الشورى عضو في البرلمان العربي مسقط بريد إلكتروني: alinh3@gmail.com

دولة قطر

معالي الدكتورة عائشة بنت عمر الحمد المناعي
عضو مجلس الشورى وعضو في البرلمان العربي
الدوحة
بريد إلكتروني: aisha.yousef@hbku.edu.qa

الجمهورية اللبنانية

سعادة النائب الدكتور ميشال موسى
نائب في البرلمان اللبناني، مجلس النواب
بيروت
بريد إلكتروني: michelmoussa9@gmail.com

المملكة المغربية

السيد محمد والزين
نائب رئيس مجلس النواب
بريد إلكتروني: ouzzine@yahoo.com

السيد سعيد سطراوي
بريد إلكتروني: satraouy@parlement.ma

السيد حمزة سوكة
مجلس النواب
بريد إلكتروني:hsoukah@parlement.ma

السيد محمد زويتين
مجلس النواب
بريد إلكتروني : zouitenem1961@gmail.com

جامعة الدول العربية

السيدة أمينة الشيباني
إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة
القاهرة
بريد إلكتروني: aemigrant.dept@las.int

باء- منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(الإسكوا)

السيدة مهريناز العوضي
مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
بريد إلكتروني: elawady@un.org

السيدة سارة سلمان
مستشارة إقليمية لشؤون السكان
بيروت
بريد إلكتروني: salmans@un.org

السيدة دينا تنير
مسؤولة شؤون اجتماعية
بيروت
بريد إلكتروني: tannird@un.org

السيدة تيريز بريـر
مساعد إداري
بيروت
بريد إلكتروني: therese.breir@un.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد روحي أفغاني
رئيس فريق حوكمة وبناء السلام في المركز الإقليمي للدول العربية في عمّان
بريد إلكتروني: rawhi.afaghani@undp.org

شبكة الأمم المتحدة للهجرة

السيدة مونامي بيسكي موليك
أمانة شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة
بريد إلكتروني: mmaulik@iom.int

السيد كريم راجبوت إزرا
بريد إلكتروني: arajput@iom.int

المنظمة الدولية للهجرة
السيدة كرميلا جودو
المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
القاهرة
بريد إلكتروني: cgodeau@iom.int

السيد عثمان بلبيسي
مستشار إقليمي أول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
جنيف
بريد إلكتروني: obelbeisi@iom.int

السيدة كريستينا ميجو
المسؤول الإقليمي الأول للاتصال والسياسة، ونائب المدير الإقليمي
القاهرة
بريد إلكتروني: kmejo@iom.int

السيدة هند كناني
باحثة إقليمية
القاهرة
بريد إلكتروني: hkinani@iom.int

السيدة ميساتو يواسا
المسؤول الإقليمي للاتصال والسياسة
القاهرة
بريد إلكتروني: myuasa@iom.int

السيدة أميرة أبوزيد
مساعد البرنامج الإقليمي القاهرة
بريد إلكتروني: AABOUZEID@iom.int

السيدة خديجيتو ديدي
مساعد تنفيذي
موريتانيا
بريد إلكتروني: kdidi@iom.int

السيد فوزي الزيود
مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة بلبنان
بيروت
بريد إلكتروني: fzioud@iom.int

السيد محمد شريف أحمد
القاهرة
بريد إلكتروني: MSAHMED@iom.int

السيدة كاميلا شكري
مساعد الاتصال والسياسات الإقليمي
القاهرة
بريد إلكتروني: kshoukri@iom.int

السيدة ماريا نيكولوفسكا
منسق مركز الهجرة المختلطة بشمال إفريقياالقاهرة
بريد إلكتروني: mnikolovska@iom.int

السيد ألكساندر شيك
مساعد الاتصال والسياسات الإقليمي
القاهرة
بريد إلكتروني: aschick@iom.int

السيدة ليلى طعمه
منسق البرنامج ومسؤول الاتصال
عمّان
بريد إلكتروني: ltomeh@iom.int

السيد ديجان ميشيفسكي
رئيس وحدة السياسات والحوكمة والاتصال
القاهرة
بريد إلكتروني: DMICEVSKI@iom.int

السيد أليكس ديفن – مينيير
مستشار بسكرتارية شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة
جنيف
بريد إلكتروني: adefrain@iom.int

السيدة لويس شوريان
مستشار سياسات الهجرة
جنيف
بريد إلكتروني: lschurian@iom.int

السيد محمد رفعت
منسق عمليات أول
جنيف
بريد إلكتروني: mrefaat@iom.int

السيدة تالا الخطيب
مساعد دعم الطوارئ
بيروت
بريد إلكتروني: talkhatib@iom.int

السيدة أسمى شرف الدين
الرباط
بريد إلكتروني: acharfeddine@iom.int

السيدة نور الهدى سنوسي
مسؤول الاتصال والسياسات االوطني
الجزائر
بريد إلكتروني: nsenoussi@iom.int

السيد محمد تنتوش
باحث مساعد
ليبيا
بريد إلكتروني: mtantoush@iom.int

السيدة علا الهواري
مسؤول الاتصال والسياسات الدوحة
بريد إلكتروني: ohawari@iom.int

السيدة ميا نعقة
المنظمة الدولية للهجرة - متطوعو الأمم المتحدة
الرباط
بريد إلكتروني: mnaakka@iom.intMia

السيدة كريستينا غالستيان
مسؤول سياسة الهجرة
جنيف
بريد إلكتروني: kgalstyan@iom.int

السيد أحمد بدريا
مساعد مشروع ثانوي
تونس
بريد إلكتروني: abedairia@iom.int

السيدة سارة شاهين
مسؤول المشروع
بيروت
بريد إلكتروني: schahin@iom.int

السيدة ديما حداد
مسؤول برنامج
بيروت
بريد إلكتروني: dihaddad@iom.int

استعراض الاتفاق العالمي

من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

الاجتماع التشاوري مع أصحاب المصلحة

23 شباط/فبراير 2021

مذكرة مفاهيمية

توفر هذه المذكرة المفاهيمية لمحة حول أساليب التشاور مع أصحاب المصلحة في إطار التحضير للمراجعة الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية. سيعقد الاجتماع التشاوري مع أصحاب المصلحة في 23 فبراير 2021، من الساعة 10:00 - 15:00 بتوقيت بيروت/القاهرة، من ضمنها ساعة استراحة.

I. الخلفية

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظَّمة والنظامية وثيقة غير مُلزمة، وهو يستند إلى القانون الدولي وإلى مجموعة من الأطر العالمية، بما في ذلك المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي المقصد 10-7 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، تعهّدت الدول الأعضاء "بتيسير الهجرة وتنقُّل الأشخاص على نحو منظَّم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحُسن الإدارة".[1]

وكان إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً لهذا الاتفاق العالمي في 19 كانون الأول/ديسمبر 2018[2] بمثابة تحوّل جذري في النَهج المتّبع في إدارة الهجرة[3]. وهذا الاتفاق، الذي يضع الناس في صميم حوكمة الهجرة، يرتكز على حقوق الإنسان، ويدعو إلى احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وهو يتضمن عشرة مبادئ توجيهية تشجّع على اتباع نَهج يراعي الفوارق بين الجنسين وشؤون الطفل في حوكمة الهجرة. وتعطي هذه المبادئ الأولوية لرفاه المهاجرين وأفراد المجتمعات المحلية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وتُعيد التأكيد على السيادة الوطنية، وتعترف باحترام سيادة القانون وبمراعاة الأصول القانونية. والاتفاق العالمي، المتجذّر في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يؤكد من جديد على إمكانات الهجرة في تحقيق التنمية المستدامة، ويسعى في الوقت نفسه إلى الحد من آثارها السلبية المحتمَلة. ويعترف بأن الحوكمة الجيدة للهجرة لا تتحقق إلا باعتماد نَهج شامل للحكومة بأكملها ونَهج شامل للمجتمع ككل، وببناء شراكات قوية على الصُعُد الوطنية والإقليمية والعالمية. ويقدم الاتفاق العالمي، بأهدافه البالغ عددها 23 هدفاً والالتزامات والإجراءات العملية المتصلة بها، نهجاً شاملاً في حوكمة الهجرة، وخارطةَ طريق للمساعدة في تحقيق هجرة آمنة ومنظَّمة ونظامية.

وشدّدت الدول الأعضاء على أهمية أن يتضمن الاتفاق العالمي دعوةً إلى إجراء متابعة واستعراض طوعيين، من أجل ضمان تنفيذه بفعالية. وعلى الصعيد العالمي، سيكون منتدى استعراض الهجرة الدولية، الذي سيُعقَد كل أربع سنوات بدءاً من عام 2022، بمثابة المنبر الحكومي الدولي الرئيسي لمناقشة تنفيذ جميع أهداف الاتفاق العالمي وتبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز

---

1 A/RES/70/1.

2 A/RES/73/195

3 صوّتت ما مجموعه 152 دولةً عضواً للتعبير عن تأييدها للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بما في ذلك 19 دولة عربية. ومن مجموع هذه الدول، صوّتت خمس دول ضدّ الاتفاق وامتنعت 12 دولة عن التصويت.

في تنفيذها. وعقب مشاورات على نطاق المنظومة، واقتراح نائب الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، لضمان تقديم دعم فعال ومنسق على نطاق المنظومة لتنفيذ ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي، استجابةً لاحتياجات الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، عُيّنت المنظمة الدولية للهجرة منسقةً للشبكة وأمانةً لها، وطُلب منها المساعدة في إعداد وتنظيم استعراضات إقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي. وستستفيد الشبكة بالكامل من الخبرة التقنية والتجربة التي تتمتع بها الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

وإدراكاً بأن الهجرة الدولية تحصل بمعظمها داخل المناطق، دعت الدول الأعضاء العمليات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، إلى استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي على المستوى الإقليمي، لرصد التقدم المحرز في تنفيذه بدءاً من عام 2020، ومن ثم كل أربع سنوات[4]. وسيستند منتدى استعراض الهجرة الدولية إلى نتائج الاستعراضات الإقليمية للاطّلاع على أبرز الاتجاهات والتحديات والممارسات الناجحة والقضايا الناشئة على المستوى الإقليمي. وقد شدد قرار الجمعية العامة 326/73 بشأن الشكل والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية على أهمية العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل ضمان نَهجٍ شامل للحكومة بأكملها وللمجتمع ككل.

يؤكد قرار الجمعية العامة 326/73 بشأن الطرائق والجوانب التنظيمية لمنتدى استعراض الهجرة الدولية على أهمية المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره، وستقوم منتديات الاستعراض بمراجعة مخلف جوانب الاتفاق العالمي للهجرة وفقًا للمبادئ التوجيهية الشاملة والمترابطة.

II. مشاركة أصحاب المصلحة في المراجعة الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية

1. مشاركة أصحاب المصلحة في عملية المراجعة الإقليمية

تقوم المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة في المنطقة العربية، وبدعم من أمانة شبكة الأمم المتحدة للهجرة، بتنسيق عملية الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظَّمة والنظامية في المنطقة العربية. وتتألف عملية الاستعراض الإقليمي من عدة عناصر لضمان أوسع مشاركة ممكنة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين وأكثرها فعالية.

وتماشياً مع المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي، وضماناً لاتباع نَهج شامل للمجتمع بأكمله في الاستعراضات الإقليمية، نظّمت الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة جلستين للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، ضمّتا ممثلين عن المجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والجاليات، والسلطات والمجتمعات المحلية، والنقابات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية، وغيرها. وساهمت جلستا الحوار في زيادة الوعي بشأن الاتفاق العالمي وعملية الاستعراض الإقليمي، وأتاحت الفرصة لأصحاب المصلحة لاقتراح وسائل تكفل مشاركتهم في عملية الاستعراض على النحو الأمثل. كما تم تنظيم جلسات حوارية إضافية مع مجموعات محددة من أصحاب المصلحة كجزء من عملية المراجعة.

وستُتوَّج عملية الاستعراض الإقليمي بتنظيم المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية يومي 24 و25 شباط/فبراير 2021 بمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

لضمان إجراء استعراض إقليمي شامل، تمت دعوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتقديم مراجعة طوعية للاتفاق العالمي للهجرة بشكل كتابي حول خبراتهم المتعلقة بتنفيذ الاتفاق العالمي بمهلة أقصاها 16 فبراير 2021 إلى شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. سيتم نشر هذه التقارير على الصفحة الإقليمية لموقع الشبكة العالمية للهجرة (https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/arab-states).

2. الاجتماع التشاوري لأصحاب المصلحة

لضمان المشاركة الهادفة لأصحاب المصلحة في المؤتمر الإقليمي، ستنظم المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا وشبكة الأمم المتحدة للهجرة بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية اجتماع تشاوري لأصحاب المصلحة قبل يوم واحد من المؤتمر الإقليمي. وسيجمع الاجتماع أصحاب المصلحة بهدف:

4 A/RES/73/195، الفقرة 50؛ A/RES/73/326، الفقرة 10.

أ. تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في القرار 195/73؛
ب. مناقشة التحديات والفرص لإشراك أصحاب المصلحة بشكل هادف في المنطقة العربية؛
ج. صياغة الرسائل والتوصيات الرئيسية لتقديمها إلى المؤتمر الإقليمي وكذلك منتدى مراجعة الهجرة الدولية لعام 2022.

سيتألف الاجتماع التشاوري لأصحاب المصلحة من جلسة افتتاحية، وجلسة تمهيدية، تليها جلسة لأصحاب المصلحة وحوار مفتوح. وستعرض نتائج الاجتماع التشاوري خلال المؤتمر الإقليمي. بالإضافة إلى عرض النتائج، ستضم كل من جلسات الطاولة المستديرة خلال المؤتمر الإقليمي متحدثين يمثلون مختلف أصحاب المصلحة الذي حددهم الاتفاق العالمي للهجرة.

3. نتائج الاجتماع التشاوري

سيقوم المقرر بتحضير الرسائل والتوصيات الرئيسية الناتجة عن الاجتماع التشاوري، وتقديمهم خلال الجلسة المخصصة في المؤتمر الإقليمي. كما سينتج عن الاجتماع التشاوري تقرير موجز يتم إرفاقه بالوثيقة الختامية للمؤتمر الإقليمي. وسيتم نشر التقرير الموجز على على الصفحة الإقليمية لموقع الشبكة العالمية للهجرة (https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/arab-states). سيكون التقرير أيضًا بمثابة مساهمة إضافية في منتدى مراجعة الهجرة الدولية لعام 2022.

4. جدول الأعمال المقترح

23 شباط/فبراير 2021 (بتوقيت بيروت/القاهرة)

10:00 – 09:30	**تسجيل المشاركين**
10:20 – 10:00	**الجلسة الافتتاحية** - الكلمة الافتتاحية للمنظمة الدولية للهجرة - الكلمة الافتتاحية لمنظمة الإسكوا - السيد جوناثان برنتيس، رئيس السكريتارية، شبكة الأمم المتحدة للهجرة - مقرر الاجتماع التشاوري
10:40 – 10:20	**الجلسة التمهيدية** - ملخص جلستي الحوار بين أصحاب المصلحة، الإسكوا - ملخص مساهمات أصحاب المصلحة، المنظمة الدولية للهجرة
12:10 – 10:40	**جلسة حوارية بين أصحاب المصلحة** لائحة بالمتحدثين المقترحين: - ممثل من المشاركين في حوار أصحاب المصلحة - ممثل عن البرلمانيين - ممثل من المنظمات المعنية بالأطفال - ممثل عن مجموعة نسائية - ممثل عن المجتمع المدني - ممثل عن المنظمات الدينية - ممثل عن السلطات والمجتمعات المحلية - ممثل عن القطاع الخاص - ممثل عن النقابات - ممثل عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان - ممثل عن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر - ممثل عن الأوساط الأكاديمية - ممثل عن الإعلام - أسئلة وأجوبة (لمدة 25 دقيقة) ميسر الجلسة: يحدد لاحقاً
13:10 – 12:10	**استراحة**
14:35 – 13:10	**جلسة حوار مفتوح مع جميع المشاركين** أسئلة توجيهية لتأطير النقاش: - ما هو واقع تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية بشأن الهجرة، بحسب كل من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة ذات الصلة؟ - كيف تم دمج المبادئ الإرشادية الشاملة المترابطة، ومنها مبدأ المجتمع ككل والحكومة بأكملها في الخطط والسياسات القائمة؟ وهل سرع ذلك تنفيذ الاتفاق؟ - ما هي الفجوات والتحديات الرئيسية للنهج والاستراتيجيات وخطط التنفيذ القائمة على المستويين الإقليمي والوطني؟ - ما هي بعض الأمثلة على الممارسات الواعدة والدروس المستفادة التي قد تكون ذات فائدة لمناطق أخرى (ويمكن عرضها في المنتدى العالمي) ؟

	- ما هي المجالات (أهداف الاتفاق العالمي والمبادئ الإرشادية) التي ستحتاج المنطقة إلى الدعم لتسريع التنفيذ، من حيث التمويل، وبناء القدرات، والمشورة السياسية، وجمع البيانات وتحليلها، والتكنولوجيا، والشراكات، إلخ؟ ميسر الجلسة: يحدد لاحقاً
14:45 – 14:35	**موجز الاجتماع التشاوري** - مقرر الاجتماع التشاوري
15:00 – 14:45	**الجلسة الختامية** - المنظمة الدولية للهجرة - شبكة الأمم المتحدة للهجرة - الإسكوا

عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء:

بيان بشأن المشاركة في الاستعراض الاقليمي لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء
بشأن المشاركة في الاستعراض الاقليمي لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

تحتل المنطقة العربية مكاناً كبيراً على خريطة الهجرة الدولية على المستوى العالمي، حيث تضم بلدان منشأ وبلدان عبور وبلدان مقصد، وبلدان تجمع بين هذه الحالات الثلاثة أو بين حالتين منهم. كما تعتبر العديد من البلدان العربية نقاطاً مهمة للعبور على طرق الهجرة غير النظامية وخاصةً دول شمال أفريقيا المطلة على البحر المتوسط والتي تعد معبراً أساسياً إلى أوروبا. وفي عام 2019، استضافت المنطقة العربية أكثر من 40 مليون مهاجر، بينما قدر عدد المهاجرين من المنطقة بنحو 31 مليون مهاجر.

وقد شهدت المنطقة العربية حالة من عدم الاستقرار منذ عام 2011 أدت إلى خروج ملايين المهجرين والنازحين واللاجئين من بلدانهم الأصلية، وزيادة موجات الهجرة المختلطة بطريقة غير نظامية وما يصاحبها من مخاطر، كما ظهرت مشكلة المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات وكيفية حمايتهم وإعادتهم إلى أوطانهم الأصلية.

واستجابةً للتحديات التي تواجهها المنطقة العربية في مجال الهجرة واللجوء، ورغبةً في إيجاد آلية دائمة للتنسيق بين الدول العربية الأعضاء في هذا المجال، تم إنشاء عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP) بقرار من مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري عام 2014، كمنتدى مرن غير رسمي وغير ملزم للدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية لتسهيل الحوار والتعاون فيما بينها. وتقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بدور الأمانة الفنية لعملية التشاور، كما تتولى رئاستها وتمثلها في الفعاليات الدولية.

وكان من بين أهداف عملية التشاور العربية: مساعدة الحكومات على المشاركة برؤى موحدة في الفعاليات العالمية؛ وخلق شبكات للتواصل بين حكومات الدول الأعضاء لتسهيل تنسيق السياسات والمواقف؛ وتبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات وتقديم المشورة؛ ورفع وعي الدول الأعضاء.

وفي هذا الإطار، قامت عملية التشاور العربية منذ إنشائها بلعب دور هام وفعال للتحضير للفعاليات الدولية ذات الصلة بقضايا الهجرة واللجوء؛ ونشير هنا على وجه الخصوص إلى التحضير للاجتماع رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقد عام 2016 والذي خرج بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين ونص على وضع الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي للاجئين.

وقبل اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، عقدت عملية التشاور اجتماعاً استثنائياً يومي 25-2017/7/26 تحضيراً للمشاورات التي جرت حول الاتفاقين العالميين بشأن الهجرة واللاجئين، وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وخرج الاجتماع بوثيقتين ختاميتين أحدهما كانت حول "مساهمة عملية التشاور في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، والتي تضمنت أهم الرسائل الرئيسية للمنطقة العربية لتضمينها في الاتفاق العالمي للهجرة. وتم رفع هذه الوثيقة إلى الميسرين المشاركين للمشاورات الخاصة بالاتفاق، وتم وضعها على الصفحات ذات الصلة على شبكة الإنترنت. وقامت الأمانة الفنية بالتنسيق مع بعثة الجامعة العربية في نيويورك لإحاطة المجموعة العربية بالموقف العربي وحثها على المشاركة الفعالة في المشاورات والمفاوضات الحكومية بصورة موحدة. كما تم عرض أهم الرسائل التي تضمنتها هذه الوثيقة خلال "الاجتماع التشاوري الإقليمي للتحضير للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، وذلك في بيروت في 26-2017/9/27، وهو الاجتماع الذي تم عرض مخرجاته في "الاجتماع التحضيري للمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة" الذي استضافته المكسيك خلال الفترة من 4- 2017/12/6.

وبعد اعتماد الاتفاق، واستكمالاً للجهود السابقة، ووعياً بأن أداء نظم الهجرة يتحسن بالمناقشة المستمرة للموضوع وتبادل الخبرات والتعلم من الأخطاء ومعالجة التحديات بما يجعل هذه النظم قادرة على التكيف والتعامل مع الاحتياجات والوقائع الجديدة، تقوم الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية بجهود مستمرة منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، حيث يتم مناقشة الموضوع بصورة مستمرة خلال *الاجتماعات العادية لعملية التشاور*، وآخرها الاجتماع السادس الذي عقد في يوليو 2020. ويتم دعوة المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لتقديم عروض خلال هذه الاجتماعات لإبقاء الدول الأعضاء على اطلاع بكل ما يحدث بخصوص الاتفاق ورفع وعيهم بعملية استعراض الاتفاق بمستوياتها المختلفة الوطنية والإقليمية والعالمية، وإتاحة الفرصة للنقاش والحوار بين الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة والتعرف على التحديات التي تواجه الدول عند القيام بتنفيذ الاتفاق. وتمثل هذه الاجتماعات فرصة للحكومات للاسترشاد بتجارب بعضها البعض وتحسين سياساتها للوصول إلى هجرة

آمنة ومنظمة ونظامية. هذا إلى جانب حرص الأمانة الفنية على اطلاع الدول الأعضاء على المستجدات بشأن الاتفاق من خلال *أوراق المعلومات والملفات الوثائقية* التي تقوم بإعدادها وإرسالها للدول بصورة مستمرة.

كما قامت الأمانة الفنية لعملية التشاور بعمل عرض تضمن جهودها لوضع واعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، وذلك خلال "المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: تنفيذ الاتفاق وأثره على السياسات في المنطقة العربية" بالقاهرة يومي 3-2019/12/4، وذلك بالشراكة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة أعضاء مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية.

وتشارك عملية التشاور العربية الإقليمية في عملية الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة، الذي تنظمه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، وذلك من خلال: إعداد هذه الوثيقة بوصفها *"بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية"*؛ والمشاركة في *المشاورات مع عمليات التشاور الإقليمية الأخرى في المنطقة* والتي تضم في عضويتها دولاً عربية وعرض هذا البيان خلالها؛ وبالتالي تضمين هذه الجهود في التقرير الذي سيصدر عن المشاورات والذي سيعرض في منتدى استعراض الهجرة الدولية في المنطقة العربية المزمع عقده في الربع الأول من 2021. كما أنه من المفترض أن يتم تضمين هذا البيان في التقرير الخاص بأصحاب المصلحة المتعددين في المنطقة العربية والذي سيعرض في المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية IMRF الذي سيعقد في عام 2022.

وتولي المنطقة العربية اهتماماً كبيراً بالاتفاق العالمي للهجرة – الذي صوتت لاعتماده 20 دولة عربية – وتعتزم المنطقة الاعتماد عليه من أجل تعزيز سياسات الهجرة وحوكمتها والتعاون بشأنها. وقد قامت 12 دول عربية حتى الآن بإعداد تقاريرها الوطنية الطوعية للعرض في منتدى استعراض الهجرة الدولية في المنطقة العربية في الربع الأول من عام 2021 ومن ثم في منتدى استعراض الهجرة الدولية في عام 2022، ومن المتوقع أن يزيد عدد الدول التي ستقدم تقاريرها الوطنية في الفترة القادمة.

إن الاتفاق العالمي تم اعتماده منذ عامين فقط وهي فترة غير كافية للقيام بإجراءات وتغييرات سياسية كبيرة، وخاصةً في ظل الأزمة التي واجهها العالم بظهور جائحة كورونا منذ نهاية عام 2019. وقد أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي تم إطلاقه في 1 ديسمبر 2020 على ذلك مشيراً إلى أن الجائحة كانت عاملاً معطلاً لتنفيذ الاتفاق العالمي. وقد اهتمت عملية التشاور

العربية الإقليمية بهذا الموضـــوع وتناولته بالنقاش خلال اجتماعها الســـادس الذي عقد عبر الفيديو كونفراس بتاريخ 2020/7/13، وصدر عنه بياناً بشأن "تأثير جائحة كورونا على المهاجرين واللاجئين" تضمن التأكيد على ضمان الاســـترشـــاد بالمواثيق والاتفاقات الدولية والخطط العالمية ذات الصـــلة والعمل على تنفيذ أهدافها ومبادئها لحماية المهاجرين واللاجئين والحفاظ على حقوقهم، وعلى رأسها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وعلى الرغم من أن الاتفاق العالمي يدعو إلى اعتماد نهج شـــامل جامع، فإن تنفيذه ليس عملية نموذجية تنطبق على جميع السياقات بل هي تختلف باختلاف ظروف كل دولة. واختلاف حالة الهجرة في المنطقة العربية التي تضم بلدان منشأ وبلدان عبور وبلدان مقصد -كما سبقت الإشارة- يؤدي إلى اختلاف الأولويات بين هذه الدول حسب طبيعة كل دولة وظروفها. ومع الإيمان بأهمية كل أهداف الاتفاق العالمي الـــ23، إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من الأهداف التي يمكن أن تشكل أولويات لدول المنطقة العربية على النحو الآتي:

- الهدف الأول: جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.
- الهدف الخامس: تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية.
- الهدف التاسع: تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين.
- الهدف العاشر: منع الإتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية.
- الهدف الحادي عشر: إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة.
- الهدف السابع عشر: القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامة عن الهجرة.
- الهدف الثامن عشر: الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات.
- الهدف التاسع عشر: خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.
- الهدف العشرون: تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين.
- الهدف الثالث والعشرون: تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

كما يمكن القول بأن المنطقة تحتاج إلى تقديم الدعم التقني والمادي وبناء القدرات في مجالات: جمع واســـتخدام بيانات دقيقة ومصـنفة كأسـاس للسـياسـات القائمة على الأدلة (الهدف الأول)؛ وتقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة (الهدف الثالث)؛ وإنقاذ الأرواح وتنسـيق الجهود الدولية بشـأن المهاجرين المفقودين (الهدف الثامن).

في الفترة القادمة، تعتزم عملية التشاور العربية مواصلة جهودها الهادفة إلى تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة من خلال: استمرار الحوار بين الدول الأعضاء وتعزيزه؛ وتبادل التجارب والخبرات؛ والتعلم من الأقران بشأن تطوير الممارسات والدروس المستفادة والتحديات المستمرة؛ وتوحيد الرؤى العربية وتنسيق السياسات بين دول المنطقة في مجال الهجرة. إلى جانب العمل على ضمان مشاركة الدول الأعضاء بفعالية في كافة الفعاليات المتعلقة به على المستوى الإقليمي والعالمي وصولاً إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية المزمع عقده عام 2022. كما أنها تعتزم اقتراح وضع خطة إقليمية حول أحد الأولويات الخاصة بالمنطقة العربية بالتعاون مع الشركاء وعلى رأسهم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وذلك استناداً إلى نتائج التقرير الإقليمي لاستعراض حالة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية.

كما ستستمر الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية في تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة العربية بهدف تنسيق الجهود وتجنب الازدواجية في العمل وتقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء، وذلك بما يتفق مع الهدف 23 من أهداف الاتفاق العالمي. وحيث أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هي الأمانة الفنية لعملية التشاور، فإنها تستفيد من آليات التعاون والتنسيق المختلفة التي تشارك فيها، ومذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون التي وقعتها في هذا المجال مع جهات أخرى، بما يعزز التعاون والشراكة بينها وبين هذه الجهات الدولية والإقليمية.

L.azzam

المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021:

الجلسة المتخصصة (5): حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: الأولويات والفرص والدروس المستفادة من مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة

المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021

الجلسة المتخصصة (5): حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: الأولويات والفرص والدروس المستفادة من مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة

الثلاثاء، 30 مارس 2021

1- المقدمة

نظمت المنظمة الدولية للهجرة بالشراكة مع الاسكوا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة العمل الدولية، ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة اليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، جلسة متخصصة خلال أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام2021، تحت عنوان " حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: الأولويات والفرص والدروس المستفادة من مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة". عُقدت هذه الجلسة المتخصصة يوم الثلاثاء ٣٠ مارس/اذار ٢٠٢١ وقد هدفت إلى تعزيز إدماج الهجرة في خطاب التنمية وأطر العمل والجهود المبذولة، خاصة في ظل جائحة كوفيد- ١٩. وسعيت الجلسة إلى بناء المعرفة وتعزيز الحوار بين المشاركين حول القضايا والتحديات الرئيسية التي تعوق الحوكمة الرشيدة للهجرة في المنطقة وتهدد قدرة المهاجرين على التكيف والصمود امام الصعوبات. كما وفرت للمشاركين منصة لتبادل الممارسات الجيدة والإنجازات الرئيسية والتحديات بناءً على نتائج أول استعراض إقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية.

يسّرت هذه الجلسة الدكتورة أميرة أحمد، دكتورة محاضرة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وتحدث فيها كل من السيدة إيناس الفرجاني، مديرة إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة في جامعة الدول العربية، والسيد عثمان البلبيسي، مستشار إقليمي أول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة الدولية للهجرة، و الدكتورة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان بالإسكوا، والسيد كريم النوري، نائب وزير الهجرة والمهجرين في العراق، والسيد جونثان برنتس، رئيس أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، والدكتور أيمن زهري، أستاذ وباحث في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، والرئيس المؤسس للجمعية المصرية لدراسات الهجرة، والسيدة سارة الخطيب من مركز التضامن، وعضوة في المركز الإقليمي للمهجرين و المهاجرين، والسيدة نورهان عبد العزيز من هيئة انقاذ الطفولة في شمال أفريقيا، و الدكتور إبراهيم عقل مدير معهد العناية بصحة الأسرة في مؤسسة الملك حسين بالأردن.

2- الرسائل الرئيسية الصادرة عن الجلسة الخاصة:

- يعد تحقيق الإدارة الرشيدة للهجرة عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. تحتاج الحكومات العربية إلى تسريع جهودها لضمان هجرة آمنة، ونظامية، ومنظمة لحماية المهاجرين وتمكينهم.

- تضمنت المشاركة في الاستعراض الإقليمي الحكومات ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة وفقًا للتعريف الوارد في قرار الاتفاق العالمي للهجرة وتماشيا مع روح نهج 360 درجة، وتعزيز نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله لحوكمة الهجرة. كما تم إحراز تقدم ملموس في ضمان التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الهجرة، كما يتضح ذلك من إنشاء 11 شبكة من شبكات الأمم المتحدة بشأن الهجرة على المستوى الوطني وشبكة إقليمية للأمم المتحدة بشأن الهجرة في المنطقة العربية.
- لقد أحرزت بلدان المنطقة تقدماً في إدماج الهجرة في جهودها الإنمائية. على الرغم من التحديات المهمة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، فقد تم إحراز تقدم في تنفيذ كل من خطة عام 2030 والاتفاق العالمي للهجرة، لا سيما من خلال إيجاد روابط بين الاطارين الدوليين في الاستجابة لكوفيد-١٩ وخطط التعافي التي تم تنفيذها.
- يلعب أصحاب المصلحة الغير الحكوميين دورًا حاسمًا في التوعية ودعم مجموعات المهاجرين المستضعفة، مثل النساء والفتيات بما في ذلك النساء الحوامل والأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى جمع البيانات، والتحليل، والبحوث القائمة على الأدلة. تم ابراز اهمية ادماج والاستفادة من مساهمات وخبرات أصحاب المصلحة الأساسيين في المناقشات والجهود الوطنية، والإقليمية المنسقة المتعلقة بحوكمة الهجرة.
- جمع البيانات وتحليلها ونشرها يمثل تحديًا اساسيًا، لا سيما فيما يتعلق بالمجموعات الخاصة والأفراد الذين يعانون من أوضاع هشة، واكدت الجلسة اهمية الاستفادة من البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر لتوجيه سياسات الهجرة.
- قام مقررون من مشاورة أصحاب المصلحة بشأن النساء والأطفال والشباب المهاجرين بالتوافق مع الحاجة إلى مكافحة التمييز وكراهية الأجانب وإقصاء المهاجرين، وتيسير الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة، والتعليم، والعدالة، وغيرها من الخدمات الأساسية للجميع، ولا سيما لمن هم في أوضاع هشة، وأهمية الشراكات المكرسة لدعم السكان المهاجرين. وقد تم تحديد العوائق التي تواجه هذه المجموعات للحصول على الحماية والخدمات الاساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي

3- المشاركون

حضر الجلسة الخاصة حوالي 134 مشاركاً ومشاركةً بمن فيهم ممثلون رفيعو المستوى عن الحكومات بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني، ومجموعات المهاجرين، والاكاديمية، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، والإقليمية، والجهات الإقليمية المعنية بالهجرة، والتنمية المستدامة، وممثلون عن الجهات المنظِمة، وهم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في المنطقة العربية، وجامعة الدول العربية.

4- جدول اعمال الجلسة

١٠ دقائق	السيدة إيناس فرجاني السيد عثمان البلبيسي الدكتورة سارة سلمان	ملاحظات الترحيب ونظرة عامة على عملية مراجعة الميثاق العالمي للهجرة
7 دقائق	السيد جونثان برنتس	موجز عن مؤتمر الاستعراض الإقليمي والطريق إلى الأمام لصندوق النقد الدولي
7 دقائق	السيد كريم النوري	تجربة العراق في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وأهداف التنمية المستدامة
7 دقائق	الدكتور أيمن زهري	النتائج الرئيسية من مشاورة أصحاب المصلحة المتعددين حول تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة للمراجعة الإقليمية في المنطقة العربية
7 دقائق	السيدة سارة الخطيب السيدة نورهان عبد العزيز	النتائج الرئيسية من مشاورة أصحاب المصلحة حول النساء والأطفال والشباب
7 دقائق	الدكتور ابراهيم عقل	الوصول إلى الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية للمهاجرين في ضوء جائحة كوفيد-١٩
٣٠ دقيقة	الدكتورة أميرة احمد	جلسة سؤال وجواب واختتام

5- سير الجلسات ومضمون العروض

أفتتح السيد عثمان البلبيسي، مستشار إقليمي أول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنظمة الدولية للهجرة عثمان الجلسة المتخصصة وأشار أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة يأتي في الوقت المناسب لنشر نتائج مؤتمر الاستعراض الإقليمي الاول في المنطقة العربية للاتفاق العالمي للهجرة، المُنعقد في شهر فبراير الماضي، ومن ثم تأكيد الروابط العميقة بين كلا الإطارين الدوليين وبالأحرى ما بين الهجرة والتنمية المستدامة. وأشار السيد عثمان لمشاركة ممثل دولة العراق، وهي دولة رائدة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية، لتقديم تجاربهم الوطنية في تنفيذ كلا الإطارين. واكد ان الاتفاق العالمي للهجرة متجذر في خطة عام ٢٠٣٠ وكلا الإطارين يكرسان الرؤية القائلة بإمكانية تحقيق فوائد هائلة للمجتمعات عندما تتم إدارة الهجرة بطريقة آمنة ومنظمة وعندما تتم حماية المهاجرين وتمكينهم. وأكد كذلك أن المؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية كان منصة مفتوحة وشاملة حيث فتحت المجال للدول الأعضاء، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، لإبراز الإنجازات والفرص الرئيسية فيما يتعلق بإدارة الهجرة في

منطقتنا. كما اتسمت عملية الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية بشموليتها مع عدد من المشاورات التي أجريت مع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة في المنطقة، تماشيًا مع روح النهج الشامل للحكومة بأكملها ونهج المجتمع بأكمله، وشمل أصحاب المصلحة ممثلين عن مؤسسات حكومية مختلفة على مستويات مختلفة، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وغيرهم.
وأشار أن بعد نجاح مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول، يجب أن ينتقل تركيزنا الأن نحو البناء على أفضل الممارسات المشتركة، وتعزيز القدرات. وناكد أن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة يبدأ على المستوى المحلي في عملنا وحياتنا اليومية، فلذلك يجب العمل على تعميم الهجرة في كافة جهود التنمية المستدامة. وقد تم الإشارة إلى جائحة كوفيد-١٩ في مؤتمر استعراض الاتفاق العالمي للهجرة باعتبارها عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة حيث إنها أدت إلى إعادة توجيه موارد بشرية ومالية هامة. ومع ذلك، ينبغي استغلال هده الجائحة كفرصة للعمل على طرق مبتكرة جديدة وإعادة البناء بشكل أفضل. سيكون مهم للغاية إدراج المهاجرين ومراعاة قضايا الهجرة في خطط التعافي وحملات التطعيم بالخصوص حيث يسعى العالم إلى إعادة البناء معًا بشكل أفضل، مع العلم أنه لا يوجد أحد آمن حتى يكون الجميع منا آمنين.

وضحت السيدة إيناس الفرجاني، مديرة إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة، جامعة الدول العربية، أن أزمة كوفيد-١٩ لها تأثير كبير وحاد على الهجرة بشكل غير مسبوق وعلى نحو غير متوقع، وقد ألقت بظلالها على المهاجرين واللاجئين والنازحين بصفة خاصة. واكدت ان الازمة قد أثبتت حاجة اتخاذ إجراءات سريعة والعمل على تقليل تداعياتها على هذه الفئات والمجتمعات المستضيفة لهم من خلال التعاون والتنسيق والحوار والبرامج المشتركة بين مختلف الأطراف ذات الصلة. واكدت اهمية الاتفاق العالمي للهجرة لمساعدة الدول بالتعاون مع الأطراف الأخرى على إدارة الهجرة بطريقة مناسبة وفعالة ووضع سياسات قابلة للتنفيذ تصب في مصلحة المهاجرين والدول المستقبلة والمرسلة لهم كذلك. وعلى الرغم من الطبيعة غير الملزمة للاتفاق العالمي للهجرة والظروف الاستثنائية والمعقدة التي يمر بها العالم حاليا، إلا أن استجابة الدول العربية الاعضاء كانت ملحوظة و١٣ دولة حتى الان قامت بإعداد تقاريرها الوطنية الطوعية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق يعد دليل على وعي الدول بأهمية تنفيذ الاتفاق العالمي لمواجهة التحديات في مجال الهجرة واعتزامها الاعتماد عليه من أجل تعزيز سياسات الهجرة وحوكمتها والتعاون بشأنها. وتحرص الأمانة العامة على الاستمرار في التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة العربية – وعلى رأسها المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) - بهدف تنسيق الجهود وتجنب الازدواجية في العمل وتقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء ورفع الوعي وتقديم المشورة وضمان المشاركة الفعالة للدول في عملية استعراض الاتفاق العالمي للهجرة على مختلف المستويات.

رحبت سارة سلمان، المستشارة الإقليمية لشؤون السكان، بالإسكوا بالسادة الحضور وشكرت المنظمين على اتاحة الفرصة للمشاركة ببرز خلاصات الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة. وأشارت إنه نتج عن هذا المؤتمر، الذي شارك فيه نحو ٥٠٠ مشارك يمثلون مختلف أصحاب المصلحة، العديد من الرسائل الرئيسية التي سيتم عرضها المنتدى العالمي للهجرة الذي سيعقد في ٢٠٢٢. ويمكن تلخيص هذه القضايا كالتالي:

- توسيع مسارات الهجرة والحد من الهجرة غير النظامية وذلك من خلال اعتماد مجموعة من التدابير منها ابرام الاتفاقات الثنائية وتطوير اجراءات دخول شفافة وبالإضافة الي برامج توجيهية قبل المغادرة وبعد الوصول للمهاجرين.
- تكثيف العمل على الصعيد الوطني والإقليمي للتصدي للدوافع السلبية والعوامل الهيكلية التي تجبر الناس على مغادرة بلدانهم واللجوء في بعض الاحيان الي مسارات غير آمنة وغير نظامية.
- ضمان وصول المهاجرين الي الخدمات الاساسية وهذا موضوع رأيناه تحديدًا في ظل أزمة كوفيد-١٩ بغض النظر عن حالة الهجرة وضمن ذلك خدمات الصحة بما في ذلك الصحة الإنجابية الجنسية والتعليم. وأيضًا في سياق الجائحة اهمية توفير اللقاحات للجميع بمن فيهم المهاجرين بغض النظر عن حالة الهجرة مجانًا او بسعر منخفض بدون تأمين.
- حماية وتمكين العمال المهاجرين نظرًا لاستضافة المنطقة العربية لأعداد كبيرة من العمال المهاجرين من حول العالم. حماية وتمكين العمال المهاجرين يمكن ان تتم من خلال تكثيف الجهود لمواءمة قوانين العمل والقوانين الأخرى مع معايير العمل الدولية وحقوق الانسان لضمان التغطية الاوسع للعمال المهاجرين بمن فيهم العمال المنزليين الذين تم التأكيد عليهم كفئة مستضعفة ضمن العمال المهاجرين. كذلك الحاجة على العمل لتغيير انظمة الكفالة المعتمدة في بعض الدول العربية، وتوسيع تفتيش العمل، وتحسين حماية الاجور، وخفض تكاليف التوظيف وعدم تحميلها للمهاجرين، وتوسيع الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والمكافئات بالمنطقة وخلق بيئة تمكينية للتحويلات النقدية، وتسهيل تسوية اوضاع العمال المهاجرين في وضع غير نظامي.
- حماية المهاجرين الاكثر ضعفًا وضمان حقوق الانسان لجميع المهاجرين وذلك من خلال العمل على العدد من المواضيع منها دمج منظور المساواة بين الجنسين في سياسات الهجرة وان تشمل ايضا تدابير لمكافحة التمييز بين الجنسين والعنف على اساس نوع الجنس. وكذلك اعتماد تدابير لضمان الحماية الاجتماعية، ورعاية الأطفال المهاجرون، وكذلك ضرورة تعزيز نظم الوطنية لحماية اطفال المهاجرين والأطفال الذين تركهم ذويهم المهاجرين في بلدان المنشأ.
- أيضًا الحاجة الي تكثيف الجهود النامية لحماية جميع المهاجرين في حالة الخطر وانقاذ ارواح ومكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وادارة أفضل للحدود والحد من تدابير العودة غير الطوعية وإنهاء ممارسات حجز المهاجرين وايجاد بدائل لها وحظر احتجاز الاطفال المهاجرين.
- التأكيد على العودة الامنة للمهاجرين والعمل على اعادة دمجهم في مجتمعاتهم المنشأ في حال العودة.
- إشراك وسع لمختلف اصحاب المصلحة في حوكمة الهجرة. والتأكيد على أهمية هذا الدور والحاجة إلى تفعيل التعاون بين الجميع وذلك من خلال تعزيز التشاور والتعاون على المستويين الوطني والإقليمي.
- ضرورة توفير النصوح والبيانات ذات صلة للمهاجرين للتمكن من تطوير سياسات تقوم على الأدلة تراعي اختلاف احتياجات المهاجرين وأولوياتهم. وأيضا للمساعدة في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة.
- تعزيز التعاون الدولي و الإقليمي والثنائي بشأن الهجرة لإيجاد حلول للتحديات المشتركة وحماية المهاجرين ويسهل تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية.

أكد السيد جونثان برنتس، رئيس أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة الارتباط بين الاتفاق العالمي للهجرة وأهداف التنمية المستدامة. كانت مشاركة عالية في الاتفاق العالمي للهجرة لم تقتصر على مشاركة عليا من الدول الأعضاء فقط، فالعديد من المداخلات سلطت الضوء على أهمية المقاربة القائمة على مشاركة المجتمع بأكمله وسعدنا أن نرى مدى مشاركة أصحاب المصلحة بشكل هادف في هذا الاستعراض الإقليمي. أشار السيد جونثان برنتس في حديثه إلى التالي:

- أولاً: من المهم الحفاظ على زخم الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة. لا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه يقتصر على مؤتمر واحد أو حدث واحد أو نتيجة واحدة، يجب أن يعمل المجتمع الدولي على نسج عملية أو سلسلة من المناقشات معًا عبر مجموعة من الأماكن مع مجموعة من المشاركين المختلفين على مدار العام لاكتساب فهم أفضل للقضايا الإقليمية ودون الإقليمية.
- ثانيًا: تقف شبكة الأمم المتحدة، سواء على المستوى العالمي، أو الإقليمي، أو الوطني، على استعداد لمساعدة الدول الأعضاء والشركاء في دعم تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. لقد قمنا بتطوير مواد إرشادية ووسائل مساعدة فنية وأدوات أخرى لإدخالها في آلية بناء القدرات الخاصة بالاتفاق العالمي للهجرة ولا سيما مركز شبكة الهجرة. ترحب شبكة الأمم المتحدة باهتمام الدول الأعضاء والشركاء الآخرين بهذه البرامج والشرع في تفعيلها حتى نتمكن في العام المقبل من ابراز استحقاقات الاتفاق العالمي للهجرة فعلا. شبكة الأمم المتحدة ستواصل تشجيع هياكل تنسيق الشبكة على المستوى الاقليمي كعنصر رئيسي في توفير الدعم في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. تم إطلاق مركز شبكة الهجرة " Migration Network Hub" في مارس 2021 للمساعدة في مشاركة ونشر المعرفة المتعلقة بالهجرة والممارسات الجيدة ومبادرات الاتفاق العالمي للهجرة بين الممارسين وأصحاب المصلحة ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها.
- **ثالثًا**: الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء الذي يعمل الآن بكامل طاقته ويمول أول سبعة برامج مشتركة لدعم تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، ويعد أول أداة تمويل أساسية مخصصة حصريًا لجميع الإجراءات في مجال الهجرة. ستواصل شبكة الصندوق الاستئماني تركيز جهودنا في توفير الدعم التقني لجميع الدول الراغبة في الاستفادة من هذا الصندوق من خلال ضمان وجود توازن جغرافي، وتأكيد الالتزام كامل مبادئ الاتفاق العالمي للهجرة، وكذلك إعطاء علاوة على الجودة والطبيعة المبتكرة للبرامج المشتركة. نشجع جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على تقديم مقترحات لبرامج مشتركة وتقديم مذكرة مفاهيمية من خلال منظومة الأمم المتحدة، حيث ستواصل اللجنة التوجيهية مراجعة المقترحات خلال هذا العام.

بدأ السيد كريم النوري وكيل وزير الهجرة والمهجرين، جمهورية العراق، بشكر السادة المنظمين، أبدى سعادته بمشاركة وزارة الهجرة والمهاجرين العراقية في هذا المنتدى التنموي والاقليمي العام، لتعرض العراق تجربتها الوطنية في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وتطوير نظام إدارة الهجرة. لقد مر أكثر من عامين منذ ان اعتمدت العراق الاتفاق العالمي للهجرة وهو راسخ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويسهم في العديد من اهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص يدعم الاتفاق العالمي للهجرة بشكل مباشر الهدف رقم ١٧ في اهداف التنمية المستدامة؛ تسهيل الهجرة وتنقل الأشخاص بشكل منتظم ومنظم. منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة ركزنا على بناء قدراتنا الوطنية لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية.

أولا: شرعت العراق بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة في تحديد قاعدة الأدلة الخاصة بالهجرة حيث أجرت أول ملف وطني للهجرة وتقييم شامل لمؤشرات حوكمة الهجرة. لقد تغير الكثير فيما يتعلق بالهجرة في العراق في السنوات العشر الماضية لقد أصبحت تدفقات الهجرة معقدة بشكل متزايد ولعل العراق الدولة الأكبر في العالم العربي التي تشهد نزوح أو هجرة جماعية داخل حدودها. إن العراق بلد المنشأ، ومقصد للهجرة وأصبحت الخلفيات في العراق أكثر تنوعًا وزيادة نظرًا لعدد العراقيين الذين يهاجرون إلى الخارج.

ثانيًا: باستخدام قاعدة الأدلة هذه واستراتيجية الحكومة بأكملها لإدارة الهجرة في العراق على المدى الطويل، شملت عملية صياغة الاستراتيجية الوطنية للهجرة أكثر من ست وزارات ومؤسسات حكومية مساندة .تعتبر الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة توثيقا للاتفاق العالمي وتتضمن هذه الاستراتيجية معظم التزامات القانونية وتتوافق مع اهداف التنمية المستدامة وخطط التنمية الوطنية ولا سيما الاهداف الأولوية للهدف رقم١٤، وخطة العراق سنة ٢٠٠٣، وخطة الحلول المستدامة النزوح والهجرة الداخلية والخارجية.

ثالثًا: أنشأت العراق مجموعات عمل مشتركة بين الوزارات لتفعيل خطتها. حيث أولًا، وعلى مستوى صنع القرار، أنشأ السيد رئيس مجلس الوزراء اللجنة العليا لمتابعة أوضاع العراقيين في الخارج. وعلى مستوى العمل، أنشأت فريق العمل التقني وفريق عمل متخصص لمتابعة تنفيذ كل ركيزة من ركائز الاستراتيجية الوطنية للهجرة.

رابعا: يركز العراق في إداراته على تحديد وتقدير إجراءات الهجرة في المستقبل من أجل الفحص والتقييم والاحالة المناسبين ويتم العمل على توسيع قدرات التنسيق الحكومي على مستوى المحافظات، وتطوير الإجراءات الموحدة في حالة الادماج ويبدأ العراق قريبًا في تجربة نظام جديد للمهاجرين العراقيين بدعم قائم على الاحتياجات.

وقد اشار العراق الى قضيتين أساسيتين في التقرير الوطني الطوعي حول تنفيذ الاتفاق العام العالمي للهجرة تتمثل في اثنين من اهداف الاتفاق العالمي للهجرة التي لها أهمية خاصة للعراق.

الهدف رقم ٢ باعتباره أهم في السياق الوطني الذي ينص على التقليل من الحد الأدنى للتوابع السلبية والعوامل الهيكلية التي تضطر الناس على مغادرة بلاد نهم المنشأ. وأكد أنه من الأفضل القيام بذلك من خلال التنمية الوطنية القوية التي تمت مناقشتها في هذا المنتدى. رحب السيد كريم النوري التبادل المهم لأفضل الممارسات والخبرات في هذا المجال.

الهدف رقم ٢١ العودة المستدامة وإعادة إدماج العائدين باعتباره هدف رئيسيا آخر يستفيد بقوة من التنمية الوطنية التي تتعلق بالعودة. إن عملية العودة بحاجة إلى بنية تحتية وخدمات لازمة لضمان مساعدة مستديمة على المدى الطويل. الآن يسود السلام في العراق تدريجيًا فقد عاد معظم النازحين إلى ديارهم بينما توجد تحديات بالعمل في الوقت المناسب، وربما تتطلب هذه التحديات ديناميكيات تنسيقية قوية بين الوكالات وطرقًا جديدة للعمل. الطبيعة المعقدة وترابط الهجرة والتنمية تفرض أن اعتماد نهج الحكومة بأكملها والمجتمع باسره على دمج الاهداف في مسار عمل واحد متماسك. هذه المبادئ هي في صميم الاستراتيجية الوطنية للهجرة لوزارة الهجرة والمهجرين.

وختم السيد النوري كلمته بتكرير رسالة معالي وزيرة الهجرة والمهجرين في مؤتمر الاستعراض الإقليمي الاخير حول الاتفاق العالمي للهجرة بالمنطقة العربية. حيث أعلنت معالي الوزير على أن العراق تنضم إلى مبادرة الدول الرائدة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة حيث كان هذا تعبيرًا عن التزام العراق بالاتفاق العالمي

للهجرة الأول من نوعها. وسيقدم العراق تقريره الوطني الطوعي الي المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول اهداف التنمية المستدامة بصفتنا دولة رائدة للاتفاق العالمي للهجرة.

اشار الدكتور أيمن زهري، الجامعة الامريكية بالقاهرة، أن الاتفاق العالمي يستند إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية؛ (1) محورها الناس، (2) التعاون الدولي (3) السيادة الوطنية، (4) سيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة، (5) التنمية المستدامة، (6) حقوق الإنسان، (7) مراعاة النوع الاجتماعي، (8)يراعي الأطفال، (9) نهج الحكومة بكامله، (10) نهج المجتمع بأكمله.
فيما يتعلق بنهج المجتمع بأكمله: يشجع الاتفاق العالمي للهجرة على القيام بشراكات واسعة بين أصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة الهجرة بجميع أبعادها. رغم ذلك، أفاد غالبية أصحاب المصلحة الذين استجابوا لاستطلاع أصحاب المصلحة بعدم رضاهم عن مدى تطبيق هذا المبدأ. وبالتالي، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتوجيهها نحو المزيد من تطبيق هذا المبدأ المهم. يمكن لأصحاب المصلحة المساهمة في متابعة ومراجعة الاتفاق العالمي للهجرة من خلال العديد من الوسائل والأدوات المختلفة.
فيما يتعلق بتطبيق / إدراج النهج القائم على حقوق الإنسان لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، ومتابعته، ومراجعته في المنطقة العربية، في الواقع، أفاد غالبية أصحاب المصلحة الذين استجابوا لاستطلاع أصحاب المصلحة بأنهم غير راضين عن مدى تطبيق هذا المبدأ. وبالتالي، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتوجيهها نحو المزيد من تطبيق هذا المبدأ المهم. على الرغم من الممارسات الواعدة التي أبرزها بعض المستجيبين، هناك حاجة إلى مزيد من التدخلات والإجراءات. ويمكن قول الشيء نفسه عن تطبيق / تكامل النهج المراعي للنوع الاجتماعي وكذلك النهج المراعي للطفل.

اشارت السيدة سارة الخطيب، مركز التضامن، أن مجموعة مهمة من التوصيات انبثقت من المشاورة الإقليمية التي عقدت في ١٥ فبراير، والتي نظمها المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف في المنطقة العربية بمشاركة واسعة من مختلف أصحاب المصلحة. وذكرت التوصيات الرئيسية التي خرجت بها هذه المشاورة:

- **أولاً:** من أبرز التوصيات تحسين توفر وجودة البيانات المصنفة حسب الجنس، والوضع الاجتماعي والاقتصادي للعمال المهاجرين، وتسهيل الوصول إلى المعلومات.
- **ثانيًا:** تم التأكيد أيضًا على ضرورة إصلاح أنظمة الهجرة الحالية إعادة صياغة نظام الكفالة، بما يضمن التوظيف الأخلاقي للعمال المهاجرين، ويمنعهم من دفع رسوم التوظيف غير القانونية، ويضمن مشاركتهم في التدريب الفعال. وبرامج التوجيه مع الوصول إلى المعلومات قبل المغادرة من بلدانهم وعند وصولهم إلى البلد المضيف.
- **ثالثًا:** يجب إعادة صياغة نظام الكفالة نظام الكفالة بطريقة تضمن التغطية الكاملة لهم في تشريعات العمل، بما في ذلك العمال المنزليون، وأن تتماشى تشريعات العمل مع المعايير الدولية، مدعومة بآليات رقابة قوية، وآليات تظلم، والحصول على مأوى مناسب، والوصول إلى العدالة والتقاضي ومحاسبة المخالفين. وبالمثل، فإن ضمان حرية تنقل العمال المهاجرين بين أصحاب العمل أمر ضروري، لمنحهم تصاريح إقامة حتى يتمكنوا من التقدم لوظائف جديدة.

- **رابعًا:** علاوة على ذلك، من المهم إيجاد بدائل لعقوبات التوقيف والترحيل، وحظر خطاب الكراهية والممارسات، والتمييز، والاستغلال، وخاصة تجاه العمال غير المسجلين. وتم التأكيد على إدراج العاملات المهاجرات في أنظمة الحماية الاجتماعية والصحية، والضمان الاجتماعي، وبرامج العفو، والحماية من سرقة الأجور، والحق في الوصول إلى جميع الخدمات، خاصة في ظل الجائحة. كما تم التأكيد على وكالة العمال المهاجرين، والحق في إدارة شؤونهم وأموالهم، وحقهم في التنظيم والمفاوضة الجماعية، بالإضافة إلى إدراجهم في القوانين الوطنية التي تكافح العنف ضد المرأة.

شاركت السيدة نورهان عبد العزيز، هيئة انقاذ الطفولة، النقطة الرئيسية التي أثارها أصحاب المصلحة في نقاش حقوق الأطفال والشباب المهاجرين: وهي أهمية حماية الأطفال المهاجرين على أساس الحاجة، وليس على أساس الوضع، وإدماجهم في النظم والخدمات الوطنية بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. واشارت ان هناك أيضًا حاجة للنظر في وكالة هجرة الأطفال والشباب، والاستماع إلى احتياجاتهم وتطلعاتهم . وعرضت السيدة نورهان التوصيات الرئيسية من مشاورة أصحاب المصلحة والتي ركزت بشكل أساسي على الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة لتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساواة وشاملة على جميع المستويات .

أولاً: تعزيز النظم الوطنية لحماية الطفل وتعزيز التعاون عبر الحدود والتعاون العبر الإقليمي الذي يراعي احتياجات الأطفال. ولذلك من المهم تعزيز قدرة القوى العاملة في الخدمات الاجتماعية وبالتحديد الأخصائيون الاجتماعيون باعتبارهم جوهر نظام حماية الطفل للأطفال المهاجرين. كما أنه من المهم عند وضع الإجراءات مراعاة المصلحة الفضلى للأطفال، وضمان توفير المعلومات حول خدمات الأطفال المهاجرين بطريقة تراعي الطفل.

ثانيًا: وضع حد لاحتجاز الأطفال المهاجرين – الذي لا يزال يمارس، وحظر احتجاز المهاجرين للأطفال في التشريعات الوطنية، ووضع خيارات رعاية واستقبال مناسبة للأطفال المهاجرين وأسرهم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية.

ثالثًا: ضمان توفر الخدمات والوصول إليها للمهاجرين. فيجب معالجة إدماج الشباب والمهاجرين في أنظمة التعليم الوطنية، والاعتراف بمؤهلاتهم التعليمية السابقة، وتسهيل الوصول إلى العمل الذي يرتبط مباشرة بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. يجب توفير الوصول إلى الخدمات الأساسية -بما في ذلك الخدمات الصحية والتطعيم لجميع الأطفال بغض النظر عن حالة الهجرة الخاصة بهم والتي لا تساهم فقط في الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار، ولكن أيضًا الهدف ١٠ بشأن الحد من عدم المساواة.

رابعًا: التأكد من أنه عندما تكون العودة إلى بلدان المنشأ ضرورية، فإن الإجراءات تراعي الطفل. لضمان ذلك، يجب وضع سياسات لحماية وحدة الأسرة، وضمان عدم فصل الأطفال عن والديهم من خلال عمليات الترحيل.

وأخيراً: معالجة القضايا التي تخص الأمهات المهاجرات وأطفالهن. من خلال:

- إجراء مراجعات وإصلاحات مراعية للاعتبارات الجنسانية، مراعية وللأطفال في قوانين ولوائح تسجيل المواليد، والجنسية لتمكين النساء من تسجيل أطفالهن ونقل الجنسية إلى أطفالهن، لتجنب

انعدام الجنسية الذي يساهم في نهاية المطاف في تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين.

- إدراج الأطفال الذين تركهم آباء مهاجرون وراءهم في تدابير الحماية الاجتماعية، ورعاية الأطفال في البلدان الأصلية، وإدراج الأطفال المولودين لأمهات مهاجرات في تدابير الحماية الاجتماعية ورعاية الأطفال في البلدان المضيفة.

وختمت رسالتها بتكرار أهمية معالجة التمييز ضد المهاجرين على جميع المستويات، وتعزيز إدماج المهاجرين بطريقة تفيد الأطفال المهاجرين وتمكنهم من المساهمة بشكل إيجابي في المجتمعات التي تستضيفهم.

بدأ الدكتور ابراهيم عقل، من مؤسسة الملك حسين، الحديث بالإشارة مرة أخرى إلى أن جائحة كوفيد-١٩ قد شكلت عائق رئيسي على التنمية المستدامة .ومن هنا اشار إلى أهمية الصحة كمدخل رئيسي للتنمية المستدامة وللتعمق أكثر إلى أهمية الصحة الإنجابية، والجنسية، والخدمات ذات العلاقة بالحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي. تكلم الدكتور عقل على أثر عدم توفر هذه الخدمات تحديدًا للفئات الأكثر هشاشة مثل المهاجرين واللاجئين والنازحين وكذلك الى الحاجة الماسة للتنسيق مع الشركاء الحكوميين للاستجابة لمثل هذه الاحتياجات الخدمية للمهاجرين. وقد أدت عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة إلى الحد من عمليات الأخصائيين الاجتماعيين الميدانيين ومديري الحالات، مما قلل من قدرتهم على تقييم نقاط الضعف، وتحديد خيارات الرعاية المناسبة، والوصول المحدود إلى خدمات الصحة الجنسية، والإنجابية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية منذ ظهور جائحة كوفيد-١٩ بسبب قيود الحركة والنقل. بعض الدول بدأت برامج التطعيم ولم تأخذ في الاعتبار المهاجرون في برامج وخطة الاستجابة لهذا الوباء سواء من حيث الفحوصات أو من حيث التطعيم او تزويد الرعاية. في بعض الدول نجد أن المهاجرين إذا أصيبوا قد يحتاجوا مستوى رعاية متقدمة بما في ذلك توفير غرفة العناية المكثفة وأجهزة التنفس، كما نجد أنهم يواجهون صعوبة في الحصول على مثل هذه الخدمات. كما إن المهاجرين واللاجئين في كثير من الدول غير مشمولين ضمن برامج التأمين الصحي أو، برامج الحماية الاجتماعية. تلك باختصار هي أهم التحديات بالإضافة إلى ما يتعلق بالصحة النفسية، وأثار الجائحة، وقلة الحركة للمهاجرين، وتحديدًا للمهاجرين الذين لم يستطيعوا العودة إلى ديارهم أو، التواصل مع عائلاتهم.

تلعب منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دورًا مهما في لزرع المساواة، نحتاج إلى تعميمها والتفكير فيها. ويجب أن يتضمن التعافي من كوفيد-١٩ المهاجرين والفئات السكانية الضعيفة في جميع خطط الاستجابة الخاصة به وإلا فلن نتمكن من التعافي.